الوطني TNB

التقرير السنوي

2022

TNB الوطني

التقرير السنوي
2022

المحتويات

رؤيتنا 5

رسالتنا 5

كلمة رئيس مجلس الإدارة 6

كلمة الرئيس التنفيذي 8

عن البنك الوطني 10

نتائج الأعمال 12

الإنجازات 14

الشمول المالي للمرأة لدى البنك للعام 2022 18

الخطة الاستراتيجية 20

الجوائز 21

خدماتنا ومنتجاتنا 22

الشركات التابعة والحليفة 31

الوضع التنافسي 32

الحوكمة 34
- أعضاء مجلس الإدارة 35
- اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة 50
- الإدارة التنفيذية 60
- الهيكل التنظيمي 68
- أنظمة الضبط والرقابة الداخلية 69
- علاقات المستثمرين 73

الإفصاحات 78
المخاطر 80
رأس المال البشري 84
التميز المؤسسي وضبط الجودة 91
مسؤوليتنا الاجتماعية 92
المبادرات العالمية 98
الشبكة المصرفية 100
شبكة الصراف الآلي 102
شكل وآلية إيصال المعلومة للمساهمين 103
تقرير مدقق الحسابات المستقل 104
القوائم المالية الموحدة 109

رؤيتنا

أن نكون البنك الأكثر ريادةً
وابتكاراً ومتانةً.

رسالتنا

خلق فرص النجاح لمجتمعنا
كوننا البنك الأسرع استجابةً.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السيدات والسادة المساهمين الكرام،

يسرني أن أضع بين أيديكم نتائج أعمال البنك الوطني للعام 2022، العام الذي واصلنا فيه احراز التقدم والنجاح على كافة المستويات، بدأً باستكمال ترتيب بيتنا الداخلي وتعزيز صلابته، وانتهاءً بالإنجازات التي حققناها على مستوى البنوك في فلسطين، والأداء المالي القوي وغير المسبوق في تاريخ البنك الوطني.

تميز العام 2022 بتحقيق البنك أداء مالياً قياسياً وصافي أرباح هي الأعلى منذ تاريخ التأسيس، حيث نمت الأرباح العائدة لمساهمي البنك بنسبة 100% عن العام 2021، كما ونمت القيمة السوقية للبنك بنسبة 20% عن العام 2021 لتسجل 201.3 مليون دولار أمريكي، وليصبح البنك الوطني بذلك ثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث القيمة السوقية.

الخطط التطويرية خلال العام 2022

هذا النمو في الأداء والتطور الملحوظ في وضع البنك التنافسي في الجهاز المصرفي الفلسطيني، جاء انعكاساً للخطط التطويرية المدروسة التي نفذها البنك على مدار العام والتي ركزت على تمتين الأسس والركائز التي يستند إليها، لتصبح القاعدة الصلبة الداعمة لتحقيق المزيد من النجاحات، حيث عملنا على رفع جودة وكفاءة المحافظ المالية، وعززنا أنظمة الضبط والرقابة وتطوير منظومة السياسات والإجراءات التي نظمت سير العمل.

وعلى صعيد الحاكمية المؤسساتية، عززنا من أسس الحوكمة الرشيدة بدأً من رأس الهرم إلى أسفله، فعلى مستوى مجلس الإدارة قمنا بتعديل مواثيق المجلس واللجان المنبثقة عنه لضمان استقلالية عمل اللجان الرقابية بشكل كامل، وأنشأنا كذلك العديد من السياسات التي تم اعتمدها وتطبيقها، ومنها سياسة حماية حقوق أصحاب المصالح، وسياسة حماية حقوق صغار المساهمين، وسياسة الإفصاح والشفافية، وسياسة تضارب المصالح. وكنا من أوائل البنوك في فلسطين التي تجري تقييماً ذاتياً لعمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، حيث تم الخروج بتوصيات لتطوير أداءه وأداء اللجان التابعة له من أجل ضمان تعزيز فاعلية الأداء والأدوار. واستكملنا أيضاً خلال العام تنفيذ مشروع الحوكمة الأضخم في تاريخ الجهاز المصرفي الفلسطيني من خلال شركة KPMG الدولية، التي وضعت الأسس للحوكمة الرشيدة بمعايير عالمية.

نفذنا خلال العام 2022 عشرات المشاريع المرتبطة بتطوير الأنظمة والبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والتي تعد أحد الأعمدة الرئيسية لعمليات البنك المصرفية ولمشوار التحول الرقمي الذي نسير به، وكنتيجة لذلك ولالتزام البنك بمعايير أمن المعلومات وبيانات الدفع الإلكتروني، تم منحنا في العام 2022 شهادة (PCI-DSS) من قبل مجلس حماية وأمن بطاقات الدفع العالمي، وذلك بعد اجراء عملية تدقيق شاملة، الأمر الذي يثبت امتثال البنك للمعايير العالمية المتبعة في تعاملات الدفع الالكتروني وأمن المعلومات بمستوى دولي.

أداء مالي تاريخي وصافي أرباح قياسية

حققنا في العام 2022 أداءً مالياً هو الأعلى في تاريخ البنك، اذ بلغت صافي الأرباح 17 مليون دولار أمريكي، لتنمو الأرباح العائدة لمساهمي البنك بنسبة 100% عن العام 2021، بعد أن كانت قد بلغت 8.5 مليون دولار أمريكي في حينه. فيما يخص قائمة المركز المالي، بلغت موجودات البنك 1.53 مليار دولار أمريكي، وبلغت ودائع العملاء 1.21 مليار دولار أمريكي. أما صافي محفظة التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة فبلغت 934 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 879.6 مليون دولار أمريكي نهاية العام 2021، ولتنمو بنسبة 6%. ادرجنا في العام 2022، حوالي 8.5 مليون سهماً في بورصة فلسطين إثر قرار الهيئة العامة للبنك الوطني بتوزيع أسهم مجانية على المساهمين، ليرتفع رأس مال البنك المدفوع إلى 113.1 مليون دولار أمريكي وليعزز البنك بذلك موقعه كثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث رأس المال المدفوع، وليستند إلى قاعدة متينة كفيلة بدعم خططه للنمو والتطور وتحقيق إنجازات جديدة في السوق المصرفي الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، بلغت نسبة كفاية رأس المال في نهاية العام الماضي، 15.17% وهي أعلى من المتطلب المحلي والعالمي، الأمر الذي يؤكد مجددا على صلابة البنك وقدرته على الاستجابة الفورية لأي ظرف طارئ.

برامج مصرفية مستجيبة لاحتياجات المجتمع الفلسطيني

خلال العام 2022 وانطلاقاً من مسؤوليتنا الوطنية واستجابة للتحديات الاقتصادية التي يشهدها وطننا، أطلقنا العديد من الحملات والبرامج المبنية على الاحتياج المالي الفعلي لمختلف شرائح المجتمع الفلسطيني، تهدف إلى تقديم امتيازات تساهم في تخفيف الأعباء المالية على المواطنين، وتساهم بشكل مباشر في إحداث التنمية الاقتصادية. وشملت، حملة تأجيل أقساط القروض لمدة 9 أشهر للمقترضين القائمين والجدد، وبرنامج خاص للعمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر لتعزيز شمولهم المالي، بالإضافة إلى مواصلة التركيز على دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي يشكل العامود الفقري للاقتصاد الوطني الفلسطيني.

الخطة الاستراتيجية للأعوام الثلاثة المقبلة

اعتمد مجلس إدارة البنك في أواخر العام 2022 الخطة الاستراتيجية العامة للبنك للأعوام الثلاثة المقبلة، حيث تتميز بأهدافها الطموحة، وتركز على النمو بفاعلية وكفاءة، وزيادة الحصة السوقية للبنك في مختلف القطاعات، مع التركيز على مواصلة ضخ الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية لمواكبة تقدم الصناعة المصرفية العالمية، ولتقديم تجربة مصرفية فريدة للعملاء تتميز بالسرعة والأمان والسهولة. بالإضافة إلى التركيز على ادماج الاستدامة وعناصرها ضمن أعمالنا، لتعزيز أثرنا الاجتماعي والبيئي في فلسطين والمساهمة في احداث التنمية المستدامة في وطننا.

وفي الختام، أتوجه بالشكر والتقدير لسلطة النقد الفلسطينية ولجهود طاقمها معنا ومساندتها ودعمها الكاملين لخططنا التطويرية. كما أود أن أوجه الشكر أيضا لموظفاتنا وموظفينا على جهودهم الاستثنائية خلال العام الماضي التي أوصلت البنك إلى هذا المستوى، ولعملائنا ومستثمرينا على ثقتهم العالية التي كانت سببا رئيسيا للإنجازات التي حققناها. ونؤكد أننا مستمرون بهذا النهج من أجل تحقيق رؤيتنا وتطلعاتنا بإيصال البنك الوطني إلى أعلى المراتب بين البنوك في الوطن، ولنسجل نجاحات جديدة في السوق المصرفي الفلسطيني، ونساهم في مسيرة بناء اقتصادنا الوطني ودولتنا الفلسطينية.

سمير زريق
رئيس مجلس الادارة

كلمة الرئيس التنفيذي

المساهمات والمساهمين الكرام،

حقق البنك الوطني في العام 2022 العديد من الإنجازات، كان أبرزها وصول صافي الأرباح لأعلى مستوى بتاريخ البنك لتبلغ 17 مليون دولار أمريكي، وبنسبة نمو في الأرباح العائدة إلى المساهمين بلغت 100%، هذا الأداء القياسي للبنك جاء انعكاساً لخططنا التطويرية التي ركزت على جذب ودائع جديدة وتخفيض تكلفتها وتعزيز نسبة السيولة لتوظيفها في الإقراض، بالإضافة إلى توزيع المخاطر على محفظة التسهيلات الائتمانية بزيادة التنوع في القطاعات الممولة، فركزنا على زيادة حجم التمويل الموجه إلى قطاع الأفراد في العام الماضي إضافة إلى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقطاع التجاري في فلسطين. واستطعنا كذلك استرداد مخصصات ائتمانية والتي انعكست على بند الأرباح. هذا بالإضافة إلى تنمية وتعزيز أعمال الخزينة بمضاعفة عدد الصفقات التي تمت خلال العام 2022، وبنسبة وصلت إلى 100% عما كانت عليه في الأعوام السابقة.

تماشياً مع خططنا الاستراتيجية بزيادة الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية، طورنا خلال العام 2022 مختلف قنواتنا الرقمية، حيث أضفنا باقة من الخدمات الجديدة لخدمتي الوطني أونلاين وموبايل ليتمكن العملاء من إنجاز معظم معاملاتهم المصرفية أينما وجدوا، وفي أي وقت دون الحاجة لزيارة الفروع. واستبدلنا شبكة الصرافات الآلية كاملة بالجيل الأحدث على مستوى العالم، وعملنا كذلك على زيادة مجموعة الخدمات المقدمة من خلال مركز الخدمات الرقمية، لتنمو نسبة العملاء الذين تمت خدمتهم من خلال المركز بنسبة 23% عن العام 2021.

عملنا خلال العام 2022 كذلك، على أتمتة عمليات البنك الداخلية، ففي المرحلة الأولى ربطنا التسهيلات المصرفية بنظام الكتروني يضم دوائر البنك ذات الاختصاص والفروع مع الإدارات المختلفة، لتسريع وتيرة سير معاملات العملاء المصرفية وتقليص الوقت وزيادة فاعلية المتابعات والأداء. في المرحلة التالية سنعمم هذه التجربة لتشمل مختلف أنواع الخدمات والمنتجات المصرفية الموجودة في البنك. وسنستمر بضخ استثماراتنا بهذا القطاع المهم لتقديم تجربة مصرفية فريدة ومتطورة لعملائنا تتميز بالسرعة، والسهولة، والفاعلية، والأمان، بالإضافة للمساهمة في تعزيز الشمول المالي عن طريق تطوير أدوات التكنولوجيا الرقمية المالية في فلسطين وتسهيل إيصال الخدمات المصرفية لكافة المواطنين أينما وجدوا.

فيما يخص البرامج والخدمات المصرفية، أطلقنا خلال العام 2022 باقة من الحملات والبرامج والخدمات المميزة التي لبت الحاجة المالية لمختلف شرائح المجتمع، شملت حملات إقراض تسمح للمقترضين بالحصول على فترة سماح تصل إلى تسعة أشهر، وحملات تأجيل أقساط القروض، وبرامج متخصصة للأطباء والعمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، إضافة إلى إطلاق بطاقة الرفاهية World Elite للعملاء المميزين من شركة ماستر كارد العالمية.

خلال الأشهر القليلة المقبلة، سنصدر تقرير استدامة الأعمال (tropeR GSE)، وهو من اوائل التقارير في الجهاز المصرفي الفلسطيني، والذي يسلط الضوء على أثر البنك المجتمعي، ومدى موائمة أعمالنا مع الحفاظ على البيئة، إضافة إلى تطبيقنا لمعايير الحوكمة الرشيدة. وسيتم إعداد التقرير باستخدام المعايير العالمية المتعارف عليها بهذا الخصوص (GRI Reporting Standards).

هذا التوجه هو توجه عالمي، وأصبح متطلباً أساسياً للمستثمرين ويقع من ضمن الفحوصات النافية للجهالة على المؤسسات قبل الاستثمار من خلالها، إضافة إلى كون إدماج عناصر الاستدامة في أعمالنا يعني ضمان النمو للمؤسسة، وخفض التكاليف على المدى البعيد، والاستغلال الأمثل للموارد، وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين بالبنك، بانتهاجنا أطر عمل وتبنينا لأهداف التنمية المستدامة العالمية (SDGs) المتفق عليها على المستوى الدولي.

وكلنا ثقة بقدرة البنك الوطني على تحقيق المزيد من النجاحات، وإحراز إنجازات جديدة في السوق المصرفي الفلسطيني قادرة على المساهمة بتطور الصناعة المصرفية في فلسطين.

سلامة خليل
الرئيس التنفيذي

عن البنك الوطني

البنك الوطني في سطور

البنك الوطني (TNB)، ثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث القيمة السوقية وحجم رأس المال المدفوع. أثبت البنك منذ انطلاقته أنه أحد أفضل مزودي الخدمات المصرفية الوطنية المتكاملة والشاملة والأكثرها ابتكاراً لقطاعي الشركات والأفراد، بالإضافة إلى تقديمه للخدمات الاستثمارية والخزينة وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

تحت شعار «بخطى واثقة»، يقدم البنك الوطني أجود الخدمات المصرفية وأكثرها حداثة وتطوراً في السوق المصرفي الفلسطيني، ويسعى إلى أن يكون الخيار الوطني للمواطنين الذين يبحثون عن مزود خدمات مالي قوي وآمن ومواكب للتطور والحداثة. يضع البنك نصب عينيه تقديم خدمات مصرفية متطورة مواكبة لأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا المصرفية العالمية، حيث دأب على تطوير باقة من الخدمات والحلول الرقمية التي تطرح لأول مرة في فلسطين أو حتى في منطقة الشرق الأوسط.

يبلغ رأس مال البنك المدفوع حوالي 113.1 مليون دولار أمريكي، وتم رفع رأس ماله المصرح به الى 115 مليون دولار أمريكي في العام 2022. يدار البنك الوطني من قبل مجلس إدارة يضم مجموعة من كبرى الشركات المحلية والإقليمية، ومجموعة من أبرز رجال وسيدات الأعمال والكفاءات، ويتمتع بقاعدة مساهمين هي الأكبر بين المصارف في الوطن والتي تتجاوز 8,500 مساهماً ومساهمة.

يعتبر البنك الوطني من أكثر البنوك في فلسطين تنفيذاً لعمليات الاستحواذ والإندماج، كان آخرها الاستحواذ على البنك التجاري الأردني في فلسطين منتصف عام 2020. في العام 2018، قاد البنك ائتلاف مساهمين للاستحواذ على حصة في البنك الإسلامي الفلسطيني (PIB) من خلال صفقة هي الأكبر في تاريخ بورصة فلسطين في حينها فاق حجمها 70 مليون دولار أمريكي. وسبق ذلك الاستحواذ على أصول والتزامات بنك الاتحاد الأردني في فلسطين في العام 2015، لتكون هذه أول عملية استحواذ لبنك فلسطيني على بنك أردني.

يقدم البنك الوطني خدماته المصرفية لأكثر من 156 ألف عميلة وعميل، من خلال شبكة فروعه المنتشرة في مختلف محافظات الضفة الغربية وشبكة صرافاته الآلية المتواجدة في أكثر الأماكن حيوية. كما يقدم البنك خدماته أيضاً من خلال قنواته الإلكترونية الحديثة مثل الصيرفة الإلكترونية Online Banking وتطبيق TNB Mobile للهواتف المحمولة الذكية، إضافة إلى مركز خدمات الجمهور الرقمية Digital Service Center. في العام 2017، وبعد غياب المصارف الفلسطينية عن العمل في القدس لخمسين عاماً، كان البنك الوطني السباق لافتتاح أول فرع لبنك فلسطيني داخل الجدار لخدمة سكان المدينة. الحفاظ على البيئة والعمل بطاقة نظيفة متجددة هي أحد أهم القيم التي يطبقها البنك الوطني، حيث كان السباق بين البنوك في فلسطين بالاستثمار بالطاقة الشمسية عن طريق شراء حصة في محطة «نور آريحا» لسد معظم احتياجاته من الطاقة.

التأسيس

تـم تأسـيس البنك بتاريـخ 20-8-2005 كشـركة مسـاهمة عامـة مـن قبـل مسـاهمين مـن رجـال الأعمـال والشركات الفلسطينية بهدف تطوير الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وتوفير الخدمات المصرفية المتميزة، حيث تم تأسيس البنك برأس مال بلغ 30 مليون دولار وتم اكتتاب ما نسبته 38% من قبل مؤسسي البنك وطرح الفرق للاكتتاب العام حيث توزعت الأسهم المتبقية على أكثر من 18,000 مساهم.

وفي نهاية العام 2012 تم إطلاق البنك الوطني بحلته وهويته الجديدتين، تطبيقاً لاتفاقية الضم والتملك ما بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار برأس مال مدفوع بلغ 50 مليون دولار، ليشكل بذلك كياناً مصرفياً وطنياً جديداً قوياً قادراً على تغطية كافة الاحتياجات المصرفية لشرائح المجتمع الفلسطيني بشتى قطاعاته الاقتصادية.

في مطلع العام 2015، استحوذ البنك الوطني على أصول والتزامات بنك الاتحاد الأردني في فلسطين، وترتب على الصفقة دخول بنك الاتحاد شريكاً استراتيجياً في البنك الوطني بنسبة 10% من رأس المال المدفوع، والذي ارتفع حينها ليصل إلى 75 مليون دولار أمريكي، وليصبح البنك الوطني بذلك ثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث حجم رأس المال. في العام 2018، قاد البنك الوطني ائتلاف مساهمين للاستحواذ على حصة في البنك الإسلامي الفلسطيني (PIB)، وليتملك نسبة 25% من أسهم البنك.

في العام 2019، صادقت الهيئة العامة على رفع رأس المال المصرح به إلى 100 مليون دولار أمريكي، وتم رفع رأس مال البنك المدفوع ليصبح 78 مليون دولار أمريكي من خلال توزيع أسهم مجانية بنسبة 4%. في منتصف العام 2020، استحوذ البنك الوطني على أعمال وفروع البنك التجاري الأردني في فلسطين، ليدخل الأخير شريكاً استراتيجياً في البنك الوطني إثر طرح اكتتاب خاص لصالحه بقيمة 13.76 مليون سهماً وتملكه نسبة 15% من رأس المال بعد رفعه إلى حوالي 92 مليون دولار أمريكي.

في العام 2021، تم رفع رأس مال البنك المدفوع إلى حوالي 104.6 مليون دولار أمريكي، بعد طرح 13.76 مليون سهماً في اكتتاب ثانوي عام لمساهمي البنك، لتبلغ نسبة التغطية من أسهم الزيادة 93%، وليصبح البنك الوطني بذلك ثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث حجم رأس المال.

في العام 2022 وتنفيذاً لقرار الهيئة العامة بتوزيع أرباح المساهمين على شكل أسهم مجانية، تم إدراج حوالي 8.5 مليون سهماً في بورصة فلسطين، ليرتفع على إثر ذلك رأس المال المدفوع للبنك من حوالي 104.6 مليون دولار أمريكي إلى 113.1 مليون دولار أمريكي.

- 2005 — 30 مليون دولار
- 2011 — 35 مليون دولار
- 2012 — 50 مليون دولار
- 2015 — 75 مليون دولار
- 2019 — 78 مليون دولار
- 2020 — 92 مليون دولار
- 2021 — 104.6 مليون دولار
- 2022 — 113.1 مليون دولار

نتائج الأعمال

صافي الأرباح

17 مليون دولار

نسبة النمو 100%*

*العائدة إلى مساهمي البنك الوطني

حقوق المساهمين

164.6 مليون دولار

نسبة النمو 13%

القيمة السوقية

201.3 مليون دولار

نسبة النمو 20%

حقق البنك الوطني أرقاماً تاريخية على مستوى قائمة الدخل، فقد استطاع بنهاية عام 2022 تحقيق أرباحاً صافياً بلغت 17 مليون دولار أمريكي لتبلغ نسبة نمو الارباح العائدة لمساهمي البنك نسبة 100%. استمرت مؤشرات النمو الإيجابي للبنك الوطني في العام 2022 مواصلاً بذلك مسيرة التقدم والنجاح بتحقيقه نتائج مالية مميزة وتقدماً ملحوظاً في نسب الأداء والنمو ومستويات التشغيل والربحية. وهذا يعكس نجاح البنك في تنفيذ استراتيجيته وخططه التطويرية.

نسبة كفاية رأس المال

%15.17

أعلى من المتطلب المحلي والعالمي

استطاع البنك الوطني المحافظة على موقعه التنافسي بين البنوك الفلسطينية حيث شهد عام 2022 زيادة رأس المال بقيمة 8.5 مليون دولار أمريكي ليرتفع على إثر ذلك رأس المال المدفوع للبنك من حوالي 104.6 مليون دولار أمريكي إلى 113.1 مليون دولار أمريكي، ليصبح بذلك ثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث حجم رأس المال المدفوع ومن حيث القيمة السوقية التي ارتفعت بنسبة تفوق 20% لتبلغ 201.3 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2022.

رأس المال المدفوع

113.1 مليون دولار

ثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث رأس المال المدفوع

بلغ إجمالي موجودات البنك 1.53 مليار دولار أمريكي في نهاية العام 2022، الأمر الذي يؤكد على متانة المركز المالي للبنك وملائته المالية.

إجمالي الموجودات

1,532

مليون دولار

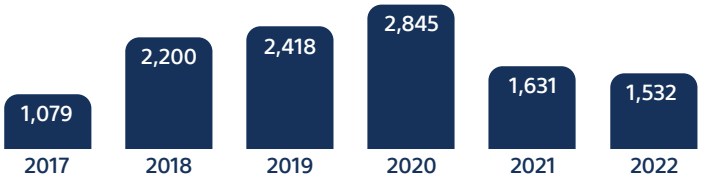

بلغت ودائع العملاء 1.21 مليار دولار أمريكي في نهاية العام 2022 موزعة بين قطاعي الأفراد والشركات.

ودائع العملاء

1,209

مليون دولار

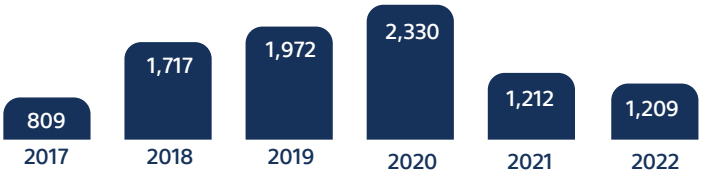

بلغ صافي محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة 934 مليون دولار أمريكي كما في نهاية العام 2022 مقارنة مع 880 مليون دولار أمريكي نهاية العام 2021، لتنمو بنسبة 6%.

التسهيلات الائتمانية

934

مليون دولار

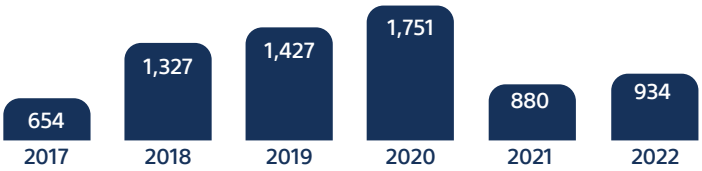

تحليل المركز المالي للبنك الوطني

وفقاً للبيانات المالية الموحدة	2022	2021	2020	2019	2018	2017
العائد على الأصول	%1.07	%0.85	%0.03-	%0.75	%0.73	%0.85
العائد على الملكية	%10.96	%9.55	%0.32-	%9.42	%8.78	%9.43
التسهيلات/الودائع	%77.3	%72.38	%75.14	%72.35	%77.30	%80.84
نسبة كفاية رأس المال	%15.17	%14.89	%12.61	%14.22	%15.21	%15.95
حصة السهم من ربح السنة	%15	%8.95	%6.86-	%10.60	%13.50	%12.27
P/E	11.84	17.88	22.02-	18.18	12.70	15.00
القيمة الدفترية	1.46	1.39	1.30	1.23	1.21	1.30

الإنجازات

تحقيق أرباح قياسية غير مسبوقة للعام 2022، وبنسبة نمو 100% في الأرباح العائدة للمساهمين

حقق البنك الوطني نهاية العام 2022 صافي أرباح تاريخية هي الأعلى منذ تأسيس البنك، بلغت قيمتها 17 مليون دولار أمريكي. ونمت الأرباح العائدة لحقوق المساهمين بنسبة 100% لتسجل أيضاً 17 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 8.5 مليون دولار أمريكي نهاية العام 2021.

البنك الوطني ثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث القيمة السوقية

احتل البنك الوطني المركز الثاني على مستوى البنوك الفلسطينية من حيث القيمة السوقية والتي بلغت 201.3 مليون دولار أمريكي. حيث نمت القيمة السوقية للبنك عن العام 2021 بنسبة 20% بعد أن كانت قد بلغت 167.4 مليون دولار أمريكي.

رفع رأس المال المدفوع إلى 113.1 مليون دولار أمريكي

عزز البنك الوطني متانة قاعدة رأس ماله بعد إتمامه لإجراءات إدراج الأسهم المجانية في بورصة فلسطين، والتي تم توزيعها كأرباح على مساهميه وفقاً لقرار الهيئة العامة في اجتماعها العادي الأخير، حيث بلغت الأسهم التي تم إدراجها حوالي 8.5 مليون سهماً ليرتفع على إثر ذلك رأس المال المدفوع للبنك من حوالي 104.6 مليون دولار أمريكي إلى 113.1 مليون دولار أمريكي.

البنك الوطني يحصل على شهادة الالتزام بمعايير أمن المعلومات وبيانات الدفع (PSI-DSS) من مجلس حماية وأمن بطاقات الدفع العالمي

حاز البنك الوطني خلال العام 2022، على شهادة الالتزام بمعايير أمن المعلومات وبيانات الدفع الإلكتروني (PCI-DSS) بإصدارها الأخير من قبل مجلس حماية وأمن بطاقات الدفع العالمي، وجاء ذلك بعد إجراء عملية تدقيق شاملة من قبل المدققين المعتمدين ضمت مركز البيانات الرئيسي، والموقع البديل، بالإضافة إلى الصرافات الآلية المنتشرة في أنحاء الضفة الغربية، وخدمتي الوطني أونلاين وموبايل، والبطاقات الائتمانية وبطاقات الدفع المباشر.

تحديث شبكة الصرافات الآلية للبنك للجيل الأكثر تطوراً على مستوى العالم

استبدل البنك الوطني خلال العام 2022، شبكة صرافاته الآلية بالجيل الجديد الأكثر تطوراً على مستوى العالم من الصرافات الآلية DN Series، حيث تتميز الصرافات الجديدة بتقديمها خدمات مصرفية رقمية متنوعة وأكثر تطوراً وشمولاً، والتي تعمل عن طريق خاصية اللمس المشفر، وتراعي احتياجات المكفوفين وضعيفي البصر.

البنك الوطني يحصد جائزة أفضل الحلول المصرفية الرقمية في قمة فلسطين للتكنولوجيا المالية

حصد البنك الوطني جائزة «أفضل الحلول المصرفية الرقمية» وذلك عن الخدمة الرائدة التي أطلقها في السوق الفلسطيني «فتح الحسابات المصرفية عن بُعد». وجاء ذلك على هامش مؤتمر قمة فلسطين للتكنولوجيا المالية الذي انطلقت فعالياته في مدينة رام الله وغزة -عبر نظام البث المباشر- تحت رعاية سلطة النقد الفلسطينية، وبشراكة استراتيجية مع البنك الدولي.

البنك الوطني مديراً للحسابات المصرفية لسلطة الطاقة لمشاريع البنك الدولي الخضراء في فلسطين

وقع البنك الوطني وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية اتفاقية تعاون مشترك، يتم من خلالها إدارة الحسابات المصرفية لسلطة الطاقة والخاصة بحسابات مشاريع البنك الدولي وبنك التنمية الألماني KFW لصالح قطاع الطاقة في فلسطين، كما وتتيح الاتفاقية لسلطة الطاقة الاستفادة من الخدمات المصرفية المتنوعة التي يقدمها البنك.

وبموجب الاتفاقية، يقوم البنك الوطني بفتح الحسابات البنكية لسلطة الطاقة والخاصة بحسابات مشاريع البنك الدولي، لصرف أموال المشاريع وإدارتها وفقاً لشروط الجهات المانحة وبما يتناسب مع تعليمات وزارة المالية الفلسطينية.

تجديد الشراكات الاستراتيجية وإبرام شراكات جديدة مع كبرى المؤسسات المحلية

جدد البنك الوطني في العام 2022 شراكاته الاستراتيجية مع كبرى المؤسسات المحلية الفلسطينية، ومن ضمنها:

توقيع اتفاقية تعاون وشراكة استراتيجية مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

وقع البنك الوطني والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، اتفاقية تعاون وشراكة استراتيجية لتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية والتسهيلات للاتحاد ومنتسبيه. وبموجب الاتفاقية، يقدم البنك الوطني باقة من الخدمات المصرفية للاتحاد مع مجموعة من الامتيازات على التسهيلات والودائع والحوالات المالية والخدمات المصرفية الأخرى. وبالإضافة إلى ما سبق، يقدم البنك كذلك خدمة الاستشارات المالية للاتحاد من خلال طواقمه المختصة والجاهزة لتقديم النصح والمشورة حول أي قرار مالي.

تجديد الشراكة الاستراتيجية مع مجلس القضاء الأعلى

وقع البنك الوطني ومجلس القضاء الأعلى اتفاقية تجدد من شراكتهما الاستراتيجية لتسهيل التعاملات المالية للمتقاضين في المحاكم الفلسطينية ضمن حسابات دوائر تنفيذ المحاكم، بهدف الاستفادة من الخدمات المصرفية والاستثمارية التي يقدمها البنك.

تجديد الشراكة الاستراتيجية مع بلدية نابلس

وقع البنك الوطني وبلدية نابلس اتفاقية تعاون لتجديد شراكتهما الاستراتيجية، بهدف تسهيل التعاملات المالية للبلدية والمواطنين.

وبموجب الاتفاقية، تم تجديد تواجد البنك الوطني في البلدية عن طريق موظف صندوق تابع للبنك، لجباية وتحصيل الرسوم الناتجة عن التعاملات المالية اليومية للمواطنين في مركز خدمات الجمهور في بلدية نابلس. كما يقدم البنك بموجب الاتفاقية تسهيلات مميزة على المعاملات المالية للبلدية وأعضائها وموظفيها.

الشمول المالي للمرأة لدى البنك للعام 2022

البنك الوطني مساهم فعال في تعزيز الشمول المالي للمرأة الفلسطينية

منذ العام 2015، يسعى البنك الوطني إلى المساهمة في تحقيق الشمول المالي للمرأة الفلسطينية وخاصة بعد إطلاقه أول منتج توفير مخصص لها، وتخصيصه لقروض مشاريع إنتاجية بقيادتها بما مجموعة 3.5 مليون دولار دون فوائد لتمكينها اقتصادياً. دأب البنك الوطني منذ تلك الفترة للوصول إلى النساء الفلسطينيات من خلال برامجه المالية وغير المالية، ونشر الوعي المصرفي بين هذه الشريحة الواسعة من المجتمع، عن طريق التركيز على الريف الفلسطيني والوصول إلى المناطق المهمشة.

في العام 2022، واصل البنك الوطني ما بدأه بهذا الخصوص، واستطاع تعزيز نسب الشمول المالي للنوع الاجتماعي، بتحقيق نسب مرتفعة في هذا المجال، لتشكل الإناث من مجمل عملائه 33%. وعلى الصعيد الحسابات، شكلت نسبة الإناث اللواتي التي يمتلكن حسابات جارية 24%. فيما يخص حسابات التوفير، أظهرت النتائج زيادة في نسبة المدخرات من النساء لدى البنك في نهاية العام 2022 لتسجل 64% مقارنة بالمدخرين من الذكور والتي بلغت نسبتهم 36%.

العام	نسبة النساء من قاعدة عملاء البنك	نسبة النساء اللواتي يملكن حسابات توفير	نسبة النساء اللواتي يملكن حسابات جارية
2017	%32	%51	%22.2
2018	%34	%55	%25
2019	%34.5	%64	%26
2020	%35	%58	%21
2021	%34	%61	%25
2022	%33	%64	%24

*تطور نسب الشمول المالي للمرأة الفلسطينية على مدار الأعوام

خلال العام 2022، ساهم البنك الوطني في العديد من المبادرات بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)، ومن ضمنها:

كأول تجربة تنشر عن فلسطين

نشر تجربة البنك الوطني في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً ضمن برنامج «حياتي» بالتعاون مع UN Women

في أول تجربة تصدر عن فلسطين، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) في العام 2022 دراسة على تجربة البنك الوطني بإطلاق برنامج حياتي، البرنامج المصرفي الشامل المتخصص للمرأة الفلسطينية، حيث توضح الدراسة دور البرنامج في المساهمة في تعزيز الشمول المالي للمرأة الفلسطينية وتمكينها اقتصادياً. ستكون تجربة البنك الوطني الأولى على المستوى الإقليمي التي تعرض على موقع مبادئ تمكين المرأة WEPs العالمي.

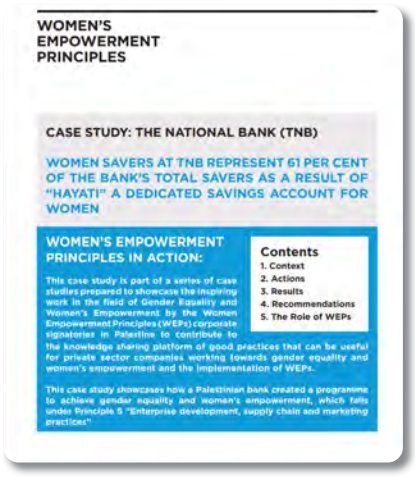

للعام الثالث على التوالي

المشاركة في الحملة الوطنية لمناهضة كافة أشكال العنف المرتبطة بالنوع الاجتماعي بالتعاون مع UN Women

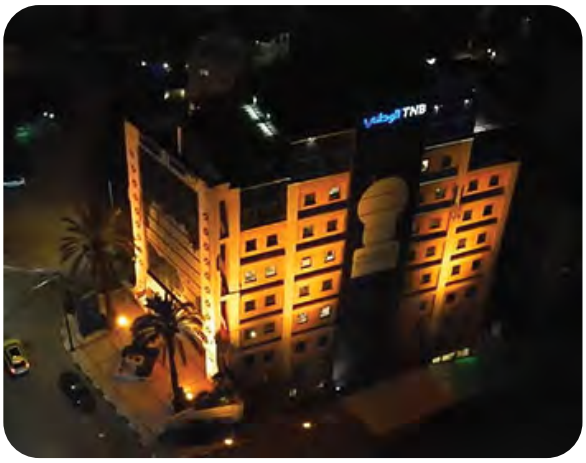

شارك البنك الوطني كذلك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين UN Women وعدد من المؤسسات المحلية والدولية، ضمن حملة ال 16 يوم لمناهضة كافة أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي، وجاءت مشاركة البنك من خلال سلسلة نشاطات قام بها شملت إضاءة مبنى ادارته العامة باللون البرتقالي، ووضع رسائل توعية على مختلف قنواته الإلكترونية ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي تأكيداً على رفض كافة أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي ورفع الوعي حول ذلك في فلسطين.

عرض تجربة البنك الوطني في احتفالية قرع الجرس للمساواة بين الجنسين في بورصة فلسطين

تحت عنوان «المساواة المبنية على النوع الاجتماعي اليوم من أجل غدٍ مستدام»، وبتنظيم من بورصة فلسطين، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومؤسسة التمويل الدولية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، شارك البنك الوطني في احتفالية قرع الجرس للعام 2022، والتي ركزت جلساتها على إشراك النساء في تخفيف آثار التغير المناخي، وتشجيع استخدام المصادر البديلة للطاقة، والحفاظ على البيئة.

عرض البنك الوطني خلال الجلسات تجربته في الحفاظ على البيئة وتمكين المرأة الفلسطينية وإشراكها في تخفيف آثار التغير المناخي والحفاظ على البيئة. حيث تشكل النساء نسبة 45% من قاعدة المقترضين ضمن المحفظة الخضراء للبنك.

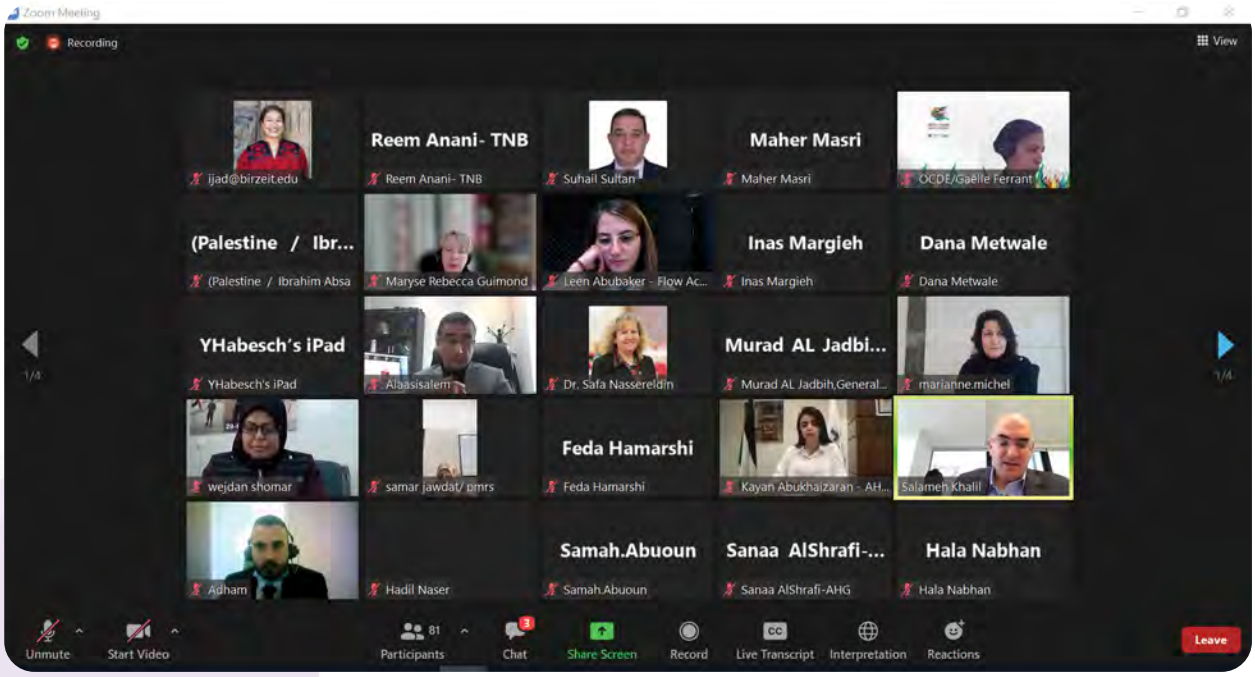

الخطة الاستراتيجية

إن النتائج القوية التي شهدها البنك الوطني نتيجة لنجاح استراتيجة التحول التي تبناها والتي صممت بهدف تعزيز مساره التنافسي وإحداث تغيرات جذرية تمكنه من وضع أساسات الانطلاقة للأعوام المقبلة. حيث تمكن البنك الوطني من بناء الركائز الأساسية لجميع وحداته وتغطية كافة جوانب الأعمال من خلال تطوير منظومة السياسات والإجراءات، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وأنظمة الضبط والرقابة التي تنظم عمل المؤسسة بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية التكنولوجية وتطوير القنوات الرقمية لمواكبة تطورات سوق العمل وبهذا عزز البنك الوطني مكانته في السوق المالي وأثبت قوته ومتانته في القطاع المصرفي بأرقام ونتائج مالية فاقت التوقعات.

واستمراراً لرؤية البنك وأهدافه بتحقيق أفضل العوائد وتوفير قدر أكبر من الراحة والأمان المصرفي لعملائه وشركائه، فقد تبنى البنك استراتيجة الريادة والربحية للأعوام الثلاث القادمة 2023-2025 والتي ترتكز على رؤيته بأن يكون البنك الأكثر ريادةً و ابتكاراً ومتانةً لتحقيق رسالته بخلق فرص النجاح للمجتمع كونه البنك الأسرع استجابةً من خلال أهداف طموحة.

ولتحقيق استراتيجية الريادة والربحية يهدف البنك الوطني إلى الآتي:

- ترسيخ مكانتنا التنافسية في القطاع المصرفي الفلسطيني لتحقيق نتائج مرضية لمساهمي البنك من خلال تحقيق أفضل عائد على استثماراتهم.
- الريادة في تقديم خدمات رقمية مبتكرة ومتكاملة تلبي تطلعات عملائنا كوننا البنك الأسرع استجابة.
- بناء وتطوير فريق عمل محترف ومبتكر لتقديم الخدمة بالصورة الأمثل.
- تحسين تجربة عملائنا من خلال الارتقاء بمستوى الخدمة والتميز بمؤشرات رضا العملاء «NPS».
- تعظيم الدور الرقابي وتطويره وتحقيق أعلى مستويات الشفافية والحاكمية المصرفية.
- خلق أثر اجتماعي مستدام لتعزيز دور البنك الريادي في خدمة المجتمع ودعم الاقتصاد الوطني.
- رفع درجة الفاعلية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والتطور الرقمي من خلال الرقمنة ومركزة العمليات والأتمتة للارتقاء بمستوى الخدمة.
- النمو بكفاءة وفعالية من خلال تحقيق أفضل المؤشرات المالية والتشغيلية.

بخطى واثقة سنسير نحو مستقبل أفضل لتلبية احتياجات مجتمعنا وعملائنا ومستثمرينا وضمان تحقيق أفضل قيمة لبنكنا.

الجوائز

استمراراً لدوره الريادي والمتميز في شتى الحقول، استطاع البنك الوطني أن يحظى باهتمام على المستوى المحلي والإقليمي ويحصد جوائز عديدة في مختلف المجالات ومنها:

1. جائزة أمان للنزاهة في العام 2012.
2. جائزة أفضل إدارة خزينة من قبل مؤسسة CPI Financial والمجلة التابعة لها The Banker Middle East، في العام 2014.
3. جائزة البنك الأسرع نمواً في فلسطين للأعوام 2014، 2016، 2017 من مؤسسة CPI Financial والمجلة التابعة لها The Banker Middle East، كما وصنفته المجلة في إصدارها رقم 100 بالبنك الأسرع نمواً على مستوى بنوك الشرق الأوسط.
4. جائزة البنك الأكبر من حيث قاعدة المساهمين من قبل اتحاد المصارف العربية، في العام 2015.
5. جائزة البنك الأفضل لتمكين المرأة في الشرق الأوسط، من مؤسسة CPI Financial والمجلة التابعة لها The Banker Middle East، في العام 2017.
6. جائزة الريادة في التمكين الاقتصادي للمرأة من قبل اتحاد المصارف العربية، في العام 2017.
7. جائزة البنك الأكثر ابتكاراً للعام 2018 من قبل مجلة International Finance العالمية.

جائزة أمان للنزاهة في العام 2012

جائزة أفضل إدارة خزينة 2014

البنك الأسرع نمواً في فلسطين 2014, 2016, 2017

البنك الأكبر من حيث قاعدة المساهمين 2015

البنك الأفضل لتمكين المرأة في الشرق الأوسط 2017

الريادة في التمكين الاقتصادي للمرأة من قبل اتحاد المصارف العربية 2017

جائزة البنك الأكثر ابتكاراً للعام 2018 من قبل مجلة International Finance العالمية.

خدماتنا ومنتجاتنا

يسعى البنك الوطني إلى تقديم الحلول المصرفية الشاملة والأكثر جودة وتطوراً لكافة القطاعات الاقتصادية والتي تشمل قطاع الشركات والأفراد والخدمات الاستثمارية والخزينة بالإضافة إلى تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة، وذلك من خلال دوائره المختلفة التي يشغلها كادر مهني متخصص ومتعدد الخبرات يعمل على تقديم الخدمة للعميل وتلبية احتياجاته بأعلى معايير الجودة.

خدمات الأفراد

- القروض الشخصية
- القروض الشخصية لغايات السكن
- قروض السيارات
- القروض العقارية
- برنامج كبار العملاء «بلاتينوم Platinum»
- «حياتي» أول برنامج مصرفي متكامل للمرأة الفلسطينية
- البطاقات الائتمانية ماستركارد وفيزا
- حساب الجاري مدين
- بطاقات الدفع المباشر «Debit Cards»

خدمات الشركات

- الخدمات التمويلية التجارية والصناعية والعقارية
- حسابات الجاري مدين
- الاعتمادات المستندية
- بوالص التحصيل
- تمويل الأصول الثابتة
- خطابات الضمان
- الكفالات البنكية
- الاستشارات المالية

تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

- التمويل بضمان الذهب
- تمويل المشاريع المنزلية والنسوية
- تمويل المجموعات
- تمويل سيارات العمومي
- تمويل المشاريع الشبابية
- تمويل مشاريع إنتاجية
- تمويل احتياجات الموسم
- تمويل الحاسوب الشخصي
- تمويل مشاريع ذوي الاحتياجات الخاصة
- تمويل مشاريع تمكين المرأة

خدمات الخزينة والاستثمار

- الاستثمار بالسندات المحلية والعالمية
- خدمة سوق السلع والمعادن الثمينة
- خدمة الحفظ الأمين
- العمليات الآجلة (Forward Deals)
- خدمة العقود الآجلة
- خدمة الصناديق الإستثمارية
- العمليات الآنية (Spot Deals)
- عمليات المقايضة (Swap Deals)

الحسابات

- حساب جاري الوطني
- حساب قدوتي
- حساب توفير الوطني
- حساب خطوتي
- حساب الشمول المالي
- حساب جاري حياتي
- الحساب الجاري المشترك
- حساب توفير حياتي
- حساب ودائع لأجل

حسابات توفير الوطني

حساب توفير الوطني مصمم لكافة الأفراد الفلسطينيين باختلاف أعمارهم، وهدفه توفير مكان آمن للادخار يشجع الأفراد على توفير ما يستطيعون توفيره اليوم وبشكل دوري، ليجدوه غداً عند الحاجة له.

حساب توفير الأطفال «خطوتي»

خُطَوتي
حساب توفير الأطفال

"خطوتي» حساب توفير الأطفال من البنك الوطني مصمم خصيصاً لتشجيع الآباء والأمهات على التوفير لأبنائهم وبناتهم من عمر يوم وحتى 17 عاماً، وهدفه توفير مكان آمن للادخار، يشجعكم على توفير ما تستطيعون توفيره اليوم وبشكل دوري، ليجده أطفالكم عند الحاجة وبالتالي المساهمة في توفير مستقبل أفضل لهم.

الخدمات الإلكترونية

الوطني أونلاين

يقدم البنك الوطني خدمة الإنترنت البنكي «الوطني أونلاين»، والتي توفر لكم تجربة بنكية إلكترونية فريدة من نوعها، بتصميم عصري وميزات متنوعة، هدفها تسهيل إنجاز المعاملات البنكية إلكترونياً بسرعة وسلاسة، بالإضافة إلى التحكم في حساباتكم البنكية من أي مكان وفي أي وقت، دون الحاجة لزيارة الفروع، وبأعلى معايير الأمان والخصوصية.

الوطني موبايل (الموبايل البنكي)

يقدم البنك الوطني لعملائه خدمة الموبايل البنكي من خلال تطبيق « الوطني موبايل»، والذي يوفر لكم تجربة بنكية إلكترونية فريدة من نوعها عبر الهاتف المحمول. بتصميم حديث، سهل الاستخدام وغير معقد. بالإضافة إلى ميزات متنوعة هدفها تسهيل إنجاز معاملاتكم البنكية إلكترونياً بسرعة وسلاسة عبر الهاتف المحمول. بالإضافة إلى التحكم في حساباتكم البنكية من أي مكان وفي أي وقت، دون الحاجة لزيارة الفروع، وبأعلى معايير الأمان والخصوصية. والتطبيق متوفر من خلال Google Play و App Store.

وخلال العام 2022 تم تطوير مجموعة من الخدمات والمنتجات والتي يتم تقديمها من خلال الموبايل البنكي والإنترنت البنكي لتواكب احتياجات العملاء ودون الحاجة لزيارة الفروع، ومن هذه الخدمات:

- خدمة فتح الحساب الفرعي (جاري وتوفير).
- خدمة طلب بطاقة إئتمانية جديدة.
- خدمة التقديم لطب قرض جديد.
- خدمة تغيير الحساب الأساسي.
- خدمة تسديد ضريبة الأملاك.

كشف الحساب الإلكتروني

من خلال هذه الخدمة سيتمكن العملاء من الحصول على كشف حساب بشكل شهري لحساباتهم البنكية الموجودة في البنك الوطني، ودون الحاجة لزيارة الفرع، عن طريق إرسال كشف الحساب على شكل رسالة إلكترونية تصل العملاء على بريدهم الإلكتروني المسجل لدى البنك الوطني.

استخدام الصراف الآلي بدون بطاقة Cardless

من خلال خدمة Cardless أو استخدام الصراف الآلي بدون بطاقة، التي تعد الأولى من نوعها في فلسطين، والتي تمكن عملائنا من الاستفادة من خدمات الصرافات الآلية بدون الحاجة لحمل بطاقة الصراف الآلي.

تحل هذه الخدمة بشكل أساسي مشكلة نسيان العملاء للبطاقة، أو حاجتهم لاستخدام الصراف الآلي بشكل طارئ، حيث يمكن لعملاء البنك من خلال هذه الخدمة إنجاز العمليات البنكية البسيطة من خلال الصرافات الآلية مثل الاستعلام عن الرصيد، وسحب نقدي، وإيداع نقدي في الصرافات الآلية التي تستقبل الإيداع، وطلب كشف حساب مصغر والتحويل بين حسابات العميل، بدون الحاجة لحمل البطاقة.

مركز خدمات الجمهور الرقمية

من خلال مركز خدمات الجمهور الرقمية، بإمكان عملائنا التواصل مباشرة مع موظفي أو موظفات البنك، ودون الحاجة لزيارة فروع البنك في كل مرة. حيث يتميز مركز خدمات الجمهور الرقمية بتوفير العديد من الموظفين والموظفات المتفرغين فقط للإجابة عن أسئلة واستفسارات العملاء والمساهمين وتقديم العديد من الخدمات المصرفية، ودون الإعتماد على «روبوتات» الدردشة التقليدية، عن طريق منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك مسنجر وواتس آب أو البريد الإلكتروني أو الموقع الإلكتروني للبنك. وتعزيزاً للتواصل مع أكبر فئة من عملاء البنك، فقد تمت إضافة خدمة المحادثات من خلال إنستاغرام خلال العام 2022.

وضمن خطة البنك الاستراتيجية للتحول الرقمي، فقد عزز البنك الوطني توجيه عملائه إلى استخدام الخدمات الإلكترونية والقنوات ومنصات التواصل الاجتماعي لإنجاز معاملاتهم المصرفية عوضاً عن التوجه للفروع. حيث تم تقديم 84,707 خدمة من خلال مركز خدمات الجمهور الرقمية خلال العام 2022 وبنسبة نمو بلغت 23% عن سنة 2021. تم تقديم الخدمة بنسبة 56% من خلال التواصل على تطبيق الواتس آب الخاص بالبنك. وعلى صعيد التميز بتقديم الخدمات وقياس الجودة، فقد بلغت نسبة رضا العملاء 4.41/ 5 على جودة الأداء بتقديم الخدمة.

عناوين الاتصال مع مركز الخدمات الرقمية

+970 598 555 555

www.tnb.ps

www.facebook.com/TNBPalestine

https://www.instagram.com/tnbpalestine

digitalsupport@tnb.ps

خدمات أخرى

خدمة ويسترن يونيون

أرسل واستقبل الأموال بأمان وسرعة من خلال خدمة ويسترن يونيون من البنك الوطني حيث تقدم هذه الخدمة إمكانية إرسال واستقبال الأموال دون الحاجة لوجود حساب ومن أي مكان في العالم.

تسديد الفواتير آلياً

لأننا نهتم براحة عملائنا ولتحقيق أفضل معايير الخدمة فإن البنك الوطني يقدم لكم خدمة تسديد الفواتير آلياً للخدمات العامة بكافة أشكالها، دون الحاجة إلى إهدار وقتكم والانتظار في طوابير طويلة لدفع الفواتير.

دفع الضرائب

لكي لا تهدر الوقت والجهد، يقدم لك البنك الوطني خدمة دفع الضرائب بأنواعها من خلال فروعنا المنتشرة.

صناديق الأمانات

كن مطمئنا على مقتنياتك الثمينة ووثائقك الهامة، مع صناديق الأمانات التي يوفرها البنك الوطني والتي تتمتع بنظام أمان عالٍ، ومصممة بأحجام ومقاسات مختلفة لتناسب احتياجات كافة العملاء، وبأسعار تناسب الجميع.

بطاقة ماستر كارد وورلد إيليت الائتمانية

تحت عنوان «الرفاهية خيارك» يقدم البنك الوطني بطاقة ماستر كارد وورلد إيليت الائتمانية التي تمنح للنخبة من العملاء وتتميز بمجموعة من المزايا الحصرية والخدمات عالية المستوى المصممة خصيصاً لتناسب تطلعات النخبة من العملاء، وتمنحهم أسلوب الحياة الذي تستحقون.

ويتابع طاقم خدمة نخبة العملاء وكبار الشخصيات في البنك الوطني بطاقة ماستركارد وورلد إيليت، ليضمنوا لك تجربة عملاء مميزة، تصل لك أينما كنت، وتغنيك عن زيارة الفروع، وتبقيك على اطلاع بآخر المزايا الحصرية والعروض التفضيلية، لتتمكن من الاستفادة من جميع مزايا البطاقة وتحصل على القوة المالية التي تفوق توقعاتك!

بطاقة Visa Signature

بطاقة Visa Signature من البنك الوطني تمنحكم العديد من المنافع والمزايا التي تلائم أسلوب حياتكم وتغني تجربة سفركم أينما كانت وجهتكم حول العالم!

تعد بطاقة Visa Signature الرفيق الأمثل لسفركم من خلال مزايا ومكافآت حصرية لحاملي البطاقة، بالإضافة إلى تقديمكم كعملاء ذوي امتياز في الأماكن التي يتم استخدام البطاقة فيها. تمتعوا بمنافع تشمل تأمين سفر لرحلات متعددة، بالإضافة لحماية مشترياتكم، وخدمات إحالة طبية وقانونية في حالات الطوارئ، وخدمات عالمية لمساعدة العملاء. كما وتوفر خدمة عملاء 24/7 لضمان راحة بالكم أثناء سفركم واستخدامكم للبطاقة.

بطاقة ماستر كارد «بلاتينيوم»

بطاقة ماستركارد «بلاتينيوم» مُبتكرة خصيصاً لتواكب أسلوب حياتك ولتمنحك الرفاهية، حيث تمكنك من الوصول إلى أرقى وأفضل الخدمات المتميزة بسهولة ويسر في أي مكان في العالم، وتمنح لحاملها حزمة من المزايا والخيارات الاستثنائية للسفر والتسوق ويتمتع حاملها بالقدرة على الدخول إلى صالات رجال الأعمال في عدة مطارات في الشرق الأوسط.

بطاقات ماستركارد الوطني الائتمانية

بطاقات ماستركارد الوطني تعد إحدى قنوات البنك الآلية التي تعمل على مدار 24 ساعة، من أي مكان بالعالم والتي تمكنك من الحصول على خدمات مصرفية متعددة من خلال استعمالها للسحب النقدي على أجهزة الصراف الآلي أو تسديد أثمان مشترياتك وخدماتك محلياً وعالمياً من خلال مواقع مبيعات الإنترنت وأجهزة نقاط البيع.

بطاقة الدفع المباشر (Debit Card)

بطاقة الدفع المباشر هي بطاقة صراف آلي و بطاقة تسوق في آن واحد، فلا داعي لحمل نقودكم «الكاش» معكم في كل مكان حيث بامكانكم استخدام بطاقة الدفع المباشر «ماستر كارد» من البنك الوطني بإمكانكم استخدام أكثر من 700 صراف آلي لمختلف البنوك العاملة في فلسطين والمشاركة في المفتاح الوطني للسحب بدون أية عمولة، إضافة إلى إمكانية استخدام البطاقة محلياً وفي جميع أنحاء العالم عبر نقاط البيع والصرافات الآلية التي تحمل شعار ماستركارد.

برنامج المكافآت TNB Rewards

يقدم البنك الوطني التطبيق الابتكاري TNB Rewards لمكافأة عملائه من مستخدمي بطاقات البنك الوطني الائتمانية الفضية والذهبية وبلاتينيوم، والذي يتيح لمستخدمي البطاقات تجميع نقاط مكافأة عند كل استخدام للبطاقات الائتمانية - سواء حركات المشتريات عبر أجهزة نقاط البيع أو أي من حركات التسوق عبر الإنترنت، بالإضافة إلى التمتع باستبدال النقاط عبر مختلف القنوات الإلكترونية في أي وقت ومن أي مكان حول العالم.

خدمة بلاتينيوم

تماشياً مع سياسة البنك الوطني والتي تستهدف تقديم خدمات متميزة وجديدة للعملاء وللارتقاء بجودة الخدمات والحلول المصرفية لأعلى المستويات، عمل البنك على إنشاء دائرة «البلاتينيوم» ليحظى عملائه النخبة المميزين بأقصى درجات الاهتمام والتقدير عن طريق تقديم مجموعة من الخدمات الاستثنائية التي تلبي متطلباتهم الشخصية والمالية بصورة مهنية وسريعة.

حياتي | برنامج المرأة الفسطينية

قام البنك الوطني خلال عام 2017 بإعادة إطلاق برنامج «حياتي» وتحويله إلى برنامج مصرفي متكامل مخصص لتلبية الاحتياجات المالية الشاملة للمرأة الفلسطينية ليكون بذلك الأول من نوعه في السوق المصرفي الفلسطيني. بحيث يقدم البرنامج كافة الخدمات البنكية والتي تشمل الحسابات بأنواعها وكافة أنواع القروض بالإضافة إلى البطاقات الائتمانية والدفع المباشر، بتسهيلات مختلفة على هذه الخدمات وأسعار فوائد تفضيلية بالإضافة إلى تمييز المشتركات بدفاتر شيكات وبطاقات بتصاميم خاصة تحمل لون وشعار البرنامج.

الشركات التابعة والحليفة

شركة وطن للاستثمار
WatanInvest

يمتلك البنك الوطني ما نسبته 100% من «شركة وطن للاستثمار المساهمة الخصوصية»، والتي ضمها البنك تنفيذاً لاتفاقية التملك والضم ما بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار، وبناءً عليه تم تغيير الصفة القانونية لشركة البنك العربي الفلسطيني للاستثمار واسمها وأصبحت ملكاً بالكامل للبنك الوطني.

الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات
National Islamic Investment Company (NIIC)

يمتلك البنك الوطني 100% من أسهم الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات التي تأسست عام 2018، حيث استحوذ البنك من خلالها على حصة مباشرة في البنك الاسلامي الفلسطيني بلغت حوالي 25% من أسهمه.

الوضع التنافسي

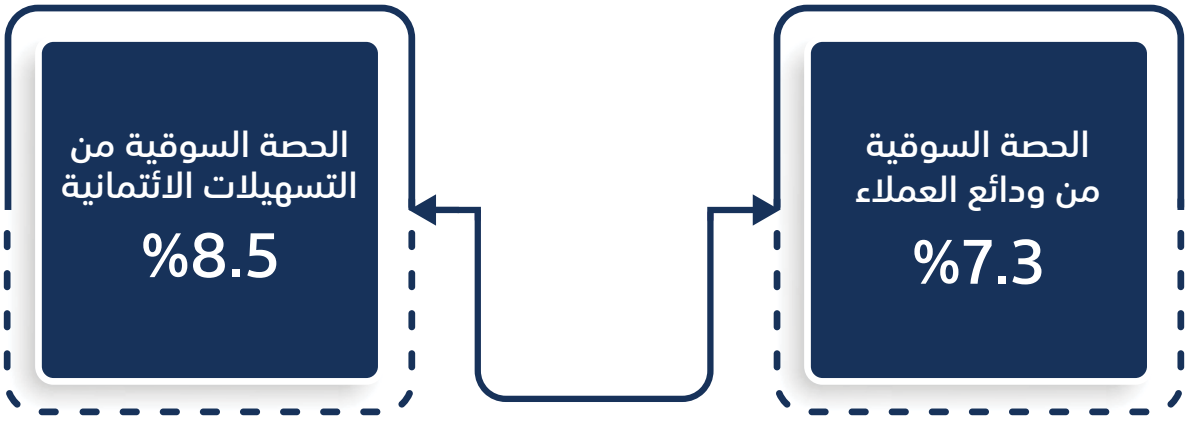

مكنت النتائج المالية للبنك الوطني والتي جاءت نتيجة تطبيق الخطة الإستراتيجية الطموحة للبنك من تعزيز ترتيبه التنافسي بين البنوك، حيث بلغت حصة البنك الوطني من إجمالي ودائع العملاء في البنوك الفلسطينية ما نسبته 12.4% في نهاية العام 2022.

التسهيلات الائتمانية

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القطاع المصرفي	8,026	8,438	9,039	10,079	10,747	11,045
البنك الوطني	654	647	656	873	880	934

الودائع البنكية

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القطاع المصرفي	11,973	12,227	13,385	15,138	16,518	16,468
البنك الوطني	809	814	918	1,165	1,212	1,209

نسب النمو في التسهيلات الائتمانية

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القطاع المصرفي	%16.80	%5.13	%7.12	%11.51	%6.63	%2.77
البنك الوطني	%25.90	%1.07-	%1.39	%33.08	%0.80	%6.19

نسب النمو في الودائع البنكية

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القطاع المصرفي	%12.90	%2.12	%9.47	%13.10	%9.12	%0.30 -
البنك الوطني	%23.30	%0.62	%12.78	%26.91	%4.03	%0.25-

الحصة السوقية

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية	%8.14	%7.67	%7.26	%8.66	%8.19	%8.54
الحصة السوقية من الودائع البنكية	%6.75	%6.65	%6.85	%7.69	%7.34	%7.34

يعمل البنك الوطني حالياً من خلال أربعة وثلاثين فرعاً ومكتباً منتشراً في كل من القدس، ورام الله، ونابلس، والخليل، وجنين، وبيت لحم، وطولكرم، وسلفيت، إضافة الى الفروع المنتشرة في البلدات والريف الفلسطيني تعزيزاً للمساهمة في زيادة الشمول المالي لسكانها مثل الفروع والمكاتب المنتشرة في عرابة، ودير جرير، ودورا، وعقربا، وحزما، والعيزرية، وسنجل، والرام. ويخطط البنك لافتتاح فرع جديد في العام 2023.

الحوكمة

- يلتزم البنك الوطني بتطبيق أعلى معايير الحوكمة الرشيدة، ويتم العمل بها بما يتوافق مع دليل الحوكمة الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية وتعليمات سلطة النقد.
- تقوم العلاقة في البنك بين إدارته ممثلة بمجلس إدارته والإدارة التنفيذية من جهة والمساهمين من جهة أُخرى وفق إطار عمل يضمن تطبيق أسس نهج الإدارة السليمة والحكومة في تحقيق أهدافه وتحقيق المنافع المختلفة لأصحاب المصالح بما في ذلك صغار المساهمين. ويوفر نظام الحوكمة معلومات تفصيلية ودقيقة في الوقت المناسب حول الجوانب الرئيسية المتعلقة بالبنك والمسؤوليات المتعلقة بمجلس إدارته واللجان المختلفة المنبثقة عنه تجاه البنك والمساهمين فيه.
- يحرص البنك الوطني على الالتزام بتطبيق الممارسات السليمة للحوكمة والالتزام بأعلى معايير الكفاءة والدقة في نشاطاته بما يتماشى والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والتي جاءت منسجمة مع أحدث الممارسات الدولية السليمة ووفق توصيات لجنة بازل المتعلقة بالحوكمة.
- كما يقوم البنك بجهود كبيرة لتلبية متطلبات المجتمع الفلسطيني من خلال تقديم الخدمات المصرفية وفق الأسس الحديثة وبطريقة سليمة تضمن تقديمها بطريقة آمنة لأطراف المصالح المختلفة، إضافة إلى مشاركة البنك بتقديم الدعم للأنشطة الاجتماعية المختلفة بما يعزز هويته وانتماءه الوطني كجزء من المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه.

أعضاء مجلس الإدارة

كما بتاريخ 2022-12-31

أعضاء مجلس الإدارة

السيد سمير زريق
رئيس مجلس الإدارة

رجل أعمال بارز واقتصادي معروف على المستوى المحلي والإقليمي. له استثمارات واسعة في قطاعات عديدة في فلسطين والخارج. يمتلك السيد زريق خبرة واسعة في رسم السياسات الاقتصادية، وإدارة الأصول والمحافظ الاستثمارية والتخطيط المالي والاستراتيجي.

يشغل السيد سمير زريق منصب رئيس مجلس إدارة البنك الوطني TNB البنك الأسرع نمواً ليجنّد بذلك تفانيه في رفع معايير الخدمات المالية في فلسطين. تمتد علاقة السيد زريق بالبنك الوطني لأكثر من 10 سنوات، حيث شغل عضوية مجلس إدارته منذ العام 2012، وترأس لجنة التسهيلات المنبثقة عن المجلس وعضوية لجنة الاستثمار فيه. ولإيمانه بالبنك وقدرته على رفع معايير الخدمات المالية في فلسطين، استثمر به بشراء حصة جعلته من كبار مساهميه.

كذلك يشغل السيد زريق منصب رئيس مجلس إدارة شركة فلسطين للاستثمار والإنماء PID، شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة فلسطين وهي أول شركة قابضة تأسست في فلسطين تعمل في مختلف مجالات الاستثمارات منها القطاع العقاري والمالي والتعليمي واستثمارات تجارية أخرى.

كما ويترأس السيد زريق مجلس إدارة شركة سهم للإستثمار والأوراق المالية، شركة وساطة وخدمات استثمارية فلسطينية رائدة، وقاد الشركة للتموضع في أعلى الرتب من حيث الحصة السوقية في بورصة فلسطين والشراكات الاستراتيجية وخدمات الأبحاث وإدارة الإصدار. وأشرف على استثمارات مجموعة كبيرة من الشركات الخاصة في القطاعين المالي والعقاري منذ تأسيسها اعتماداً على خبرته الاستثمارية التي تجمع بين قوة المعرفة وبراعة المهارات والتي قاد على إثرها العديد من الشركات للتفوق والتميز في أدائها.

وشغل السيد زريق منصب رئيس مجلس إدارة اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين ورئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين/ القدس ونائب رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب، ويولي اهتماماً واسعاً في قضايا التنمية المستدامة للقطاع الخاص الفلسطيني من خلال تعزيز عناصر النشاط الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية على المستوى الوطني، فشغل عضوية الفريق الوطني للتنمية الاقتصادية في فلسطين، وعضوية مجلس إدارة صندوق الضمان الاجتماعي ورئيس لجنة الاستثمار فيه، وعضوية الفريق الوطني لانضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية، وعضوية مجلس إدارة المجلس الأعلى للإبداع والتميز، ورئيساً لمجلس إدارة مؤسسة القادة الشابة (YPO).

أعضاء مجلس الإدارة

السيد عمر المصري
نائب رئيس مجلس الإدارة

عمر منيب المصري رجل أعمال يمتلك خبرة تزيد عن30 عاماً في القطاع المصرفي والطاقة. يشغل منصب المدير التنفيذي لشركة Edgo منذ العام 2006، وهي شركة إقليمية رائدة في مجال النفط والغاز والطاقة والبنية التحتية والمياه. أسس المصري عام 1996 مجموعة أطلس الاستثمارية التي تعنى بالاستثمار المصرفي والاستشارات المالية على مستوى إقليمي وتولى إدارتها. في العام 2004 استحوذ البنك العربي على المجموعة وضمها لتصبح الذراع الاستثماري له التي تعرف اليوم بـ (AB Invest)، وعلى أثر ذلك تم تعيين المصري كأول رئيس للاستثمارات المصرفية العالمية لدى البنك العربي. قام المصري أيضاً بتمثيل البنك العربي بعدة شركات شقيقة ومملوكة من قبله، ومن ضمنها البنك العربي الوطني في السعودية. يعتبر المصري أول الحاصلين على رخصة مستشار مالي ووسيط مالي ومدير استثمار من قبل هيئة الأوراق المالية في الأردن. تم دعوة المصري في عام 2004 ليساهم في تأسيس Dubai International Financial Exchangeمن خلال عضويته في DIFX Practitioner Commission.

في عام 2002 قام المصري بتأسيس جمعية Chartered Financial Analyst (CFA) بالأردن كما تولى رئاستها وهي جمعية تضم الخبراء بالاستثمارات المحلية والاستشارات المصرفية. في أوائل التسعينيات، عمل المصري مديراً للاستثمارات المالية لدى Foreign& Colonial Emerging Markets في المملكة المتحدة، حيث أسس وأدار أول صندوق استثماري للشرق الأوسط في العالم والذي تم إدراجه في بورصة نيويورك.

يحمل المصري شهادة البكالوريوس في العلوم المصرفية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وتابع مسيرته الأكاديمية بإكمال دورة تدريبية مكثفة لمدة سنتين في التسهيلات الائتمانية في Philadelphia National Bank/Wharton Business School في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى إثره عمل على إدارة محفظة التسهيلات ل Philadelphia National Bank في اليابان وتايلاند. انضم المصري إلى Young Presidents' Organization في العام 2001، وتم اختياره في عام 2009 كأفضل قيادي شاب من قبل منتدى الاقتصاد العالمي.

أعضاء مجلس الإدارة

السيد سيزر قولاجن
عضواً ممثلاً عن البنك التجاري الأردني

يشغل السيد سيزر قولاجن منصب المدير العام للبنك التجاري الأردني منذ العام 2015. ويتمتع بخبرة مصرفية تتجاوز 30 عاماً، حيث تزخر مسيرته العملية بخبرات متنوعة في القطاع المصرفي والمالي داخل المملكة الأردنية الهاشمية وخارجها. يمثل السيد قولاجن البنك التجاري الأردني في مجالس إدارة العديد من الشركات، ومنها شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS، وشركة الأردن الأولى للاستثمار، وصندوق الحسين للإبداع والتفوق، والشركة الاحترافية للإستثمار العقاري، والشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص.

قبل انضمامه إلى إدارة البنك التجاري الأردني، شغل السيد قولاجن منصب نائب المدير العام في بنك الإسكان للتجارة والتمويل منذ العام 2008، وعمل قبلها رئيساً تنفيذياً لشركة أبرام للاستثمار الصناعي والتجاري في المملكة العربية السعودية. في العام 2006 شغل السيد قولاجن منصب مساعد المدير العام للبنك السعودي الأمريكي (سامبا)، حيث استمر بالعمل هناك لمدة عامين، كما عمل قبل ذلك مديراً رئيسياً في شركة آرثر أندرسن في المملكة العربية السعودية ومؤسسة الضمان الاجتماعي.

يحمل السيد قولاجن درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة دالاس في ولاية تكساس، في الولايات المتحدة الأمريكية.

أعضاء مجلس الإدارة

السيد عصام سلفيتي
عضواً ممثلاً عن بنك الاتحاد الأردني

يشغل السيد عصام سلفيتي منصب رئيس مجلس إدارة «بنك الاتحاد» منذ عام 1997، وقد استطاع أن يقدّم خلاصة خبراته الممتدة على مدار 48 عاماً في القطاعين الاقتصادي والمصرفي للمساهمة في إثراء استراتيجية البنك وخططه للنمو والتطوّر، علماً أنه كان قد شغل منصب مدير عام البنك ما بين الأعوام 1989و2008.

في عام 2006، قام بتأسيس شركة فرعية تابعة ومملوكة كاملة لبنك الاتحاد باسم «الاتحاد للوساطة». إلى جانب ذلك يتولّى السيد سلفيتي حالياً رئاسة مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية، وهو عضو في مجلس إدارة كل من مؤسسة الملك الحسين، وشركة زارا للاستثمارات، ومؤسسة التعليم لأجل التوظيف الأردنية حيث يشارك أيضاً في عضوية مجلس الأمناء للمؤسسة، ولم يغفل سلفيتي عن اهتمامه بالجانب التعليمي فهو عضو في مجالس إدارة مدرسة البكالوريا ومدرسة اليوبيل.

وكان قد شغل في السابق مناصب عدة أبرزها عضوية مجلسي إدارة مجلس التعليم العالي التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وشركة سلفيتي وأولاده للصرافة في عمّان وبيروت، وشركة الاتحاد لتطوير الأراضي، وشركة مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر، وجمعية رجال الأعمال الأردنيين، ونادي الأعمال الأردني السويسري، والجمعية الأردنية البريطانية، ومعهد البحر الأحمر للفنون السينمائية، إضافة إلى منصب نائب مدير عام المؤسسة المالية العربية، كما كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد السياحية التكاملية، وقد كان عضو في مجالس أمناء الجامعة الأردنية.

ولد السيد سلفيتي في فلسطين في مدينة يافا عام 1944. وقد حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1967. ويعتبر سلفيتي شخصية اقتصادية مرجعية في السوق الأردني، وله العديد من الإنجازات الداعمة للاقتصاد الأردني بشكل عام وللقطاع المصرفي بشكل خاص، هذا ولم يغفل عن دوره في دعم المجتمع وضرورة تقديمه لرسالة سامية ترنو للنهوض به، فشارك في فعاليات مختلفة داعمة للتعليم والثقافة في المملكة، ومن ذلك تولّيه لرئاسة مجلس إدارة مهرجانات الأردن الذي أقيم عام 2010.

أعضاء مجلس الإدارة

السيدة دينا منيب المصري
عضواً

السيدة دينا منيب المصري هي عضو مجلس إدارة للعديد من شركات القطاع الخاص والعام المعروفة في فلسطين. ومعروفة على الصعيد المحلي بنشاطها في دعم المجالات الخيرية والمبادرات التي تعزز التنمية الثقافية وتمكين الفلسطينيين من خلال مؤسسة منيب رشيد المصري للتنمية.

عملت المصري في التسعينات في بنك Manufacturers Hanover في مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة 3 سنوات، ثم انتقلت إلى بريطانيا لإدارة مكتب العائلة هناك. في العام 1995 انتقلت المصري إلى فلسطين حيث شاركت عائلتها في إنشاء العديد من الشركات في مختلف القطاعات والتي شملت شركات السلع الاستهلاكية، والمشروبات، والبناء بالإضافة إلى شركات تجارة السيارات.

تحمل المصري شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية وشهادة بكالوريوس في الدراسات البيئية من جامعة جورج واشنطن، في الولايات المتحدة الأمريكية.

أعضاء مجلس الإدارة

السيدة منال زريق
عضواً

السيدة منال زريق هي سيدة أعمال لديها خبرة كبيرة في مجال الأعمال التنفيذية، فهي ماهرة في أساليب التواصل، وقد أثبتت قدراتها في مجال بناء فريق العمل وتنمية قدرات الموظفين. تشغل حالياً العديد من المناصب في عدة شركات فلسطينية خاصة في مجالات مختلفة فهي رئيس مجلس إدارة شركة المستقبل للتطوير التربوي - مدرسة المستقبل، وعضو مجلس إدارة الجامعة العربية الأمريكية ورئيس مجلس إدارة شركة زووم للدعاية والإعلان، وعضو مجلس إدارة شركة سهم للاستثمار والأوراق المالية. بالإضافة إلى عضويتها في شركات مساهمة عامة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، فهي عضو مجلس إدارة الشركة الفلسطينية للاستثمار والإنماء PID وعضو مجلس إدارة البنك الوطني TNB.

لعبت السيدة زريق دوراً رياديا كشريك ومدير تنفيذي لأكثر من 25 عاماً في تأسيس ودعم المشاريع الاستثمارية لمجموعة شركات مسار العالمية، وشركات صندوق سراج، وشركة بيتي للاستثمار العقاري (الشركة المطورة لمدينة روابي). وأسست أكاديمية روابي الإنجليزية عام 2016 وشغلت منصب عضو مجلس بلدي لمدينة روابي لدورتيين متتاليتين. كذلك عملت على تأمين الإشراف المالي والإداري لمبادرات جديدة للأعمال في مجال الصحافة والإعلام وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية والعقارات.

شاركت زريق في تأسيس منتدى سيدات الأعمال الفلسطينيات، الذي أنشئ عام 2006 وتولت بالإنتخاب منصب أول رئيسة للمنتدى ولا تزال عضو مجلس إدارة لغاية اليوم. وكذلك عضو مجلس إدارة مؤسسة شركاء في التنمية المستدامة. و عضو مجلس إدارة ورئيس سابق لمجلس إدارة مؤسسة القادة الشابة في فلسطين. وقد تم تعيينها من قبل رئيس الوزراء السابق الدكتور رامي الحمدالله عضو في مجلس إدارة صندوق إقراض الطلبة في مؤسسة التعليم العالي الفلسطيني للفتره ما بين (2017-2021). كذلك عضو مجلس تنفيذي وعضو مجلس أمناء لمنتدى المستثمر العربي العالمي.

علاوة على ذلك، فهي زميلة في مبادرة قيادة الشرق الأوسط المنبثقة من شبكة آسبن للقيادة العالمية (Aspen Global Leadership Network)، وقد نالت جائزة التمكين الاقتصادي العالمية لعام 2013 من مؤسسة الأصوات الحيوية الأمريكية المرموقة. وفي عام 2022 حصلت على جائزة (التأثير العالمي) لمنطقة الشرق الأوسط من مؤسسة القادة الشابة (YPO) لمبادرتها « الاستثمار في التعليم وتمكين الشباب» كما شاركت في العديد من المؤتمرات المحلية والعالمية.

أعضاء مجلس الإدارة

السيد نمر عبد الواحد
عضواً ممثلاً عن
شركة الاتصالات الفلسطينية

يشغل السيد نمر عبد الواحد منصب مدير القطاع العقاري في شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)، إضافةً لكونه عضواً في مجالس إدارة عدد من شركات المساهمة العامة والخاصة ومنها شركة أركان العقارية وشركة واصل للتوزيع والخدمات اللوجستي وشركة فلسطين للاستثمار العقاري والشركة الفلسطينية للتأجير والتأجير التمويلي (بال ليس)، وشركة تطوير وإدارة وتشغيل مدينة آريحا الزراعية الصناعية، وشركة بال غاز للخدمات والتوزيع، بالإضافة إلى عضويته في بعض مؤسسات المجتمع المدني مثل الغرفة التجارية الفلسطينية الأمريكية.

يمتلك السيد نمر خبرة تزيد عن 20 عاماً في تطوير وإدارة الشركات بشكل عام والقطاع العقاري بشكل خاص، إذ عمل قبل انضمامه إلى باديكو القابضة كرئيس للإدارة المالية في شركة بيتي للاستثمار العقاري (الشركة المطورة لمدينة روابي) ومسؤول تدقيق في شركة أرنست ويونغ لتدقيق الحسابات، مما مكنه من امتلاك قدرة قوية في الإدارة والإشراف على العمليات المالية والتجارية وتحليل ومراقبة الأداء وتقييم الأهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

السيد نمر حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الاعمال من جامعة بيرزيت وعلى شهادة مدقق حسابات قانوني من الولايات المتحدة الأمريكية CPA، كما أنه عضو في الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونين، وخلال مسيرته المهنية شارك بالعديد من المؤتمرات الدولية والمحلية والبرامج التدريبية المتقدمة.

أعضاء مجلس الإدارة

السيد عبد الناصر الطيبي
عضواً ممثلاً عن
شركة الاتصالات الفلسطينية

السيد عبد الناصر الطيبي هو رئيس الإدارة المالية في مجموعة الاتصالات الفلسطينية رائدة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين؛ يقع على عاتقه إدارة الشؤون المالية والإدارية والمشتريات والإشراف عليها ووضع الخطط الاستراتيجية التي تلبي رؤية الشركة وأهدافها.

يشغل الطيبي هذا المنصب منذ العام 2021، كما يشغل عضوية مجالس إدارة العديد من الشركات التابعة لمجموعة الاتصالات الفلسطينية كشركة جوال وشركة Jawwal Pay وغيرها.

يحظى الطيبي بخبرة عملية تمتد لأكثر من ثلاثة عشر عاماً في مجال الإدارة المالية والتحليل المالي والتدقيق والمحاسبة وإدارة الشؤون المالية حيث شغل في السابق عدة مناصب أبرزها المراقب المالي للمجموعة كما عمل مدققاً في شركة أرنست ويونغ لتدقيق الحسابات في مدينة رام الله قبل انضمامه للمجموعة.

الطيبي حاصل على شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة بيرزيت، ويحمل العديد من الشهادات الدولية المهنية المتخصصة في المجالات المالية والمحاسبية وتضم شهادة محاسب عام معتمد (CPA) وشهادة محلل مالي معتمد (CFA) بالإضافة إلى عدد من الشهادات الأخرى.

أعضاء مجلس الإدارة

السيد عزيز عبد الجواد
عضواً مستقلاً

يشغل السيد عزيز عبد الجواد منصب رئيس مجلس إدارة شركة التأمين الوطنية منذ عام 2020 وحتى الآن، حيث تولى عدة مناصب بالشركة من أهمها عضو ومستشار مجلس الإدارة منذ أوائل عام 2012 وحتى عام2020. وفي وقت سابق، شغل السيد عبد الجواد منصب الرئيس التنفيذي لشركة التأمين الوطنية في العام 2009 لمدة عامين، بعد أن كان مديراً عاماً للشركة لمدة 15 عاماً.

شغل السيد عبد الجواد كذلك منصب رئيس مجلس إدارة شركة أبراج الوطنية منذ عام 2014 حتى عام 2020. كما وشغل سابقاً عضوية مجلس إدارة غرفة التجارة الدولية ICC، ومصرف الصفا، إضافة لتوليه رئاسة لجنة التدقيق الداخلي فيه منذ تأسيسه حتى العام 2017.

خبرة السيد عبد الجواد ممتدة منذ العام 1967، إذ بدأ مشواره المهني في شركة الكويت للتأمين حيث تقلد عدة مناصب فيها، كان آخرها نائب مدير عام الشركة. في العام 1994 اختير السيد عبد الجواد ممثلاً لسوق فلسطين في مجلس إدارة الاتحاد العام العربي للتأمين واستمر بتمثيل سوق فلسطين هناك حتى العام 2007. شغل السيد عبد الجواد عضوية مجلس الإدارة في العديد من الشركات والمؤسسات ومن ضمنها: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، شركة النخبة للخدمات والاستشارات الطبية، شركة مستشفى جبل داوود، والصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق. كما ترأس في العام 2008 مجلس إدارة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين. يحمل السيد عبد الجواد شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة القاهرة سنة 1967.

أعضاء مجلس الإدارة

السيد أيوب زعرب
عضواً مستقلاً

السيد أيوب زعرب هو عضو مستقل في مجلس إدارة البنك الوطني وشخصية مرموقة في القطاع المالي والتأمين على المستوى الإقليمي، حيث تمتد خبرته لأكثر من 20 عاماً في هذا المجال عمل خلالها على توسيع نطاق الشركات والاتحادات ذات الصلة وتطويرها في فلسطين والأردن، يشغل زعرب منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة شركة المشرق للتأمين، إضافة إلى كونه الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة شركة التأمين الأردنية الفرنسية، حيث دعّم زعرب هذه الشركات برؤى مبتكرة لتعزيز موقعها كلاعب رئيسي في السوق، شغل زعرب في وقت سابق عضوية مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، حيث ساهم في تطوير الحاكمية المؤسسية للهيئة بشكل فعال. زعرب من الأشخاص المتبنيين للرقمنة داخل القطاع المالي، ومتخصص في إدارة المخاطر والتخفيف منها، وخبير في تأثير معايير إعداد التقارير المالية الدولية لشركات الخدمات المالية، علاوة على ذلك، أسس زعرب العديد من الشركات اللوجستية منذ العام 2003، حيث أدار مشاريع متنوعة منذ ذلك الحين على المستوى الإقليمي وفي فلسطين. في العام 2014، وسع زعرب اعماله ليدخل على قطاع العقارات، حيث يتولى لغاية الآن منصب رئيس مجلس إدارة الشركة العقارية التجارية الاستثمارية.

يشغل زعرب عضوية مجلس الإدارة في العديد من الشركات التي تعمل ضمن قطاعات الخدمات المالية والاستثمار، ومنها شركة سداد المختصة بخدمات الدفع الإلكترونية. إضافة إلى ذلك، فهو نائب رئيس مجلس الإدارة في كل من الشركة الأردنية للإدارة والاستشارات، وشركة ميدسيرفس. وعمل سابقاً رئيساً لمجلس إدارة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، وعضواً في اللجنة الوطنية للشمول المالي.

يحمل زعرب شهادة البكالوريوس في العلوم المالية وإدارة المخاطر من جامعة فلوريدا في الولايات المتحدة الأمريكية.

أعضاء مجلس الإدارة

السيد كمال أبو خديجة
عضواً ممثلاً عن صغار المساهمين

يشغل السيد كمال أبو خديجة منصب مدير عام شركة راسل اكسبريس وهو شريك رئيسي فيها، ويزخر تاريخه العملي بترأسه لعديد من المناصب في شركات فلسطينية رائدة، إذ عمل أبو خديجة كنائب رئيس تنفيذي وكمدير مالي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية.

كما وشغل أبو خديجة منصب المدير المالي لكل من شركة التوريدات الطبية وشركة يونيبال وشركة المشروبات الوطنية- كوكا كولا. وخلال عمله مع هذه الشركات، قاد أبو خديجة العديد من عمليات إعادة الهيكلة والشراء والبيع والاندماج الهامة التي حدثت فترة عمله.

خدم أبو خديجة كعضو مجلس إدارة في عديد من الشركات الفلسطينية مثل بريكو، وبوابة أريحا، وفيتيل وغيرها. بالإضافة إلى عضويته في مجالس إدارة بعض المؤسسات الأهلية. يحمل أبو خديجة شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كيلوغ الأمريكية التابعة لجامعة نورثوستيرن بولاية شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية.

اجتماعات مجلس الادارة في العام 2022

تم عقد ستة اجتماعات لمجلس الإدارة خلال العام 2022 كما في التفاصيل الواردة أدناه:

الأعضاء	المنصب	عدد مرات الحضور	نسبة الحضور
السيد سمير زريق	رئيس المجلس	6	%100
السيد عمر المصري	نائب رئيس المجلس	6	%100
السيد سيزر قولاجن	عضواً	6	%100
السيد عصام سلفيتي	عضواً	4	%67
السيدة دينا المصري	عضواً	6	%100
السيدة منال زريق	عضواً	6	%100
السيد نمر عبد الواحد*	عضواً	3	%50
السيد عبد الناصر الطيبي*	عضواً	3	%50
السيد عزيز عبد الجواد	عضواً	6	%100
السيد أيوب زعرب	عضواً	5	%83
السيد كمال أبو خديجة	عضواً	6	%100

*تم استبدال ممثلي شركة الاتصالات الفلسطينة السيد هشام زيد والسيد معن ملحم بممثلين جديدين في مجلس إدارة البنك الوطني حيث تم تسمية وتعيين كل من السيد نمر عبدالواحد والسيد عبدالناصر الطيبي والحصول على موافقة سلطة النقد الفلسطينة بتاريخ 30-06-2022.

دور ومسؤوليات رئيس المجلس

يمارس رئيس مجلس الإدارة جميع المهام والصلاحيات الممنوحة له بموجب القوانين النافذة في فلسطين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية. ويراعى في منصب رئيس المجلس الفصل بين منصبي رئيس المجلس والرئيس التنفيذي.

يقوم رئيس مجلس الإدارة بالأدوار الرئيسية التالية:

- الإشراف ومتابعة سير أعمال البنك والسياسة التي يرسمها المجلس لتحقيق أهداف البنك وغاياته، ويقوم بمتابعة تقييم الأداء العام للبنك وفقاً للاستراتيجيات والخطط والأهداف والسياسات والموازنات المعتمدة من مجلس الإدارة.
- الحفاظ على علاقة بناءة ما بين إدارة البنك وأعضاء مجلس الإدارة، والمساهمة في ترويج ثقافة مؤسسية تشجع على النقد البناء ووجهات النظر المختلفة ومناقشتها في إطار عملية صنع القرار.
- التأكد من توفر معايير الحوكمة لدى البنك وضمان اتخاذ قرارات استناداً لأسس سليمة. والعمل على تعزيز وضمان التعبير عن الآراء ووجهات النظر المختلفة ومناقشتها في إطار عملية اتخاذ القرار.
- التأكد من حصول أعضاء المجلس والمساهمين على المعلومات الكافية في الوقت المناسب.

تشكيل مجلس الإدارة

امتثالاً للممارسات الفضلى في حوكمة الشركات واستناداً إلى تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم 10 للعام 2017 وتطبيقاً لمدونة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية تم خلال العام 2017 إعادة تشكيل المجلس ليضم أعضاء مستقلين وممثل عن صغار المساهمين.

تعريف العضو المستقل: هو عضو مجلس الإدارة الذي لا يخضع لأية تأثيرات خارجية تحد من قدرته على اتخاذ القرارات الموضوعية لصالح البنك.

تعريف العضو الممثل عن صغار المساهمين: هو عضو مجلس إدارة يمثل صغار المساهمين في البنك بحيث لا تزيد مساهمته أو مساهمة أقربائه حتى الدرجة الثانية عن (0.001) من أسهم البنك.

سياسة البنك لتحديد حضور جلسات مجلس الإدارة والأعضاء

يلتزم البنك بتوصيات لجنة المكافآت والحوافز بخصوص بدل نفقات حضور أعضاء مجلس الإدارة مع العلم بأنه يتم تحديد مبلغ بدل نفقات الحضور كالتالي:

تحدد رسوم ثابتة بدل عضوية رئيس مجلس الإدارة بقيمة 24,000 دولار أمريكي، ورسوم ثابتة بدل عضوية لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بقيمة 14,000 دولار أمريكي، على أن يتم دفع 1,000 دولار أمريكي مقابل حضور كل جلسة من جلسات مجلس الإدارة.

يتم دفع ما قيمته 625 دولار أمريكي للعضو عن كل جلسة من جلسات اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، بحيث يكون الحد الأعلى الذي سيتم دفعه لعضو اللجنة الواحدة عن جميع اجتماعات اللجنة 7,500 دولار أمريكي، باستثناء لجنة التسهيلات بحيث يكون الحد الأعلى الذي يدفع عن جميع اجتماعات اللجنة 10,000 دولار أمريكي.

ممارسات مجلس الإدارة وتضارب المصالح

يشجع البنك الوطني على خلق بيئة عمل فعالة تتسم بالشفافية والتعاون تحقيقاً لمصلحة جميع الأطراف المتعاملة معه من خلال تبني قواعد وضوابط خاصة بالسلوك المهني وأخلاقيات العمل الملائمة، ومن هذا المنطلق تم إعداد واعتماد سياسة تضارب المصالح من قبل مجلس إدارة البنك الوطني تعزيزاً وحماية لتلك القيم لتكون الأداة المناسبة للحد من الاستغلال الذي قد يخلق تضارب في المصالح حيث تهدف السياسة الى ما يلي:

- حماية مصالح البنك وجميع الأطراف المتعاملة معه وذوي العلاقة به من خلال بيان السياسات والإجراءات التي تنظم تضارب المصالح لكل من مساهمي البنك ومجلس الإدارة ولجان البنك والإدارة التنفيذية والموظفين ومراجعي الحسابات والمستشارين وأصحاب المصلحة الآخرين حسب ما تقتضيه الحاجة، وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة ذات العلاقة ولوائح وسياسات البنك.
- تحديد آليات وسياسات واضحة للنشاطات الاستثمارية سواء كانت استثمارات استراتيجية (في بنوك مثلاً) و/أو استمارات في جمعيات و/أو استثمارات وشركات خدماتية والتي قد تكون موضع لتضارب المصالح على مستوى البنك أو على مستوى أصحاب المصلحة (أفراد).
- الحد من خطر الإضرار بالعميل مع تقليل خطر المسؤولية القانونية أو الانتقادات التنظيمية أو الإضرار بالمصالح التجارية للبنك وسمعته والتأكد من توافق الإجراءات مع المتطلبات التشريعية والإجراءات الإدارية التي تم وضعها وفقاً للوائح الداخلية.
- نيل ثقة المتعاملين مع البنك بالمنع والحد من تضارب المصالح أو إدارتها وفقاً للأنظمة المتبعة.

- الارتقاء بمستوى التواصل والشفافية وضمان أن تكون جميع عمليات صنع القرار محايدة وموضوعية.
- بيان أسلوب البنك في تنظيم تضارب المصالح لكل من مجلس الإدارة ولجان البنك والإدارة العليا والموظفين ومراقبي الحسابات وكل من ينتسب إلى البنك.
- توضيح حالات التضارب ومراحل التعامل معها وفقاً لأهداف المساءلة والشفافية التي يطبقها البنك في عملياته.

تطبق سياسة تضارب المصالح على جميع الموظفين والمنتسبين للبنك الوطني لتكون مكملة- لا أن تحل محل - التعليمات والقوانين المعمول بها في الدولة والتي تحكم حالات تضارب المصالح.

وكجزءٍ من إطار عمل الحوكمة في البنك الوطني فقد قام البنك باعتماد سياسة حماية أصحاب المصالح من المساهمين والجهات الرقابية والعملاء والموردين والموظفين وأية جهة خارجية يتم التعامل معها بهدف ضمان احترام وحماية حقوقهم وفقاً للقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية ذات الصلة.

إن الغاية العامة والأساسية من السياسة وهي وضع المبادئ والأسس الاسترشادية التي تحكم علاقة البنك مع أصحاب المصالح الذين تربطهم علاقة بالبنك وتمكينهم من رفع الشكاوى والتظلمات والتبليغ عن الممارسات المخالفة. وكما يضمن البنك حماية حقوق أصحاب المصالح فإنه بالمقابل يتوقع أيضاً وفاء أصحاب المصالح بالتزاماتهم التي تحكمها العقود والقوانين واللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية ذات الصلة.

الإقرارات التي تم اتخاذها خلال العام 2022

يقر مجلس إدارة البنك الوطني بأنه لا توجد أية أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك، كما ويؤكد ويقر صحة الأمور التالية:

- صحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات المالية الواردة في التقرير السنوي.
- وجود نظام رقابة فعال في البنك وأنظمة ضبط ورقابة داخلية على الإبلاغ المالي في البنك ويؤكد على المحافظة على هذه الأنظمة.
- وجود إطار عمل مستخدم لتقييم فاعلية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
- وجود سياسات معتمدة تمنع تضارب المصالح وتحمي حقوق أصحاب المصالح.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

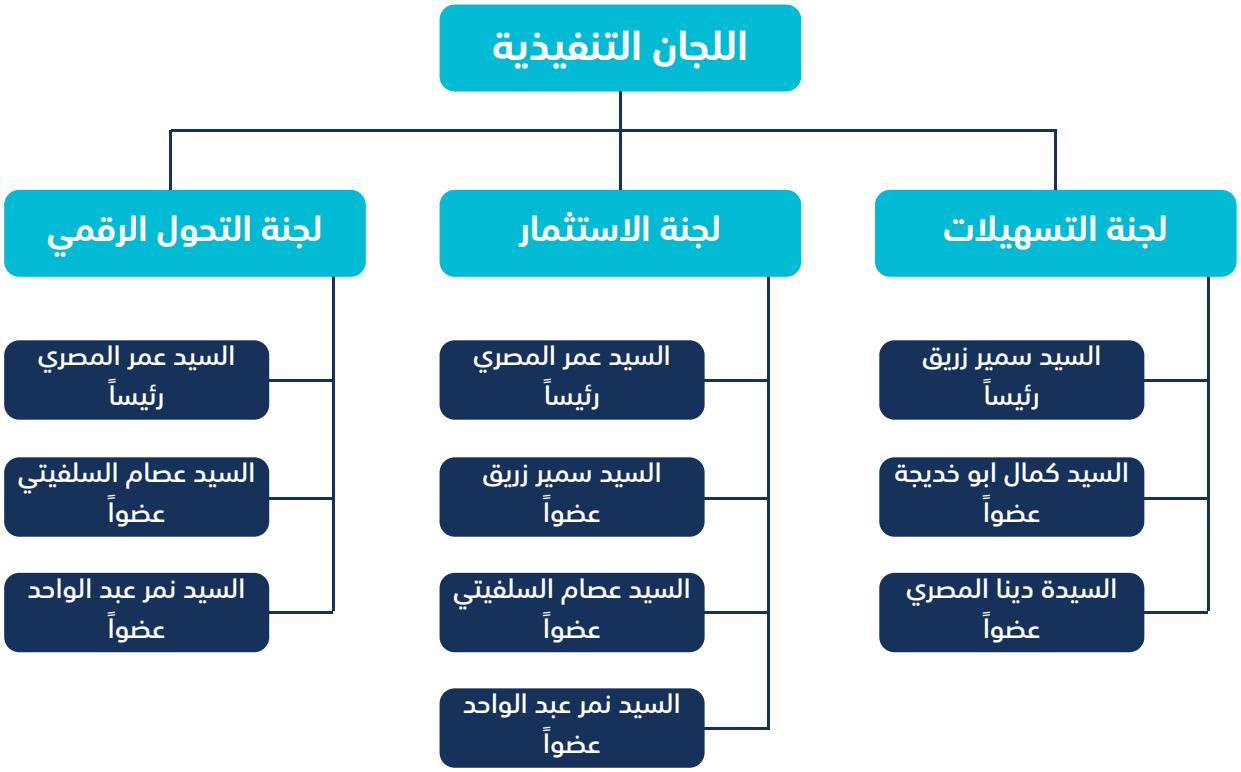

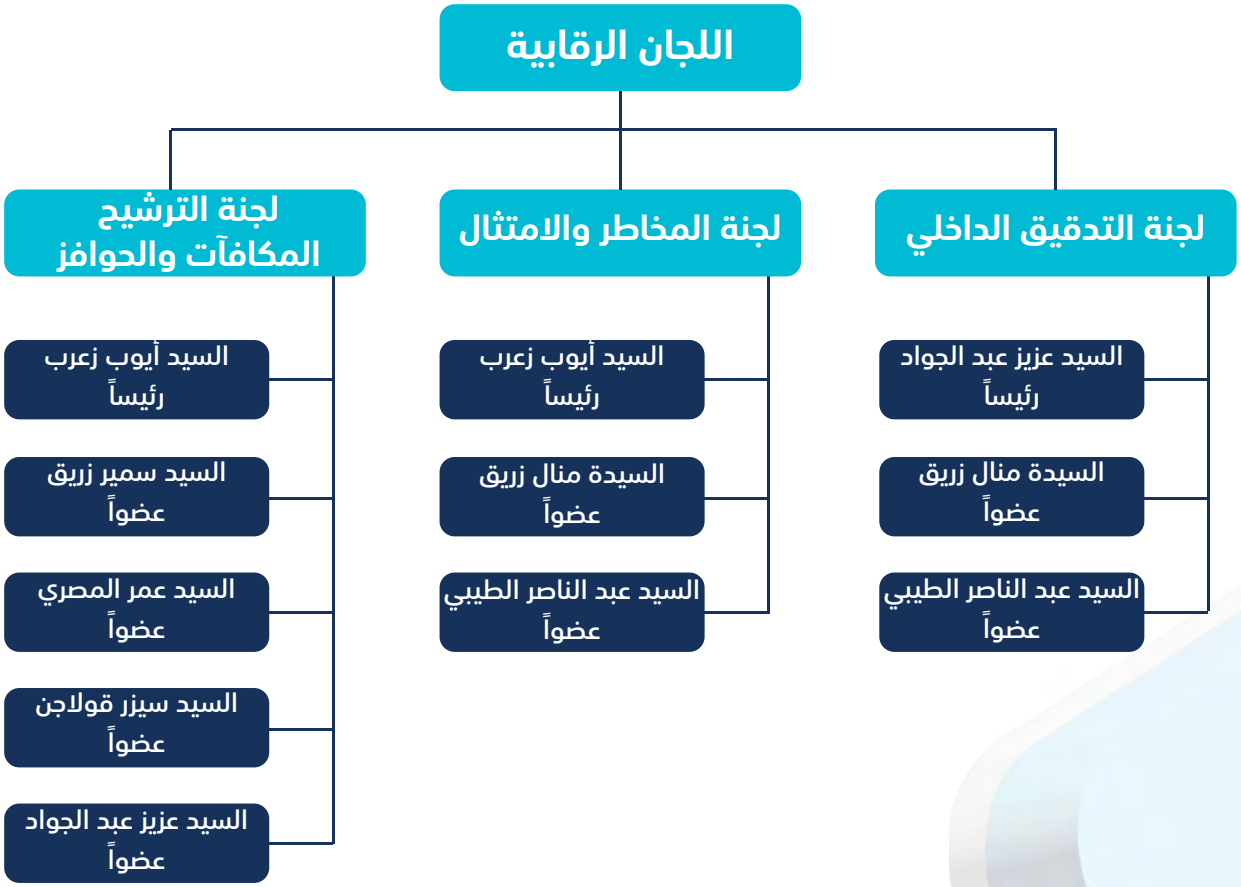

اللجان التنفيذية

لجنة التسهيلات

تتألف لجنة التسهيلات من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، وتكون ذات مهام وصلاحيات محددة ومكتوبة معتمدة من قبل مجلس الإدارة.

أعضاء اللجنة:

- السيد سمير زريق - رئيساً
- السيد كمال أبو خديجة - عضواً
- السيدة دينا المصري – عضواً

دور ومسؤولية اللجنة:

- وضع استراتيجيات الائتمان على أن تحدد بشكل واضح مستوى الجودة المستهدفة للائتمان والعائد والنمو، وأن تحدد مستوى المخاطر المقبولة وتأثيرها على مستوى العائد المستهدف وعلى العبء الواقع على رأس المال. يجب أن تأخذ الاستراتيجية في الاعتبار على المدى الطويل الدورات الاقتصادية المختلفة مع ضرورة تقييم هذه الاستراتيجية بشكل سنوي مقارنة مع نتائج الأعمال وبما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية واعتمادها من مجلس الإدارة.
- وضع إطار إدارة مخاطر الائتمان وتحديد شهية المخاطر (Risk Appetite) والمستوى المقبول للمخاطر Accepted (Risk) ومستوى تحمل المخاطر (Risk Tolerance) وتحديد تركزات الائتمان المقبولة بما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية واعتمادها من مجلس الإدارة.
- وضع المعايير المحددة للتأكد من قدرة الإدارة التنفيذية على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الائتمانية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والقدرة على إدارة مخاطر أنشطة الائتمان.
- إطلاع مجلس الإدارة بشكل دوري عن وضع المحفظة الائتمانية العاملة وغير العاملة لدى البنك ونسبة التركزات في الائتمان والتنسيب بأي إجراءات تحد من المخاطر التي تزيد عن مستوى المخاطر المقبول للبنك والتنسيب لمجلس الإدارة بخصوص سقوف منح الصلاحيات الائتمانية.
- مراجعة السياسة الائتمانية واستراتيجيات الائتمان وإطار إدارة مخاطر الائتمان العامة بشكل دوري أو كلما دعت الحاجة وإعادة تقييمها بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية والعمل على اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- الموافقة أو التوصية على طلبات التمويل المقدمة للجنة ضمن صلاحيات منح التسهيلات المعتمدة مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود تضارب مصالح بين أعضاء اللجنة وبين صاحب طلب التمويل.
- الاطلاع على كافة التقارير الرقابية ذات الصلة بالعمليات الائتمانية المختلفة واتخاذ القرارات او التنسيب للمجلس بالتوصيات اللازمة بالخصوص.
- التنسيق مع كافة اللجان المنبثقة عن المجلس والمشاركة معها في كافة الأمور المتعلقة بالعمليات الائتمانية سواء لجان التدقيق والمخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) واللجان الأخرى ذات العلاقة.
- ضمان قيام الإدارة التنفيذية بوضع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك والالتزام بها على نحو كاف فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات والعمليات الائتمانية أو الأنشطة المرتبطة بها الموافق عليها من قبل المجلس.

دورية عقد الاجتماعات:

تعقد اللجنة ستة اجتماعات على الأقل في السنة.

لجنة الاستثمار

تتألف لجنة الاستثمار من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة ويتم اختيار رئيس اللجنة من قبل أعضاء اللجنة على أن يكون الرئيس عضو تنفيذي.

أعضاء اللجنة:

- السيد عمر المصري - رئيساً
- السيد سمير زريق - عضواً
- السيد عصام السلفيتي- عضواً
- السيد نمر عبد الواحد – عضواً

دور ومسؤولية اللجنة:

- مراجعة الاستراتيجية الاستثمارية للبنك قبل اعتمادها من قبل المجلس بشكل سنوي على الأقل أو أكثر عند الحاجة.
- تقييم أداء المحفظة الاستثمارية الحالية من حيث المخاطرة والعائد.
- متابعة حركة مؤشرات أسواق رأس المال العربية والإقليمية والدولية للاستفادة من مؤشراتها.
- تجزئة محفظة الاستثمار إلى أدوات حقوق ملكية، وأدوات دين، شاملاً بذلك حوالات الخزينة والسندات الحكومية وكذلك شاملاً مكونات المحفظة من الأدوات الأجنبية.
- الالتزام بقيود الاستثمار كما تم ذكره حسب قانون المصارف وتعليمات سلطة النقد.
- المقارنة المستمرة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لمكونات محفظة الاستثمار.
- اقتراح عمليات البيع والشراء والاحتفاظ بمكونات محفظة الاستثمار وتنفيذ هذه العمليات بحسب صلاحياتها والعمل على تعظيم العوائد من الاستثمار في ضوء التوازن بين المخاطر والعائد.
- مراجعة السقوف الائتمانية المتعلقة بالبنوك المراسلة واجازتها.
- متابعة تقارير لجنة الموجودات والمطلوبات والاطلاع على أدائها و اتخاذ القرارات المناسبة وفقاً لصلاحيات لجنة الاستثمار.
- تزويد مجلس الإدارة بتقارير دورية حول الوضع الاستثماري للبنك، وإطلاع المجلس على أية تغيرات جوهرية تطرأ على هذا الوضع دون تأخير.

دورية عقد الاجتماعات:

تعقد اللجنة أربعة اجتماعات (مرة كل ثلاثة أشهر) على الأقل في السنة.

لجنة التحول الرقمي

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء، وللبنك أن يعززها بأعضاء من الإدارة التنفيذية والأقسام المعنية على أن تكون أغلبية أعضائها من مجلس الإدارة، ويتم إختيار رئيس اللجنة من قبل أعضاء اللجنة.

أعضاء اللجنة:

- السيد عمر المصري - رئيساً
- السيد عصام سلفيتي- عضواً
- السيد نمر عبد الواحد - عضواً

دور ومسؤولية اللجنة:

- **الإشراف على الاستراتيجيات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات:**

- تقوم اللجنة بالاطلاع على كافة الأمور التي من شأنها تحديد التوجهات الاستراتيجية في الجوانب التكنولوجية للبنك بهدف وضع البنك بمصافي البنوك العالمية المتطورة رقمياً، وضمن أفضل الممارسات والتقنيات المستخدمة للوصول لهذه الغاية.
- الإشراف على سير عمليات التحول الرقمي وإدارة تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفاءتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك، ورفع التوصيات لمجلس الإدارة بالاستثمارات الهامة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.
- وضع مجلس الإدارة أو الجهة التي يحددها بصورة أية إنحرافات قد تؤثر سلباً على سير المشاريع، وذلك من خلال تقارير الأداء والامتثال لخطة تطبيق المشروع. تقييم أداء مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات وأداء الدائرة ككل بشكل سنوي.
- تقييم اتجاهات تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي الحالي والمستقبلي.

- **الإشراف على المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات:**

- مراجعة مخاطر تكنولوجيا المعلومات وتتضمن مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني بالإضافة إلى الضوابط الرقابية الموضوعة من قبل الإدارة للتخفيف من هذه المخاطر.
- تطوير السياسات والإجراءات لدعم البيئة الرقابية والتي تتوافق مع سياسة تقبل المخاطر للبنك.
- التأكد من تطبيق كافة المتطلبات الرقابية الداخلية والخارجية من خلال الاطلاع على كافة التقارير الرقابية الخاصة بإدارة تكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات تصويبية.

دورية عقد الاجتماعات:

تعقد اللجنة أربع اجتماعات (مرة كل ثلاثة أشهر) على الأقل في السنة.

اللجان الرقابية

لجنة التدقيق الداخلي

تتكون لجنة التدقيق الداخلي من ثلاثة أعضاء من المجلس، على أن يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً يتم اختياره من قبل أعضاء المجلس.

أعضاء اللجنة:

- السيد عزيز عبد الجواد - رئيساً
- السيدة منال زريق - عضواً
- السيد عبد الناصر الطيبي - عضواً

دور ومسؤولية اللجنة:

- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص المدقق الخارجي وتحديد أتعابه وعزله شريطة مصادقة المجلس والجمعية العمومية العامة على ذلك.
- تقييم استقلالية المدقق الخارجي مرة واحدة في السنة على الأقل وذلك من خلال ما يلي:
  - مدى تقديم خدمات خارجة عن نطاق التدقيق تؤثر على استقلاليته.
  - الحصول على تقرير من المدقق الخارجي يوضح أية علاقة بينه وبين البنك أو مع أي شخص أو مؤسسة أخرى والتي يمكن أن تؤثر على استقلاليته.
- مراجعة الممارسات المحاسبية والمالية للبنك.
- مراجعة البيانات المالية وتحديد القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات السنوية ونصف السنوية والربعية والبيانات الأولية وأي بيانات وتوضيحات تتعلق بالأداء المالي للبنك. يتضمن ذلك مراجعة وتأكيد مايلي:
  - أي تغيير جوهري على السياسات المحاسبية المتبعة.
  - الآليات المتبعة لتسجيل الأحداث الجوهرية أو غير الاعتيادية وخاصة عند وجود أكثر من طريقة لتسجيل ذلك.
  - التأكد من أن البنك ملتزم بالمعايير المحاسبية الدولية المتبعة وأن الإدارة تقدم التقديرات والأحكام المناسبة آخذين بعين الاعتبار تقدير المدقق الخارجي على البيانات المالية.
  - مدى وضوح الإفصاحات واكتمالها في التقرير السنوي وطريقة عرضها.
  - التأكد من تقديم كافة البيانات الجوهرية في التقرير السنوي والبيانات المالية الأخرى.
- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة المالية والرقابة الداخلية للبنك بشكل سنوي، بالتعاون مع لجنة المخاطر والامتثال.
- رفع اللجنة تقرير بأرائها إلى مجلس الإدارة إذا كانت اللجنة غير راضية عن أي جانب من جوانب التقرير المالي المقترح من قبل البنك، مع مراعاة المسائل التي تم إبلاغ اللجنة بها من قبل المدقق الخارجي.
- التنسيق بين المدققين الداخليين والخارجيين.
- مراجعة نطاق ونتائج التدقيق ومناقشتها مع المدقق الخارجي.
- ضمان وجود آلية واضحة وشفافة تمكن كافة موظفي البنك من التبليغ عن أي تصرف أو ممارسة غير نظامية أو غير قانونية تضمن متابعة التبليغ عن الواقعة بشكل مهني وموضوعي.

- الإشراف على التزام البنك بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.
- مراجعة التقارير المعدة من دائرة التدقيق الداخلي ومتابعة تصويب المخالفات.
- اعتماد خطة التدقيق السنوية وميثاق التدقيق الداخلي والمراقبة والإدارية بالبنك بما فيها المسندة لجهات خارجية.
- ضمان استقلالية دائرة التدقيق الداخلي بحيث يكون ارتباط التدقيق الداخلي مباشرة مع اللجنة، من حيث رفع التقارير وتعيين مدير وموظفي دائرة التدقيق الداخلي، وتحديد رواتبهم ومكافآتهم وعلاواتهم السنوية.

دورية عقد الاجتماعات:

تعقد اللجنة أربعة اجتماعات (مرة كل ثلاثة أشهر) على الأقل في السنة.

لجنة المخاطر والامتثال

تتألف لجنة المخاطر من ثلاثة أعضاء من مجلس إدارة البنك الوطني ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمؤهلات العلمية والخبرة العملية في إدارة المخاطر والممارسات والقضايا المرتبطة بها.

أعضاء اللجنة:

- السيد أيوب زعرب - رئيساً
- السيدة منال زريق - عضواً
- السيد عبد الناصر الطيبي - عضواً

دور ومسؤولية اللجنة:

- ترشيح مدير دائرة المخاطر ومدير دائرة الامتثال ومدير دائرة مكافحة غسل الأموال، وتحديد أتعابهم وضمان توفر الخبرات والمؤهلات العلمية المناسبة.
- مراجعة ومناقشة سياسة المخاطر والامتثال وغسل الأموال والتوصية لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- التأكد من أن دائرة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري للتأكد من قدرة تحمل البنك للصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة.
- مقارنة المخاطر الفعلية للبنك مع وثيقة المخاطر المقبولة ومتابعة معالجة أي انحرافات بشكل دوري ومستمر.
- مراجعة استراتيجية دائرة المخاطر للبنك والخطة السنوية لدائرة إدارة المخاطر قبل اعتمادها من المجلس.
- متابعة تنفيذ برامج استمرارية الأعمال Business Continuity Plan (BCP) والتعافي من الكوارث والأزمات Disaster Recovery Plan (DRP).
- مراقبة نسبة كفاية رأس المال، وتماشيها مع تعليمات سلطة النقد وبما يوائم المقررات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة البنكية، وذلك حسب الحدود الدنيا المقرّة، والتأكد من عدم وجود انحرافات عن الموازنات التقديرية واستراتيجيات البنك.
- مراجعة جانب المخاطرة في نشاطات البنك المتعلقة بإصدار المنتجات البنكية أو الاستعانة بمصادر خارجية للخدمات .
- تقديم المشورة وتقديم التقارير اللازمة إلى مجلس الإدارة حول الوضع الحالي والمستقبلي لشهية المخاطر وثقافة المخاطر لدى البنك، إضافة إلى مهمة الإشراف على استراتيجيات رأس المال وإدارة السيولة وأية مخاطر ذات علاقة بنشاطات وأعمال البنك للتأكد من أنها متوافقة مع شهية المخاطر المعتمدة، والإشراف على تنفيذ الإدارة العليا لإطار شهية المخاطر.
- تبادل الاتصال الرسمي وغير الرسمي بينها وبين دائرة المخاطر ومدير الدائرة للحصول على التقارير اللازمة حول ملف المخاطر الخاص بالبنك وثقافة المخاطر والحدود المسموحة وأية خروقات لها إضافة إلى خطط تخفيض المخاطر.
- تحديد المخاطر المصاحبة لأعمال البنك ووضع استراتيجية شاملة حالية ومستقبلية حول درجة تحمل المخاطر والحد منها والإشراف على تنفيذ الإدارة التنفيذية العليا لتلك الاستراتيجية.
- تزويد مجلس الإدارة بتقارير دورية حول المخاطر التي يواجهها أو قد يتعرض لها البنك، كما يتوجب عليها إطلاع المجلس بأية تغيرات جوهرية تطرأ على وضع البنك دون تأخير.

- التأكد من وجود بيئة مناسبة لإدارة المخاطر في البنك بحيث يشمل ذلك دراسة مدى ملائمة الهيكل التنظيمي للبنك ووجود كوادر مؤهلة تعمل بشكل مستقل على إدارة المخاطر الأساسية التي تواجه البنك، وفق نظام واضح لإدارة المخاطر.
- مراجعة التقارير الصادرة عن دوائر المخاطر والامتثال ومكافحة غسل الأموال ورفعها للمجلس.
- اعتماد الخطة السنوية لدائرة مراقبة الامتثال ووحدة مكافحة غسل الأموال.
- تحديد مبادئ الامتثال التي يجب على البنك الالتزام بها بموجب القوانين والتعليمات النافذة، واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسة المهنية السليمة في البنك.
- الإشراف والرقابة على أعمال دائرة الامتثال وتقييم كفاءة تنفيذ سياسة الامتثال على أساس سنوي عن طريق التقرير المقدم من الإدارة التنفيذية للتأكد من التزام البنك، ويجوز لمجلس الإدارة تفويض هذه المسؤولية إلى لجنة منفصلة يتولى تعيينها بنفسه أو إلى لجنة التدقيق.
- ضمان استقلالية وظيفة مراقبة الامتثال عن أنشطة وأعمال البنك.
- المتابعة والإشراف على الأنظمة والسياسات المتبعة من البنك لتجنب حالات الاحتيال والرشاوي والفساد والحصول على التقارير التي تبين حالات عدم الامتثال.
- المتابعة والتأكد من وجود نظام واجراءات متبعة تمكن الموظفين أو المتعاقدين مع البنك أو أي أطراف خارجية من الإبلاغ عن أي تحفظات أو أخطاء في التقارير المالية أو أية أمور أخرى.
- إنشاء وظيفة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمتابعة الالتزام بأحكام القرار بقانون بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على أن تسند هذه الوظيفة إلى موظف مستقل بدرجة مدير يسمى مسؤول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الإشراف على وظيفة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك والمصادقة على الميثاق أو أية وثيقة رسمية أخرى تنشأ بموجبها هذه الوظيفة.
- اعتماد دليل سياسات واجراءات عمل دائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحيث يكون مبني على المخاطر (RBA) ويستند على توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) والممارسات الدولية الفضلى والمبادئ الأساسية والارشادات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة البنكية الفعالة، ويحدد فيه بشكل واضح أولويات ومسؤوليات الوظيفة وأساليب العمل وآليات رفع التقارير وعرض نتائج العمل، على أن يشتمل على آلية اتخاذ الإجراءات التصحيحية حال اكتشاف أية مخالفات، وتقديمه إلى مجلس الإدارة للاعتماد النهائي.

دورية عقد الاجتماعات:

تعقد اللجنة أربعة اجتماعات (مرة كل ثلاثة أشهر) على الأقل في السنة.

لجنة الترشيح والمكافآت والحوافز

تتألف لجنة الترشيح والمكافآت والحوافز من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة، وتكون ذات مهام وصلاحيات محددة ومكتوبة معتمدة من قبل مجلس الإدارة.

أعضاء اللجنة:

- السيد أيوب زعرب - رئيساً
- السيد سمير زريق - عضواً
- السيد عمر المصري - عضواً
- السيد سيزر قولاجن - عضواً
- السيد عزيز عبد الجواد - عضواً

المهام والمسؤوليات المتعلقة بالحوكمة:

الإشراف على تطبيق إطار الحوكمة في البنك من خلال تزويد المجلس بالتقارير والتوصيات بناءاً على النتائج التي تتوصل إليها من خلال القيام بمهامها بما يشمل تقييم مدى الالتزام بدليل حوكمة البنك ومقترحاتها لتعديل الدليل حتى يتوافق مع الممارسات الفضلى.

المهام والمسؤوليات المتعلقة بالمكافآت والحوافز:

- الإشراف على تصميم نظام المكافآت والحوافز والتأكد من توافقه مع ثقافة البنك واستمرارية الأعمال على المدى الطويل.
- الإشراف على تطبيق سياسة / منهجية المكافآت والحوافز.
- الإشراف على المشاريع الاستراتيجية المتعلقة برأس المال البشري للبنك.
- إجراء مراجعة دورية لسياسة / منهجية منح المكافآت والحوافز والمزايا أو عندما يوصي المجلس بذلك وتقديم التوصيات إلى المجلس التعديل أو تحديث هذه السياسة.
- إجراء تقييم دوري حول مدى كفاية وفعالية سياسة منح المكافآت لضمان تحقيق أهدافها.
- تقديم توصيات للمجلس بشأن مستوى ومكونات مكافآت وبدَلات رئيس وأعضاء المجلس والمسؤولين الرئيسيين في البنك.
- التأكد من أن سياسة / منهجية منح المكافآت والحوافز والمزايا تأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك عند تحديد المكافآت بحيث تتم الموازنة بين الأرباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة والأعمال المصرفية.
- التأكد من توافق سياسة منح المكافآت والحوافز مع تعليمات سلطة النقد والنظام الداخلي للبنك.
- تقديم تقارير دورية تتضمن أعمال وانجازات اللجنة.

المهام والمسؤوليات المتعلقة بالترشيحات:

- إعداد معايير يتم اعتمادها من المجلس للشروط والمؤهلات الواجب توافرها في أعضاء المجلس والإدارة العليا من حيث المهارات والخبرات وأية عوامل أخرى تراها مناسبة.
- تقديم التوصيات للمجلس حول التغييرات التي تعتقد اللجنة أنها مطلوبة بالنسبة لعدد أعضاء المجلس او أي من اللجان المنبثقة عنه.
- تقديم توصيات للمجلس حول الشخص المرشح في حال وجود مقعد شاغر (بما في ذلك المقعد الشاغر نتيجة لزيادة عدد أعضاء المجلس).

- دراسة مدى أهلية جميع المرشحين المقترحين لعضوية المجلس من المساهمين وأي مرشحين تقترح الإدارة بأسمائهم.
- تقييم أداء المجلس وأداء جميع اللجان وجميع الأعضاء مرة واحدة في السنة على الأقل.
- الإشراف على سياسات الموارد البشرية بشكل عام.
- تقديم توصيات للمجلس بين الحين والآخر حول التغييرات التي تعتقد اللجنة أنها ضرورية في هيكل الإدارة أو الأوصاف الوظيفية للمسؤولين الرئيسيين.
- وضع خطة مناسبة لضمان إحلال رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين واستبدالهم في الحالات الطارئة أو عند ظهور شواغر بسبب ظروف غير متوقعة.
- الإشراف على أنشطة تدريب أعضاء المجلس المتعلقة بمواضيع حوكمة المصارف.

دورية عقد الاجتماعات:

تعقد اللجنة اجتماعين على الأقل في السنة لكل وظيفة.

الإدارة التنفيذية

كما بتاريخ 2022-12-31

الإدارة التنفيذية

السيد سلامة خليل
الرئيس التنفيذي

مسؤول إداري تنفيذي ذو كفاءة وخبرة ممتدة لأكثر من 20 عاماً، في عدة مجالات مختصة في السياسات المالية والاستراتيجية، مثل التدقيق والمحاسبة وإدارة الشؤون المالية والتخطيط المالي والخزينة وضبط أنظمة الرقابة وإعداد الموازنات وإدارة المخاطر. شغل سابقاً منصب رئيس الإدارة المالية في مجموعة الاتصالات الفلسطينية منذ العام 2013، حيث تولى مهمة إدارة الشؤون المالية والإدارية والموارد البشرية والمشتريات والإشراف عليها ووضع الخطط الاستراتيجية الخاصة بها، وشغل كذلك عضوية مجالس إدارة العديد من الشركات التابعة والحليفة للمجموعة كشركة جوال، وشركة بوابة أريحا وشركة بالفست، إضافة إلى عضويته في مجلس إدارة البنك الوطني منذ العام 2013.

قبل ذلك، شغل السيد خليل مناصب عدة أبرزها تعيينه نائب الرئيس للشؤون المالية في مجموعة بلوم القابضة في أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تضمن دوره تحديد الخطط المالية والاستراتيجية المالية وإدارة الحسابات والخزينة وتمويل عمليات المجموعة ومشاريعها وضبط أنظمة الرقابة وإعداد الموازنات والميزانيات، وقد عمل قبل ذلك مديراً للتدقيق في شركة أرنست ويونغ للتدقيق على الحسابات في مدينة رام الله، حيث أدار عمليات تدقيق كبرى الشركات المحلية والمنظمات الدولية كالمفوضية الأوروبية والبنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كما قام السيد خليل بإدارة مشاريع دولية لصالح وزارة المالية الفلسطينية متعلقة بالتدقيق والرقابة الداخلية والموازنة وإدارة المخاطر وبناء القدرات المؤسسية القومية.

يحمل السيد خليل شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة بيرزيت في فلسطين منذ عام 2000 إلى جانب ذلك، يحمل العديد من الشهادات الدولية المهنية المتخصصة في المجالات المالية والمحاسبية وتضم شهادة محاسب عام معتمد (CPA) وشهادة مدقق داخلي معتمد (CIA) وأخصائي تمويل مشروع معتمد (CPFS) ومراقب مالي رئيسي (MFC).

الإدارة التنفيذية

السيد زاهر معلا
نائب الرئيس التنفيذي

يشغل السيد زاهر معلا منصب نائب الرئيس التنفيذي في البنك الوطني، حيث التحق به بعد عملية الاستحواذ على البنك التجاري الأردني في فلسطين اذ كان يشغل منصب المدير الإقليمي هناك منذ العام 2018.

يمتلك السيد معلا خبرة مصرفية متنوعة وواسعة تمتد لأكثر من 20 عاماً على المستوى المحلي والعربي والدولي في مجالات التسهيلات التجارية وقطاع الأفراد، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتخطيط الاستراتيجي، إضافة إلى إدارة المشاريع والتطوير، وبناء النظم التحليلية وتحليل البيانات ومجالات أخرى. يشغل معلا كذلك عضوية مجلس إدارة شركة MEPS Palestine.

بدأ معلا مشواره العملي من الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2000، حيث عمل في عدة مصارف هناك ومنها JP Morgan UBS/,Washington Mutual Bank, Chase Bank PaineWebber.

في العام 2007، التحق معلا بمجموعة البنك العربي وامتدت سنوات خبرته هناك 11 عاماً، تدرج خلالها في عدة مناصب رفيعة ومن ضمنها نائب الرئيس في الإدارة العامة، وأدار معلا خلال هذه الفترة مجموعة محافظ لشبكة فروع البنك حول العالم.

يحمل السيد معلا شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة Marygrove College في ديترويت، في الولايات المتحدة الأمريكية.

الإدارة التنفيذية

السيد عنان الزاغة

مساعد الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستثمار

يشغل السيد عنان الزاغة منصب مساعد الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستثمار في البنك الوطني منذ أواخر العام 2020. بدأ مشواره في العمل في شركة أرنست ويونغ (EY) في فلسطين، حيث أدار التدقيق لكبرى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. لاحقاً التحق للعمل بفروع شركة EY في بلجيكا كمدير رئيسي، حيث تابع أعمال التدقيق لكبرى الشركات هناك بالإضافة إلى متابعة جودة عمليات التدقيق على مستوى كافة الفروع من خلال خبرة تمتد لحوالي 11 عاماً. اكتسب الزاغة مهارات واسعة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتدريب بالمواضيع ذات العلاقة.

يحمل الزاغة شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة بيرزيت، حيث تخرج منها في العام 2010. إضافة إلى ذلك، يحمل الزاغة شهادات دولية متخصصة في المجالات المالية والمحاسبية مثل (CPA).

الإدارة التنفيذية

السيد هيثم النجار
مساعد الرئيس التنفيذي
للتخطيط الاستراتيجي

يشغل السيد هيثم النجار منصب مساعد الرئيس التنفيذي للتخطيط الاستراتيجي في البنك الوطني، ويمتلك خبرة تصل الى 14 عاماً في مجال الاستثمار والتخطيط الاستراتيجي. التحق النجار في البنك الوطني في العام 2011 وتدرج في البنك ليشغل عدة مناصب ومنها: مدير دائرة الاستثمار والمؤسسات المالية ومدير دائرة التخطيط الاستراتيجي. كان للنجار دوراً أساسياً في التخطيط والإدارة لعمليات الاستحواذ والاندماج التي نفذها البنك على أعمال البنك العربي الفلسطيني للاستثمار، وبنك الاتحاد الأردني، والبنك الإسلامي الفلسطيني، والبنك التجاري الأردني. إضافة إلى إدارة وصياغة خطط المؤازرة (Synergy) بين البنكين، بعد الاستحواذ على حصة مسيطرة في البنك الإسلامي الفلسطيني.

قبل ذلك، عمل النجار مديراً للأبحاث في شركة سهم للاستثمار والأوراق المالية لمدة عامين كان مسؤولاً فيها عن إصدار أوائل التقارير التحليلية الاستثمارية المتخصصة في بورصة فلسطين. وتشمل خبرة النجار أيضاً الجانب الأكاديمي، حيث عمل في العام 2009 محاضراً لمساقات الإدارة المالية والمحافظ الاستثمارية لطلبة كلية الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية.

بدأ النجار حياته العملية في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث عمل هناك لأربعة أعوام في شركتي فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)، والتنمية للأوراق المالية كمحلل مالي رئيسي، ومستشار استثمار ووسيط مالي تباعاً.

يحمل النجار شهادة الماجيستير في العلوم المالية والإدارية من جامعة نيويورك للتكنولوجيا، إضافة إلى شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة النجاح الوطنية في فلسطين. ويعد النجار من أوائل الحاصلين على رخصة مستشار مالي ووسيط مالي من هيئة الأوراق المالية في الأردن.

الإدارة التنفيذية

السيد أيمن دحادحة
مساعد الرئيس التنفيذي
لمجموعة الأفراد

خبير مصرفي معروف على المستوى المحلي، ذو خبرة بنكية متنوعة تتجاوز 24 عاماً في العمل في الجهاز المصرفي الفلسطيني. تتنوع مجالات خبرة السيد دحادحة لتشمل التسهيلات الائتمانية لقطاع الأفراد، وبناء الاستراتيجيات وتصميم المنتجات المصرفية، ودراسة وتحليل الأسواق وسلوك العملاء، وإدارة المبيعات، إضافة الى خبرته الإدارية للفروع على مستوى المناطق في فلسطين.

بدأ السيد دحادحة حياته العملية في العام 1997 بالعمل لدى الإدارة الإقليمية للبنك العربي في فلسطين، حيث ترك بصمة واضحة في الإسهام بتأسيس أول دائرة أفراد في الجهاز المصرفي الفلسطيني عام 2004، وبناء دائرة البيع المباشر في البنك عام 2008. تدرج السيد دحادحة سريعاً في البنك ليشغل عدة مناصب إدارية هامة بعمر صغير، كان أبرزها منصب مدير المبيعات والتسهيلات الائتمانية لقطاع الأفراد، بالإضافة إلى إدارته لشبكة فروع البنك على مستوى المناطق الجغرافية في الضفة الغربية، حيث عمل مديراً لفروع منطقة الشمال، والوسط، والجنوب لعدة سنوات.

يحمل السيد دحادحة شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة بيرزيت وشهادة الماجيستير في إدارة الأعمال من جامعة القدس/ أبو ديس، إضافة إلى شهادات دولية معتمدة ومن ضمنها شهادة مقرض معتمد في البنوك التجارية (CIBB) من اتحاد المصارف الأمريكية.

الإدارة التنفيذية

السيد محمود نواهضة
مساعد الرئيس التنفيذي
للعمليات المصرفية

خبير مالي ومصرفي ذو خبرة ممتدة لأكثر من 21 عاماً من العمل في الجهاز المصرفي الفلسطيني والشأن المالي. تتنوع خبرة السيد نواهضة في هذين المجالين لتشمل إدارة ورقابة العمليات المالية والمصرفية، وإدارة خدمات الخزينة، وإدارة الشؤون الإدارية وشؤون الموظفين وتكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى خبرته في الخدمات المصرفية لقطاع الشركات وخدمة العملاء والتدقيق والرقابة المالية.

عمل السيد نواهضة في الإدارة الإقليمية للبنك العربي في فلسطين لمدة 13 عاماً، حيث شغل عدة مناصب هناك، ومنها مدير رقابة العمليات المصرفية، ومدير العمليات المالية، ونائب مدير قطاع العمليات المصرفية.

انتقل بعدها إلى البنك التجاري الأردني (JCB)، ليشغل منصب رئيس إدارة العمليات المصرفية والدعم (COO). بدأ السيد نواهضة حياته العملية من وزارة المالية الفلسطينية، حيث شغل هناك منصب رئيس التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى إدارة دائرة تطوير الرقابة الداخلية.

يحمل السيد نواهضة شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة النجاح الوطنية. كما وحصل على شهادات متخصصة في الأسواق المالية والخزينة والتدقيق الداخلي، وأمن المعلومات، وسياسات مكافحة غسل الأموال (ML) واعرف عميلك (KYC).

الإدارة التنفيذية

السيد عادل حسّان
مساعد الرئيس التنفيذي
لتكنولوجيا المعلومات

يمتلك المهندس عادل حسان خبرة واسعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي وأمن المعلومات والأمن السيبيراني وإدارة النظم والسحابة الإلكترونية. حيث تمتد خبرته العملية المتنوعة في هذه المجالات لأكثر من 24 عاماً، تولى خلالها عدداً من المناصب القيادية في عدد من البنوك المحلية الرائدة داخل فلسطين.

بدأ حسان مشواره العملي عام 1998، حيث شغل منصب مهندس كهرباء في مشروع بيت لحم 2000 وقصر جاسر، ثم انتقل للعمل إلى بنك القاهرة عمان / فلسطين في العام 2004، وأنهى مشواره هناك عام 2015 حيث كان يشغل حينها منصب مدير دائرة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات. التحق السيد حسان بعدها ببنك فلسطين وشغل منصب مدير البنية التحتية ومشاريع تكنولوجيا المعلومات. بدأ السيد حسان مشواره مع البنك الوطني في العام 2020، ليضع بصمته في تطوير البنى التحتية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات للبنك ويؤسس لمشوار التحول الرقمي للبنك.

كان للسيد حسان مشاركات عديدة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتعليم الآلي وعلم البيانات وتحليلها، بالإضافة إلى العملات الرقمية وعلم التشفير، حيث أعد العديد من الأبحاث والمقالات في هذه المجالات والتي تم اعتمادها ونشرها في أكبر المنصات العلمية العالمية.

يحمل السيد حسان شهادة البكالوريوس في هندسة الكهرباء من جامعة بيرزيت، وشهادة الماجستير في علم الحاسوب من الجامعة العربية الأمريكية والتي نالها عام 2019، ليتمم بعدها مشواره الأكاديمي في برنامج الدكتوراة في هندسة تكنولوجيا المعلومات.

الهيكل التنظيمي

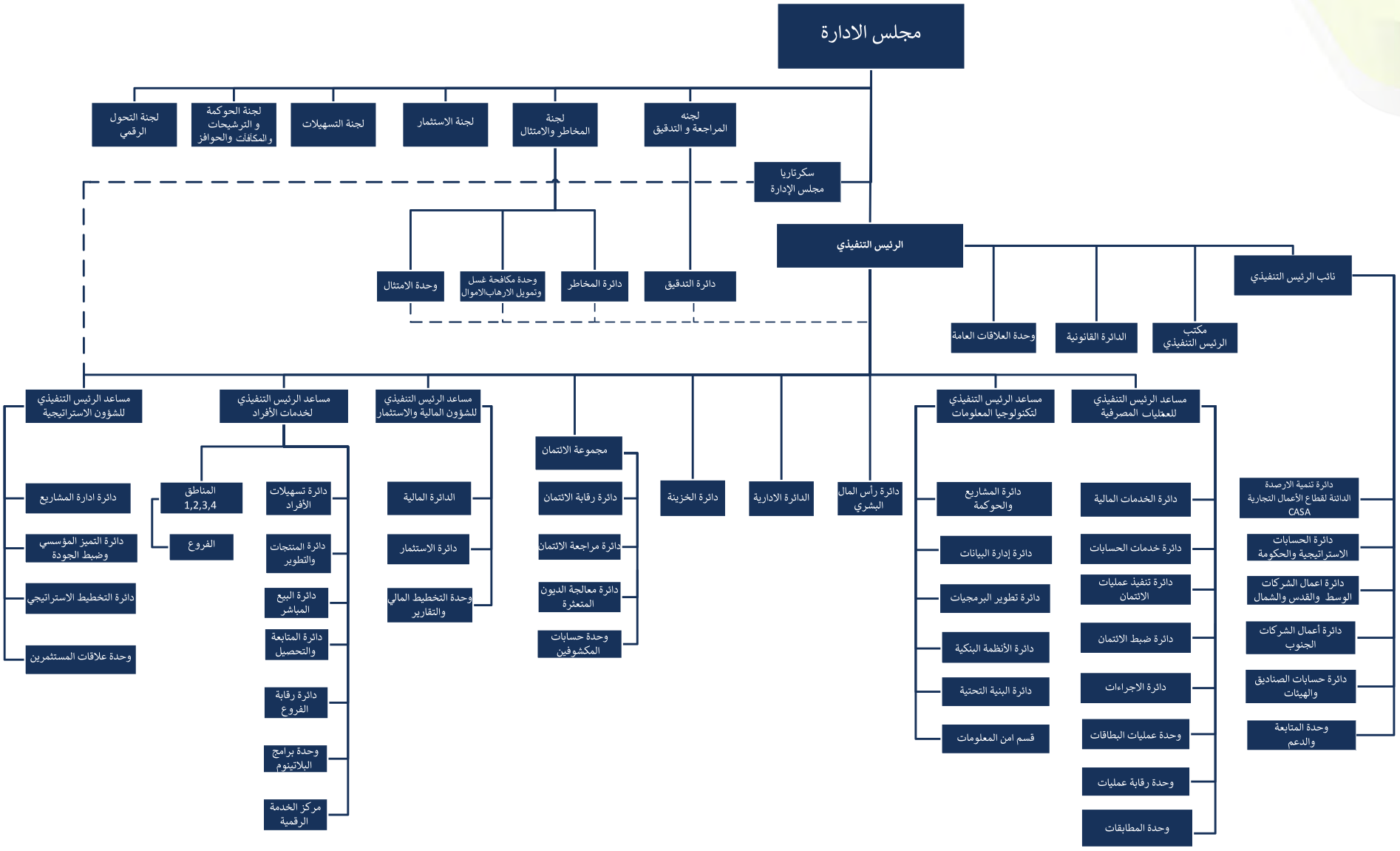

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

يحرص مجلس الإدارة وإدارة البنك على الاستفادة الفعالة من عمل التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي ومراقب الامتثال وضابط اتصال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وما يصدر عنهم من تقارير حول أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، كما يسعى البنك للحفاظ على نظام رقابي فعال بما يضمن نزاهة عملياتها من خلال ضمان استقلالية عملها وارتباطها المباشر مع لجان مجلس الإدارة.

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق فعالة يسهم في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة، كما يعمل لدى البنك دائرة مراقبة الامتثال وذلك لمراقبة وضمان امتثال دوائر البنك المختلفة للقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة ورفع التقارير إلى لجنة المخاطر والامتثال ولجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

يولي البنك اهتماماً بدائرة مكافحة غسل الأموال من خلال عملها كنقطة محورية داخل البنك للرقابة على كفاءة النشاطات ذات العلاقة باكتشاف عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع حدوثها إضافة إلى تقديم المساعدة والتوجيه للإدارة العليا للتأكد من أن إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتمتع بكفاءة وفعالية.

يحرص البنك على الدوران المنتظم للمدقق الخارجي، وأن يكون معتمداً من قبل سلطة النقد الفلسطينية ولديه ترخيص لمزاولة المهنة من الجهات الرسمية والمهنية ذات العلاقة لما يمثله من مستوى آخر من الرقابة على مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك وإبداء الرأي حول عدالة البيانات المالية.

كما يحرص البنك على وجود سياسات مكتوبة تغطي كافة الأنشطة البنكية لديه، وأن يتم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأية تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات، وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك.

التدقيق الداخلي

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم في تعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة، ويساعد ذلك في تحقيق أهدافه والجهات الخاضعة لإشرافه من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وتعزيز إطار الحوكمة، ويوفر البنك لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة ويتم تدريبها ومكافأتها بشكل مناسب. ولإدارة التدقيق حق الحصول على أية معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك. كما لها كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب. وفيما يلي مهام الدائرة الرئيسية:

- وضع خطة تدقيق مرتكزة على المخاطر وتقديم تلك الخطة إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق لمراجعتها واعتمادها، وإبلاغ الإدارة العليا ولجنة التدقيق بالآثار المترتبة على القيود التي تحد من الموارد المتاحة لخطة التدقيق الداخلي.
- التأكد من تنفيذ كل مهمة من مهمات التدقيق المشمولة ضمن خطة التدقيق الداخلي، بما في ذلك تحديد الأهداف والنطاق، وتخصيص الموارد الملائمة والإشراف عليها على النحو الكافي، و توثيق برامج العمل واختبار النتائج، وتبليغ نتائج المهمة مع الاستنتاجات والتوصيات القابلة للتطبيق إلى الأطراف المعنية.

- رفع تقرير تفصيلي وملخص بنتائج كافة زيارات التدقيق والتوصيات وإجراءات المتابعة إلى لجنة التدقيق ومتابعة النتائج التي توصلت إليها مهمة التدقيق والإجراءات التصحيحية التي ينبغي اتخاذها، وإبلاغ الإدارة العليا ولجنة التدقيق بصفة دورية عن أية إجراءات تصحيحية لم يتم تنفيذها بفعالية.
- الحفاظ على فريق محترف من المدققين يتمتع بالمعرفة والمهارات والخبرات والشهادات المهنية، بما يحقق شروط ميثاق التدقيق الداخلي ووضع خطة تدريبية متكاملة لتطوير مهارات وقدرات كادر التدقيق الداخلي والبقاء على تواصل مع تطورات المهنة، وضمان الالتزام بمبادئ الاستقامة والموضوعية والحفاظ على السرية والكفاءة.
- اتخاذ الإجراءات لضمان تنفيذ أعمال دائرة التدقيق الداخلي وفقاً للإطار الدولي للممارسات المهنية لأعمال التدقيق الداخلي ومتطلبات الجهات الرقابية وسياسات وإجراءات العمل.
- إمكانية الوصول التام والمباشر ودون أية قيود إلى كافة الوظائف، وإمكانية الاطلاع على السجلات، والوصول إلى الممتلكات المادية، والاتصال مع الموظفين بما يُمكّنه من أداء أية مهمة من مهمات التدقيق، كما يكون خاضعاً للمساءلة عن سرية السجلات والمعلومات وحمايتها.
- يقوم مدير التدقيق الداخلي بتأكيد الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي للجنة التدقيق أو مجلس الإدارة سنوياً على الأقل. يقوم مدير التدقيق الداخلي بالإفصاح عن أي تدخل في تحديد نطاق التدقيق وإنجاز أعماله وإبلاغ النتائج المتعلقة به، كما يقوم بالإفصاح عن تداعيات هذا التدخل.
- الحفاظ على برنامج تأكيد وتحسين جودة يغطي كافة الجوانب ويتضمن البرنامج تقييم لمدى تقيد نشاط التدقيق الداخلي بالمعايير، وتقييم مدى كفاءة وفعالية نشاط التدقيق الداخلي وتحديد الفرص المتاحة للتحسينات.

التدقيق الخارجي

يحرص البنك على الدوران المنتظم للمدقق الخارجي، ويراعي في اختيار المدقق الخارجي أن يكون معتمداً من قبل سلطة النقد الفلسطينية ولديه ترخيص لمزاولة المهنة من الجهات الرسمية والمهنية ذات العلاقة وعدم وجود أية شبهة بتعارض مصالح وأن لا يكون حاصلاً على أية تسهيلات ائتمانية مباشرة أو غير مباشرة من البنك بالكفالة الشخصية سواءً بصفتهم الشخصية أو لأزواجهم أو لأولادهم أو لأي منشأة يكونون منفردين أو مجتمعين شركاء فيها بنسبة تعادل 5% من أسهمها فأكثر أو أعضاء في مجلس إدارتها، وأن لا يكون له منفعة مباشرة أو غير مباشرة مع البنك، أو مع الشركات التابعة للبنك، وأن لا يكون مديراً أو موظفاً أو مستخدماً لدى البنك، أو لدى الشركات التابعة للبنك ويتولى مهامة بما يتلائم مع المعايير الدولية للتدقيق وتعليمات سلطة النقد من خلال:

- الاعتماد في عمله على الأحكام والشروط التي تنظم أعمال مهنة المراجعة والتدقيق والتقيد بمعايير وأدلة التدقيق الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة والأصول المهنية.
- تدقيق البيانات المالية والدفاتر والسجلات المحاسبية للبنك بما ينسجم مع معايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية.
- الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى من معايير الإفصاح للبيانات المالية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.
- التقيد بالسرية التامة وعدم إفشاء المعلومات التي حصل عليها بحكم عمله حتى بعد إنتهاء مهمته في البنك.

- تزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقاريره، ويجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- تقديم تقرير سنوي للهيئة العامة للبنك، يبين فيه أن مراجعته وتدقيقه لأعمال البنك وحساباته تمت وفقاً لمعايير وأدلة التدقيق الدولية، وإبداء رأيه في مدى عدالة البيانات المالية للبنك للفترة المالية التي قام بتدقيقها، وأنها قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية.
- حضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك والإجابة على ما يخصه من استفسارات للمساهمين.
- تقديم تقرير لسلطة النقد ونسخة عنه لمجلس إدارة البنك خلال شهرين من انتهاء السنة المالية مشتملاً على ما يلي:
  - أية مخالفات لأحكام قانوني المصارف وسلطة النقد والتشريعات الأخرى السارية والتي ارتكبها البنك خلال السنة المالية التي تم مراجعة وتدقيق بياناتها.
  - رأي المدقق الخارجي حول مدى كفاية أنظمة الرقابة والضبط الداخلي في البنك.
  - رأي المدقق الخارجي بشأن مدى كفاية المخصصات لمقابلة المخاطر المحتملة في الأصول والالتزامات.
  - التحقق من عدالة البيانات التي أعطيت له خلال عملية التدقيق.

الامتثال

يمتلك البنك الوطني رؤية تتمثل في أن يكون واحداً من المؤسسات المالية الرائدة في فلسطين ويدرك أن الامتثال عنصر أساسي في ذلك، ومن أجل التأكيد على هذا الالتزام وتعزيزه، وضع مبادئ الامتثال:

- كل موظف في البنك يُعد مسؤولًا عن الامتثال.
- عدم الخوف من الإبلاغ عن المخالفات.
- لا تستهدف الأرباح على حساب الامتثال.
- سمعتنا مهمةٌ.

يلتزم البنك الوطني بكافة القوانين الصادرة عن السلطات التشريعية والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والقانون الفلسطيني، ويعمل بشكل دائم على تحديث سياساته وإجراءاته الداخلية لموائمتها مع الإصدارات الجديدة الواردة من الجهات الملزمة للبنك، ومن ثم متابعة تطبيقها. كما ويقوم البنك بمتابعة ودراسة الممارسات الفضلى العالمية للمحافظة على سمعة طيبة بين البنوك محلياً وعالمياً.

تتمثل مهمة الامتثال في تحقيق البنك للريادة في القطاع المالي المحلي وذلك باتباع أفضل الممارسات العالمية والمتماشية مع القيم الخاصة بالبنك، وتختص وحدة الامتثال بفحص وتقييم امتثال البنك للسياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة من قبل إدارة البنك الوطني والمتماشية مع قوانين وتعليمات المشرع، وتقييم المخاطر المرتبطة بعدم الامتثال لها ومدى تأثير ذلك على البنك، من خلال إجراء تقييمات وفحوصات منتظمة وشاملة لمخاطر الامتثال؛ وفي حال اكتشاف أية أخطاء يتم متابعتها واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

تقوم وحدة الامتثال كذلك بإصدار سياسات وإجراءات تتطلب الاستفسار عن معلومات تفصيلية من العملاء والعمل على متابعة عملية تحديث بياناتهم من قبل الفروع بشكل مستمر، وذلك لحماية البنك والمساهمين والعملاء بشكل خاص من التعرض لأي تبعات قانونية قد تؤدي إلى تصنيف العملاء أو البنك ضمن القوائم غير الملتزمة.

وامتثالاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بدليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، يسعى البنك لتطبيق هذه القواعد والممارسات ابتداءً من مجلس إدارته إلى كافة الدوائر المختصة في البنك.

تعد وحدة الامتثال كذلك، وجهة عملاء البنك في تقديم الشكاوى والمقترحات وذلك بهدف تحقيق أعلى درجات الرضا عند العميل بالخدمات المصرفية المقدمة له، وتعمل وحدة الامتثال على استقبال الشكاوى وحلها بما ينسجم مع التعليمات وبما فيه مصلحة للعميل.

قانون الامتثال الضريبي الأميركي للحسابات الأجنبية (FATCA)

يلتزم البنك الوطني بتطبيق قانون الامتثال الضريبي "فاتكا"، وهو قانون أمريكي يهدف أساساً إلى منع التهرب الضريبي من قبل دافعي الضرائب الأمريكيين من خلال استخدام المؤسسات المالية غير الأمريكية وأدوات الاستثمار في الخارج. يعتبر البنك الوطني مؤسسة مالة مشاركة Participant Foreign Financial Institution لدى مصلحة الضرائب الامريكي.

الإفصاح والشفافية

يحرص البنك على المحافظة على مستويات عالية من الشفافية تجاه المساهمين والعملاء وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة والمشاركين في السوق من خلال الإفصاح عن معلومات تتسم بالدقة والكفاية والوقت المناسب وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ والتشريعات ذات العلاقة، ويتمتع البنك بدراية تامة بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للشفافية والإفصاح المالي المطلوب كما يحرص البنك على:

- أن تكون عملية الإفصاح واضحة ومستمرة ومتاحة لجميع أطراف السوق وتتيح مجالاً للمقارنة، وأن يتم الإفصاح بواسطة وسائل متعددة منتشرة يمكن الوصول إليها بسهولة وبتكلفة منخفضة.
- الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب وبشكل يضمن وصول المعلومات إلى جميع الأطراف.
- توفير معلومات ذات دلالة ومعنى حول نشاطات البنك لكل من سلطة النقد والمساهمين، والعملاء والبنوك الأخرى والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين، ويفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.
- أن تشتمل التقارير السنوية للبنك على معلومات كافية ومفيدة بحيث تمكن المساهمين والمستثمرين والعملاء والأطراف الأخرى ذات المصالح من أن يكون لديهم اطلاع جيد على أوضاع البنك.
- المحافظة على خطوط اتصال مع السلطات الرقابية والمساهمين والعملاء والبنوك الأخرى والجمهور بشكل عام.

علاقات المستثمرين

التزاماً من البنك الوطني بمبادئ الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات والتقارير والبيانات المالية وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية متمثلة بهيئة سوق رأس المال الفلسطينية وسلطة النقد الفلسطينية، تم خلال العام 2022 اعتماد سياسة الإفصاح والشفافية وسياسة حماية حقوق المساهمين والإطار العام للتفاعل والتواصل مع صغار المساهمين. يحرص البنك على سهولة وصول المساهمين وأصحاب المصالح لتلك المعلومات من خلال الالتزام بتعليمات الإفصاح في بورصة فلسطين بالإضافة إلى وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.

كبار المساهمين

كما بتاريخ 2022-12-31

الاسم	عدد الاسهم	النسبة
شركة أركان العقارية	21,443,760	%18.96
ENTERPRISE INVESTMENT COMPANY	17,980,729	%15.90
شركة البنك التجاري الأردني	17,116,337	%15.13
شركة بنك الاتحاد/الأردن	11,299,258	%9.99
سمير هلال محمد زريق	9,651,918	%8.53
منال عادل رفعت زريق	9,337,253	%8.26
عمر منيب رشيد المصري	3,103,762	%2.74
ش مجموعة الرواد العربية للتنمية والاستثمار	2,911,215	%2.57
شركة مسار العالمية للاستثمار م.خ	2,811,127	%2.49
SIRAJ PALESTINE FUND I ,LTD	2,123,490	%1.88
صندوق الادخار لموظفي البنك الوطني	1,231,624	%1.09
شركة السنابل للتجارة والاستثمار	969,925	%0.86
شركة الاتصالات الفلسطينية	881,900	%0.78
الشركة الفلسطينية للاستثمار والإنماء	800,354	%0.71
شركة سراج لإدارة صناديق الاستثمار	583,655	%0.52
المجموع	102,246,307	%90.40

ملكية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وذوي الصلة

كما بتاريخ 31-12-2022

الاسم	المنصب	عدد الأسهم المملوكة شخصياً	عدد الأسهم المملوكة من ذوي الصلة
سمير هلال محمد زريق	رئيس مجلس الإدارة	9,651,918	*1,353,698
عمر منيب رشيد المصري	نائب رئيس مجلس الإدارة	3,103,762	*21,021,266
دينا منيب رشيد المصري	عضو مجلس إدارة	64,661	-
أيوب وائل أيوب زعرب	عضو مجلس إدارة	12,434	-
عصام حليم جريس سلفيتي	عضو مجلس إدارة	-	11,299,258
منال عادل رفعت زريق	عضو مجلس إدارة	9,337,253	-
كمال اسماعيل محمد أبو خديجة	عضو مجلس إدارة	10,812	-
عزيز محمود مصطفى عبد الجواد	عضو مجلس إدارة	10,812	-
سلامة ساجي سلامة خليل	الرئيس التنفيذي	18,085	-
المجموع		22,209,737	33,674,222

* لا يشمل أسهم ذوي الصلة من أعضاء مجلس الإدارة.

معاملات مع الأطراف ذوي الصلة

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين والإدارة العليا وشركات لهم فيها نصيب رئيسي من الملكية كأطراف ذوي صلة. تمت خلال السنة معاملات مع هذه الجهات تمثلت في ودائع وتسهيلات ائتمانية ممنوحة وتأمينات نقدية كما يلي

	2022	2021
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
تسهيلات ائتمانية مباشرة	13,572,406	11,062,784
ودائع العملاء	58,917,891	47,129,629
تأمينات نقدية	1,621,123	1,518,383
ذمم دائنة	508,935	570,653
بنود قائمة الدخل الموحدة		
فوائد وعمولات دائنة	1,292,738	1,510,689
فوائد وعمولات مدينة	763,686	612,896
مصاريف دعاية وإعلان	184,297	374,838
بريد وبرق وهاتف	78,537	298,614
خطوط اتصالات مؤجرة	2,232,198	1,875,825
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
اعتمادات وكفالات	11,482,487	9,406,390
سقوف ائتمانية غير مستغلة	7,677,782	3,413,609

نشاط التداول

بلغ عدد مساهمي البنك الوطني 8,576 مساهماً كما في 31-12-2022 ليحافظ على مكانته كأكبر بنك من حيث عدد المساهمين في القطاع المصرفي عن العام 2022. كما بلغ حجم التداول 46,460,421 مقسمة على 28,237,045 سهم خلال العام 2022. كما كان عدد العقود المنفذة 931 عقد.

أعلى سعر تداول	أقل سعر تداول	سعر الإغلاق 2022	سعر الإغلاق 2021	نسبة التغيير
USD 1.90	USD 1.40	USD 1.78	USD 1.60	%11.25

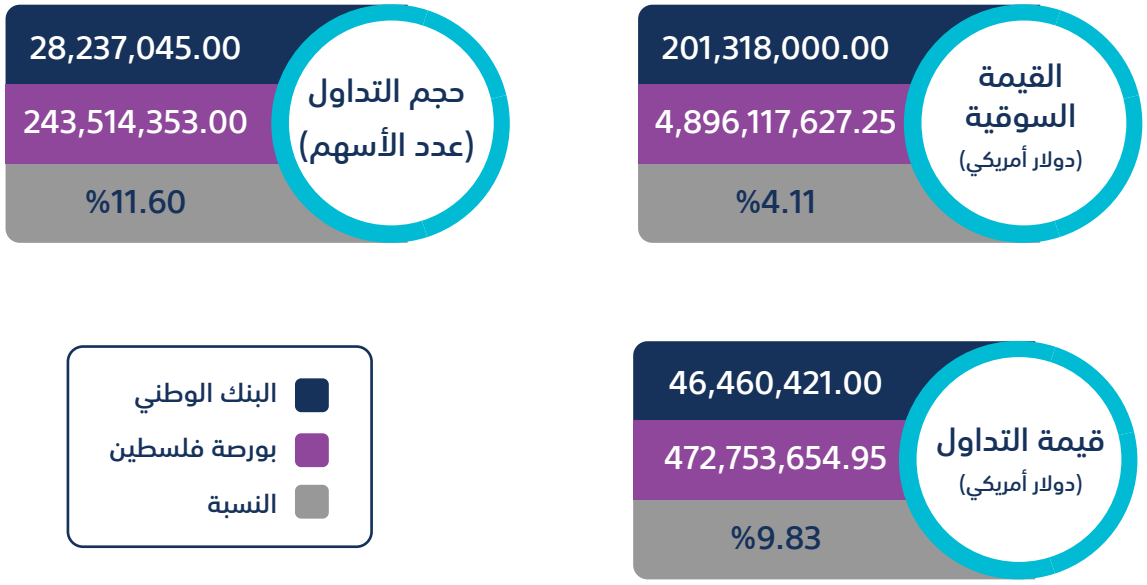

فيما يخص القيمة السوقية فقد ارتفعت هذا العام لتصل 201.3 مليون دولار أمريكي ليصبح البنك بذلك ثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث القيمة السوقية بزيادة بلغت نسبتها 20% عن العام 2021. أغلق سعر سهم البنك الوطني 1.78 دولار أمريكي بتاريخ 31-12-2022 مقارنة ب 1.6 دولار أمريكي نهاية العام 2021.

أداء سهم البنك الوطني

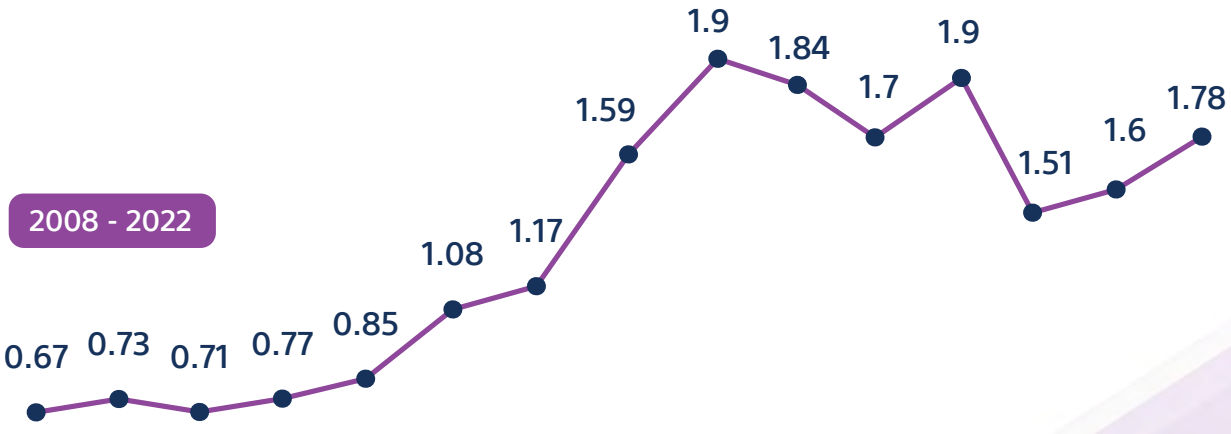

الأرباح والخسائر وحقوق المساهمين

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
صافي الربح بعد الضريبة	9,204,749	8,998,319	7,947,598	(5,819,453)	13,922,736	17,001,2018
نسبة التوزيعات النقدية	%5	%5	_	_	_	_
نسبة توزيعات الأسهم المجانية	_	%4	_	_	%8.13	_
صافي حقوق المساهمين	97,567,177	91,906,288	95,698,764	119,488,321	145,744,808	164,624,162
أسعار إغلاق الأوراق المالية	1.84	1.7	1.9	1.51	1.6	1.78

%100
نسبة النمو في الأرباح

العائدة إلى مساهمي البنك الوطني

الإفصاحات

مدقق الحسابات

أرنست ويونغ- رام الله- الماصيون- عمارة باديكو هاوس / الطابق السابع – هاتف- 02-2421011 صندوق بريد 1373.

الأتعاب المهنية والاستشارية

بلغت الأتعاب المهنية والاستشارية 884,845 دولار أمريكي خلال العام 2022.

الغرامات والعقوبات المفروضة على البنك خلال العام 2022

لا توجد أية غرامات أو عقوبات تم فرضها على البنك خلال العام 2022.

القضايا المقامة على البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك مبلغ 50,049,156 دولار أمريكي كما في نهاية العام 2022. علماً بأن الجزء الأكبر من هذا المبلغ لقضايا تتعلق بقضايا الحدث التشغيلي وبرأي المستشار القانوني والإدارة التنفيذية للبنك أنها لا تستند إلى أي أساس قانوني.

في تقدير إدارة البنك والمستشار القانوني للبنك فإنه لن يترتب على البنك أية إلتزامات لقاء هذه القضايا باستثناء ما تم تخصيصه.

السيطرة على الشركة

لا يوجد جهات مسيطرة على البنك بصورة مباشرة او غير مباشرة.

حالات الامتناع عن التصويت الناتجة عن تضارب المصالح وحالات الموافقة على عقود أو معاملات تشمل تضارب المصالح

لا توجد حالات الامتناع عن التصويت الناتجة عن تضارب المصالح وحالات الموافقة على عقود أو معاملات تشمل تضارب المصالح بموجب قانون الشركات وقانون المصارف.

في الحالات التي يوجد فيها معاملات و/أو قرارات مرتبطة بأعضاء مجلس إدارة، يتم استبعادهم من التصويت على تلك المعاملات و/أو القرارات.

الاعتماد على موردين وعملاء رئيسيين

لا يوجد موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً يشكلون 10% فأعلى من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات للبنك.

الامتيازات

لا يوجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها. كما لا توجد أية براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

العمليات غير المتكررة

تم تعويض البنك الوطني عن بوليصة الغطاء المصرفي من شركة التامين الوطنية بمبلغ 3 مليون دولار أمريكي وتم إيضاح ذلك في البيانات المالية المدققة للبنك الوطني للعام 2022 في بند إيرادات أخرى.

ملخص منافع (رواتب ومكافآت ومنافق أخرى) الإدارة العليا

	2022	2021
حصة الإدارة العليا من المصاريف المتعلقة بها (منافع قصيرة الأجل)	1,558,437	1,381,878
حصة الإدارة العليا من مصروف تعويض نهاية الخدمة (منافع طويلة الأجل)	144,377	127,958

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

	2022	2021
مكافآت أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني	307,000	310,667

المخاطر

يقوم البنك الوطني بإدارة المخاطر بشكل دائم ومستمر من خلال تحديد وقياس جميع أنواع المخاطر التي يواجهها البنك، حيث ترتكز منهجية البنك بإدارة المخاطر ضمن إطار كلي وذلك استناداً للممارسات والأعراف المتعارف عليها بحيث يتم الفصل ما بين دائرة المخاطر ودوائر الأعمال والعمليات التنفيذية حيث تعتبر مراكز الأعمال خط الدفاع الأول لإدارة المخاطر، كما وتتم إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر من خلال دائرة مستقلة هي دائرة المخاطر والتي تتبع للجنة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث تعمل كخط دفاع ثانٍ. ويتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال السقوف والنسب المحددة والمعتمدة سواءً من قبل مجلس الإدارة أو سلطة النقد الفلسطينية، كما يتم التأكد من فعالية الضوابط الداخلية وإجراءات السلامة والأمن التي تعمل على التقليل من التأثير على أنشطة البنك كخط دفاع ثالث.

كما تقوم الإدارة وبمشاركة دائرة المخاطر في البنك بتحليل القوائم المالية للبنك من خلال لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وتحديد حجم المخاطر المختلفة واتخاذ القرارات اللازمة لإدارتها بما ينسجم مع تطلعات الإدارة في تحقيق العوائد الكافية والمناسبة مع الاحتفاظ بمستويات مقبولة ومسيطر عليها من المخاطر.

قام البنك باتباع ووضع اجراءات رقابية إضافية لمراقبة المخاطر والتنبؤ المسبق بها وذلك من خلال وضع وثيقة للإنذار المبكر والتي يتم من خلالها مراقبة المؤشرات ذات العلاقة بالمخاطر الخاصة بأعمال البنك ونشاطاته والتي قد يتعرض لها البنك وذلك بشكل دوري ومستمر. وفي حال تحقق أية أزمة، تم وضع الخطط اللازمة للتعامل مع هذه المخاطر وإدارتها في حال وقوعها من خلال سياسة خاصة بإدارة الأزمات ووضع خطط الإنعاش والحلول اللازمة لضمان العودة إلى الأوضاع الطبيعية بأسرع وقت ممكن وبأقل الخسائر.

كما ونشير إلى أنه يتم تطبيق تعليمات سلطة النقد فيما يخص فحوصات التحمل Stress Testing الخاصة بالبنك كأحد وسائل قياس المخاطر والتي يتم من خلالها وضع سيناريوهات وفرضيات متفاوتة الشدة وقياس ردة الفعل الناجمة عنها وقياس مدى أثرها على كفاية رأس مال البنك واستمراريته. مما سبق فإن البنك الوطني يتبع منهجية لإدارة المخاطر مبنية على أساس وقائي يقوم على أساس الحد من المخاطر قبل وقوعها أي منهج Preventive Action بدلاً من العلاجي Corrective Action، كما أن تطبيق المعيار المحاسبي الجديد (IFRS9) يعتبر مبدأً مهماً من شأنه تعزيز هذه المنهجية خصوصاً وأن هذا المبدأ مبني على قياس المخاطر والتحوط لها منذ البداية، وفي سبيل ضمان تنفيذ هذه المنهجية بالشكل السليم، فإنه يتم متابعة ومراجعة الضوابط الداخلية ويتم رفع تقارير دورية من قبل دائرة المخاطر إلى لجنة المخاطر والامتثال المنبثقة عن المجلس بعد عرضها على الإدارة التنفيذية العليا، حيث يتم من خلال هذه التقارير تناول جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك وبيان واقع الحال الخاص بالبنك من خلال هذه التقارير.

وتتلخص المخاطر التي يتعرض لها البنك فيما يلي:

مخاطر التشغيل:

هي مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية والعنصر البشري، والأنظمة الناشئة عن تلك العناصر ومن الأحداث الخارجية ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية بحسب ما يتبناه البنك الوطني. إن تحديد مخاطر التشغيل وتقييمها وإدارتها هي من

العوامل الرئيسية في نجاح وازدهار البنك وتحقيقه لأهدافه المرجوة، حيث إن مخاطر التشغيل الناجمة عن أي من الأحداث الداخلية أو الخارجية قد يكون لها أثر مادي على أعمال البنك وقد تؤدي إلى حدوث خسائر أو فشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، والتأثير سلباً على سمعة البنك، ولهذا فإن البنك الوطني يسعى إلى توفير منهج عمل شامل وسياسات وإجراءات عمل بالإضافة إلى الأدوات اللازمة لإدارة مخاطر التشغيل والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة ومخاطر الإسناد الخارجي وإدارة مخاطر الاحتيال بما يتماشى مع أفضل الممارسات.

مخاطر السوق:

هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات البنك ورأس ماله والناجمة عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأسعار السلع. ويقوم البنك بإدارة مخاطر السوق لديه من خلال الالتزام بالإطار العام الذي حددته تعليمات سلطة النقد بهذا الخصوص، حيث يقوم البنك بإعداد والعمل وفق سياساته المختلفة سواء المنظمة للاستثمار أو لإدارة الموجودات والمطلوبات، بالإضافة إلى مجموعة الإجراءات المتعلقة بهذه النواحي.

مخاطر أسعار الفائدة:

هي المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة والتي قد تكون ذات أثر سلبي على إيرادات البنك ورأس ماله. يمكن أن تؤثر تغيرات أسعار الفائدة على العديد من الاستثمارات، ولكنها تؤثر بشكل مباشر على قيمة السندات والأوراق المالية الأخرى ذات الدخل الثابت. لذلك، يتم مراقبة السندات وأسعار الفائدة عليها بعناية ليتم اتخاذ القرار المناسب بخصوص الاستثمار. يضاف إلى ذلك، وجود أوجه متعددة من مخاطر سعر الفائدة والتي يعتبر أهمها اختلاف مواعيد الاستحقاق مقابل سعر الفائدة الثابت بين أصول البنك، وخصومه ومراكزه المالية خارج الميزانية، فالتقلبات في سعر الفائدة طبيعية الحدوث ويمكن أن يكون لها تأثير واضح على إيرادات البنك سلباً وإيجاباً.

ولدرء أية مخاطر من الممكن حدوثها نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة فإن البنك الوطني يقوم بمراقبة هذه التقلبات بشكل دوري من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات واتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب.

مخاطر أسعار الصرف:

تمثل الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك نتيجة التغير المعاكس في أسعار العملات وذلك نتيجة لاحتفاظه بمراكز مفتوحة في هذه العملات سواء كانت طويلة أو قصيرة.

ويمكن أن تعرف بأنها المخاطر التي يواجهها البنك أثناء قيامه بإعادة تقييم العملات بالاعتماد على أسعار الصرف المعومة حيث يمكن أن يؤثر ذلك على قيمة الأصول والخصوم وعلى المركز المالي للبنك والتي يمكن أن تقود إلى تحقيق خسائر كبيرة. ويتبع البنك الوطني استراتيجيات متنوعة للتحوط من هذه المخاطر، حيث يتم مراقبة مراكز العملات الأجنبية بشكل يومي والتأكد من الاحتفاظ بمراكز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والمتوافقة مع تعليمات سلطة النقد، إضافة إلى دراسة التغير في أسعار الصرف على المراكز المالية واتخاذ الإجراء المناسب للتصدي لأية مخاطر محتملة.

مخاطر السيولة:

هي المخاطر التي قد تؤدي إلى خسائر نتيجة عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق بسبب عدم مقدرة البنك على توفير التمويل اللازم أو أن الأصول السائلة لمقابلة هذه الالتزامات غير كافية. وتترافق أزمات السيولة عادة مع شح أو انعدام مصادر التمويل في السوق كنتيجة لخلل في

النظام المصرفي أو انخفاض حجم السيولة بين البنوك أو حدوث سحوبات مؤثرة من البنك أو القطاع المصرفي على وجه عام. كما يمكن أن تظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة. يقوم البنك الوطني بإدارة فجوة السيولة بين موجوداته ومطلوباته للمدى القصير والطويل بصورة فعالة تبعاً للأسس والمبادئ المحددة ضمن السياسات والإجراءات المعتمدة بهذا الخصوص، حيث تقوم الإدارة بتحديد الآليات المناسبة لإدارة السيولة وتوفير مصادر السيولة الملائمة في كل فترة بناءً على الظروف المحيطة في حينها.

مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمالية عدم قدرة و/ أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك في الأوقات المحددة مما يؤدي إلى حدوث خسائر.

وفي هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال هياكل تنظيمية تقوم على أساس الفصل بين عمليات المنح والمتابعة ومن خلال وضع سقوف وصلاحيات لشروط ومبالغ التسهيلات الائتمانية المباشرة (أفراد/ مؤسسات) إضافة إلى السقوف العامة الخاصة بنسب الائتمان المعتمدة من قبل مجلس الإدارة أو المحددة في تعليمات السلطة الرقابية والتي بمجملها تعمل على تقليل والحد من المخاطر الائتمانية، كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء إضافة إلى ضمان حصوله على ضمانات مناسبة منهم، ويتبع البنك الأسس التالية في التقليل من مخاطر الائتمان:

- تحديد مستويات المخاطر المقبولة وحدود المخاطر للمحفظة الائتمانية .
- متابعة وضع التركزات الائتمانية لدى البنك للتحقق من عدم وجود أية تجاوزات.
- دراسة أي منتج جديد مقترح تقديمه من حيث المخاطر الخاصة به وتقديم التوصيات.

مخاطر أمن المعلومات والتكنولوجيا:

تعرف مخاطر أمن المعلومات والتكنولوجيا بحسب معايير الممارسات الفضلى بالخصوص، على أنها المخاطر الناتجة عن قيام عامل ما أو مسبب أو تهديد (داخلي أو خارجي) باستغلال نقاط الضعف والثغرات الرقابية في بيئة أمن المعلومات والتكنولوجيا القائمة، للتأثير سلباً على سرية وسلامة وتوافرية المعلومات والأصول التكنولوجية الداعمة لها مثل (أنظمة المعلومات، قواعد البيانات، أنظمة الشبكات...) وإلحاق خسارة قد تؤثر على أعمال البنك وأهدافه التجارية، ويقوم البنك الوطني بإدارة مخاطر أمن المعلومات والتكنولوجيا من خلال مجموعة من العمليات الحيوية والهامة التي تهدف للتعرف على المستوى الحقيقي لمخاطر الأعمال والتحديات التي يواجهها البنك الوطني، والمرتبطة باستخدام التكنولوجيا في أثناء سعيه لتحقيق أهدافه وتنفيذ عملياته ونشاطاته التجارية. وذلك لضمان استناد عمليات صنع القرار إلى الوعي بمستويات المخاطر الحقيقية التي تواجه البنك، وتعزيز قدرة صانع القرار في البنك على اتخاذ القرارات الرشيدة ذات العلاقة في الوقت المناسب، وأيضاً ضمان بناء تصور واضح ورؤية مستقبلية بناءة تحدد مسارات واستراتيجيات العمل الواجب اتباعها من أجل الاستجابة للمخاطر التكنولوجية القائمة والتخفيف من آثارها.

سياسة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (CTF & AML)

يحرص البنك الوطني على العمل ضمن الأطر القانونية الصادرة بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمستمدة من القانون الفلسطيني رقم (39) والمحدث عام (2022). ويطبق كذلك التعليمات والأنظمة الصادرة بالخصوص من قبل وحدة المتابعة المالية وسلطة النقد الفلسطينية ومجموعة العمل المالي "FATF" وفقاً للممارسات المصرفية المثلى. وقد اعتمد البنك سياسة خاصة لمكافحة هذه

الظاهرة ومنع إتمام أية عملية محتملة من خلاله، وتتم مراجعتها وتحديثها بشكل دائم بالتعاون مع أمهر المختصين في هذا المجال حيث تم التعاقد مع شركة PWC لتحديث السياسة الأخيرة، وذلك في ظل ازدياد خطر عمليات غسل الأموال وتنوع أساليبها مع التقدم التكنولوجي للعمل المالي والمصرفي وحفاظاً على سمعة البنك على المستوى المصرفي المحلي والعالمي. تقوم وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بأعمالها بشكل مستقل بحسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية. والتي تقوم برفع تقارير دورية حول التدابير التي يتخذها البنك للحد من هذه الظاهرة. كما تقوم وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك بمتابعة العمليات المالية والمصرفية أولاً بأول للتأكد من مدى التزام الفروع والدوائر ذات العلاقة بحيثياتها حيث تتم مراجعة الإجراءات الذي يقوم بها كل فرع ودائرة للتحقق من مدى الالتزام بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي حال وجود أية عمليات مشبوهة يتم الإبلاغ عنها للجهة المسؤولة حسب القانون الفلسطيني وهي وحدة المتابعة المالية.

كما ويقوم البنك بفحص بيئة رقابة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باستخدام أفضل الوسائل والممارسات الفضلى للحفاظ على بيئة استثمارية ذات مخاطر منخفضة.

قاعدة إعرف عميلك (KYC)

استكمالاً لسياسة مكافحة غسل الأموال، واستناداً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وقرار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة (2022) وحرصاً من البنك الوطني على ضمان التطبيق الأمثل للممارسات الفضلى بهذا الخصوص محلياً و عالمياً، تقوم وحدتي الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك بمراقبة الالتزام بالإجراءات التطبيقية الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالعملاء قبل وبعد فتح الحسابات وطريقة توثيق هذه الحسابات والغرض من فتحها وتصنيفها بحسب درجة المخاطر المتوقعة، الأمر الذي من شأنه أن يرسم تصوراً عن طبيعة نشاط العملاء ويعزز من فاعلية العملية الرقابية، بالإضافة إلى زيادة القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة والصائبة بخصوص طبيعة التعامل معهم في مختلف المجالات.

يتم العمل بشكل دائم على تحديث بيانات العملاء، حيث يتم فحص مدى الدقة والفاعلية في تحديث بيانات العملاء، وذلك بهدف تأكيد حضور العملاء وتعزيز آليات تواصل معهم.

أحكام السرية المصرفية

يلتزم البنك الوطني بأحكام السرية المصرفية من خلال السياسات المعتمدة و المعمّمة، حيث يحظر إعطاء أية بيانات أو معلومات أو كشوفات عن حسابات العملاء وبياناتهم الشخصية الموجودة في سجلات البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلا بموافقة خطية مسبقة من صاحب الحساب أو بقرار من جهة قضائية مختصة حسب القانون الفلسطيني أو الجهات الرقابية المعتمدة من سلطة النقد الفلسطينية، ولا يمكن استخدام أية معلومات يتم تلقيها في سياق ممارسة أدوارهم ومسؤولياتهم لتحقيق مكاسب شخصية أو بأية طريقة قد تتعارض مع القانون أو تضر بمصالح العملاء والمتعاملين مع البنك.

رأس المال البشري

سياسة التأهيل والتدريب

استناداً إلى استراتيجية البنك للاستثمار بالعنصر البشري بالشكل الأمثل، تعمل دائرة رأس المال البشري على تطوير الكادر البشري والاستثمار بهم كونهم رأس المال الحقيقي الذي يؤدي لرفع الحصة السوقية للبنك بالقطاع المصرفي وتحقيق الاستجابة السريعة لتلبية احتياجات العملاء وتحقيق الجودة العالية بخدمة العملاء.

نسعى دوماً لتأهيل الكادر البشري بتزويدهم بالبرامج التدريبية والمهارات الحياتية اللازمة والحفاظ على العنصر البشري ذو المهارة والمعرفة المتميزة. وعليه، تم إطلاق وتنفيذ مبادرات وبرامج تحفيزية تعمل على رفع الروح الإيجابية للموظفين وتعزيز انتمائهم للمؤسسة وخلق بيئة عمل مرضية تلبي احتياجات الكادر البشري.

من أهم المشاريع التي تمت خلال العام 2022:

1. إعداد واعتماد العديد من السياسات والبرامج التي تهدف إلى تنظيم آلية العمل، وترسيخ القيم والحفاظ على حقوق الموظفين ومن أهمها:
   - سياسة التظلم الوظيفي.
   - سياسة الإحلال الوظيفي.
   - سياسة التعيين والتوظيف.
   - سياسة العمل الإضافي.
   - تم التعديل على سياسة تسهيلات الموظفين المعتمدة وذلك بالنسبة لأسعار الفوائد، حيث تم الانتقال من نظام التسعير المتغير LIBOR إلى SOFR.
2. تعزيز مكانة ودور المرأة: إنفاذاً لتوجهات إدارة البنك المتصلة بتوظيف الممارسات الفضلى من أجل تمكين المرأة وتحقيق المساواةبينها وبين الرجل في بيئة العمل، وإيماناً منا بأهمية دور المرأة في العمل وتقدير إنجازاتها ومساهمتها المستمرة في تحقيق أهداف البنك في مختلف القطاعات تم إعطاؤها الفرص بشكل عادل ومساعدتها على تحقيق التطوير الوظيفي بتسلمها مناصب قيادية مهمة لتشكل محوراً رئيساً في قيادة البنك. وتحقيقاً لذلك، فقد تمت ترقية مجموعة من الإناث لمناصب قيادية في دوائر الإدرة و/أو فروع البنك الوطني.

التدريب والتطوير:

إدراكاً منا أن التميز يتحقق من خلال مهارات الأفراد المتطورة والمصقولة، فقد سعينا جاهدين إلى تكثيف الاستثمار والتطوير بالعنصر البشري لتمكينهم بوظائفهم وتطويرهم من خلال تزويدهم ببرامج تدريبية متنوعة لصقل مهاراتهم وتأهيلهم لاستلام مناصب قيادية أعلى. تم تنفيذ 60 برنامج تدريبي بمشاركة 1135 موظفاً من الفروع والإدارة.

من أهم البرامج التدريبية التي نفذت خلال العام 2022:

1. برنامج تدريب الموظفين الجدد: تم تصميم وتطبيق برنامج تدريبي مصرفي متكامل / دبلوم مصرفي لموظفي الفروع والمبيعات حديثي التعيين يحتوي على أكثر من 12 برنامج مصرفي و 135 ساعة تدريبية نفذ من خلال شبكة مدربين داخليين متخصصين بالقطاع المصرفي، ومن أهم المجالات التي شملها التدريب:
   - الامتثال لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية والتدريب على الإجراء الرقابي بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقاعدة إعرف عميلك KYC.
   - الثقافة المصرفية: تزويد الموظفين بالمعلومات المصرفية الكافية عن منتجات البنك والخدمة البنكية (Product Knowledge).
   - التميز بخدمة العملاء، أساسيات العمليات المصرفية، التسهيلات التجارية، السياسة الائتمانية وغيرها من المجالات المصرفية المتنوعة.
2. برنامج البيع التقاطعي (Cross Selling): تم تدريب موظفي علاقات العملاء على آلية وكيفية بيع المنتجات والخدمات البنكية لزيادة نسبة المبيعات وتحقيق الربحية المطلوبة.
3. برنامج السياسة الائتمانية: إعداد وتنفيذ برنامج تدريبي لجميع موظفي الفروع بمختلف المستويات الإدارية حول السياسة الائتمانية للأفراد من حيث شروط المنح وكيفية منح التسهيلات للأفراد ، كما تم طرح المشاكل التي يواجهها موظفي الفروع بالمنح وكيفية الارتقاء بخدمة العميل وتسريع آلية الرد على طلبات التسهيلات، حيث تم عقد البرنامج التدريبي لأكثر من 250 موظف بالفروع.
4. برنامج الارتقاء والتميز بخدمة العميل: تدريب الموظفين على معايير جودة الخدمة والتي تبدأ من كيفية استقبال العميل لغاية إنجاز طلبه، حيث أن الاهتمام بخدمة العملاء من أهم العناصر الرئيسية لاستقطاب عملاء جدد والمحافظة على قاعدة عملائنا.
5. برنامج تعزيز الدور الرقابي للدوائر الرقابية في البنك: تدريب موظفي الفروع على السياسات الرقابية والامتثال لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية من قبل وحدتي مكافحة غسل الأموال ووحدة الامتثال. وعليه، تم إعداد ورشات عمل داخلية لجميع الفروع وفقاً للمناطق لتدريب الموظفين حول سياسة الامتثال ومناقشة شكاوى العملاء بالإضافة إلى تطبيق سياسة إعرف عميلك.
6. منح الموظفين (المسؤول الأول و/أو المسؤول الثاني) بدوائر الإدارة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية شهادات مهنية متخصصة ودعمهم لاجتياز الامتحانات بنجاح والحصول على الشهادة المهنية المطلوبة.
7. تم إيفاد عدد من الموظفين للمشاركة ببرامج تدريبية خارجية، منتديات، ومؤتمرات خارجية للاستفادة من الخبرات الدولية والاطلاع على التجارب الخارجية الدولية.

والتالي ملخص بيانات التدريب وأعداد المشاركين والبرامج التدريبية التي تم تنفيذها خلال عام 2022:

بيانات التدريب لعام 2022	
تم تنفيذ 60 برنامج تدريبي	
البرامج التدريبية التي نفذت للفروع	**32**
البرامج التدريبية التي نفذت للإدارة العامة	**28**
شارك 1135 موظف وموظفة في البرامج التدريبية	
عدد المشاركين من موظفي الفروع	**1000**
عدد المشاركين من موظفي الإدارة العامة	**135**
عدد المشاركين الذكور	**542**
عدد المشاركات الإناث	**593**

سياسة منح المكافآت والحوافز

- تتضمن هذه السياسة أحكام منح المكافآت السنوية وتعلميات تقييم الأداء السنوي والخطوات التنفيذية المتبعة.
- إن عملية تقييم الأداء تراكمية وتشاركية يمكن من خلالها تحديد مدى كفاءة وفعالية الموظف خلال فترة زمنية محددة وفقاً للمعايير والأهداف المحددة والمتفق عليها مسبقاً من خلال منهجية بطاقات الداء المتوازن.
- تم تطوير هذه السياسة بناءً على الممارسات العالمية الموصى بها في هذا المجال وبما يتناسب خصوصية العمل في فلسطين.

الهدف من هذه السياسة:

- تحقيق مبادىء الشفافية والحوكمة التي يتبناها البنك الوطني فيما يخص سياسات تقييم الأداء ومنح المكافآت المالية السنوية.
- توفير مرجع لمجلس إدارة البنك الوطني وموظفي الإدارة العليا فيما يتعلق بسياسات تقييم أداء موظفي البنك الوطني والمكافآت المالية السنوية.
- الموضوعية والعدالة في تقييم أداء موظفي البنك من خلال ربط الأداء الفردي بالأداء المؤسسي باستخدام منهجية الأداء المتوازن Balanced Scorecards BSC.
- التوافق مع قانون العمل وتعلميات سلطة النقد عبر وضع إجراءات تقييم الأداء وتحديد المكافآت المالية السنوية.
- تحفيز وتعزيز انتماء الموظفين وتحسين أدائهم بما يحقق أهداف البنك.

العاملين في البنك

- بلغ عدد موظفي البنك 718 موظفة وموظفاً موزعين على الإدارة العامة والفروع كما بتاريخ 2022-12-31 كما في الجدول المقابل:

مكان العمل	عدد الموظفين
الإدارة العامة	378
فرع رام الله	15
فرع الماصيون	22
فرع الميدان	20
فرع روابي	8
فرع دير جرير	7
فرع سنجل	9
فرع الرام	12
فرع حزما	7
فرع ضاحية البريد	15
فرع العيزرية	12
فرع الخليل	21
فرع بيت لحم الرئيسي	20
فرع بيت لحم	11
فرع دورا	13
فرع جنين الرئيسي	21
فرع جنين	9
فرع رفيديا	21
فرع نابلس الرئيسي	24
فرع نابلس	12
فرع عقربا	8
فرع سلفيت	12
فرع عرابة	9
فرع طولكرم الرئيسي	21
فرع طولكرم	11
المجموع	718

التقسيم وفقاً للنوع الاجتماعي:

يستثمر البنك الوطني بالمرأة داخل العمل، ويعمل بشكل دؤوب على تطوير مهاراتها وصقل قدراتها وإعطائها الفرص للمنافسة والوصول إلى مراكز قيادية. بلغت نسبة النساء اللواتي يشغلن مراكز قيادية في البنك الوطني 30% كما في نهاية العام 2022 .

التحصيل العلمي للعاملين في البنك

يفتخر البنك الوطني بكادره البشري الذي يتصف بكونه كادر شاب، ويعمل البنك على الاستثمار الدائم بهذا الكادر وتطويره ورفده بشكل دائم بالتطورات العلمية في شتى المجالات التي تعكس رؤية البنك اتجاه رأس ماله البشري وعملائه.

التحصيل العلمي لموظفي البنك الوطني كما بتاريخ 31-12-2022 جاء كالآتي:

دكتوراة 1

ماجستير 33

دبلوم 44

بكالوريوس 562

ثانوية عامة وما دون 78

النشاطات الاجتماعية للموظفين خلال عام 2022:

كان للنشاطات الاجتماعية التي تمت خلال العام 2022 أثر كبير في تحفيز الموظفين وكسر الحواجز وزيادة الترابط بينهم وبين الإدارة من خلال التفاعل معهم في نشاطات ترفيهية ومشاركتهم مناسباتهم وتكريمهم في الأعياد المختلفة. جانب من النشاطات الاجتماعية التي جرت خلال العام 2022:

1. اليوم المفتوح Retreat Day

تم تنفيذ نشاط ترفيهي بعنوان « بلا حدود،، خليك مع الوطني مبسوط» للموظفين بمدينة أريحا حيث شارك أكثر من 500 موظف في النشاط الترفيهي. تم تنظيم هذا النشاط لتعميق التواصل بين الموظفين وكسر الحواجز بينهم وبين الإدارة التنفيذية والترفيه عن الموظفين وذلك من خلال التفاعل بمختلف الفقرات التي نظمت بالنشاط الترفيهي حيث تم تنظيم ألعاب بمشاركة عدة فرق واختبارات ومسابقات واستعراض لبعض من مواهب الموظفين بالإضافة أيضاً إلى فقرة الغناء والدبكة الأمر الذي كان له الأثر الإيجابي على الموظفين وانعكاس أثره على أدائهم بالعمل.

2. نشاط ترفيهي – قهوتي مع الوطني

تنفيذ نشاط صباحي للموظفين عبارة عن استقبالهم بتقديم القهوة ونوع من أنواع ال cookies لكل موظف عن طريق الاتفاق مع موردين خارجيين قبل بدء الدوام الصباحي لتحفيزهم قبل بداية يوم العمل. فقد تم تنظيم هذا النشاط للترفيه عن الموظفين وتخفيف ضغط العمل عنهم.

3. تكريم الموظفين المتميزين

من منطلق تشجيع الموظفين وتحفيزهم على العمل والإبداع، تم تنظيم حفل تكريم للموظفين المتميزين بمختلف المعايير على سبيل المثال :

- الموظف المتميز بتحقيق أعلى ربحية.
- الفرع المتميز بتحقيق أعلى مبيعات.
- الموظفون المتميزون بتقديم الخدمة للعملاء.

4. تشكيل فريق البنك الوطني لكرة القدم

تم خلال العام 2022 تشكيل فريق خاص بالبنك الوطني لكرة القدم، ليضم 15 موظفاً من مختلف الدوائر والفروع لتمثيل البنك في المباريات على مستوى البنوك والشركات المحلية. شارك فريق الوطني في أول منافسة له ضمن دوري الخماسيات لشركات القطاع الخاص، حيث نجح الفريق بالوصول للدور نصف النهائي في أول بطولة بأجواء حماسية وتشجيعية من الموظفين.

برنامج العمل التطوعي

انطلاقاً من أهمية العمل التطوعي ودوره في تعزيز أواصر انتماء الموظفات والموظفين إلى المجتمع ومساندته، وتعزيز الشعور بالمسؤولية تجاه مختلف التحديات الموجودة، تم تطوير برنامج العمل التطوعي الذي نتج عنه خلال العام 2022 عدة مبادرات كان أبرزها:

«لنشاركهم الدفء» صندوق التبرعات للعائلات المعوزة

أطلق موظفات وموظفو البنك الوطني مبادرة «لنشاركهم الدفء» للتبرع بالملابس والكتب والألعاب والطرود الغذائية لصالح العائلات المعوزة، حيث جرى تخصيص صندوق في مدخل الإدارة العامة لجمع هذه التبرعات. تم خلال العام 2022 التبرع بالملابس في فصل الشتاء، والطرود الغذائية في شهر رمضان الفضيل، وحقائب وقرطاسية ضمن حملة العودة إلى المدارس. يتم التنسيق مع جمعية «فائض ما لديكم» التي تقوم بدورها بتوزيع التبرعات على العائلات المستحقة.

التطوع مع مؤسسة إنجاز فلسطين لتجهيز الطلبة لعالم الأعمال

خلال العام 2022، تطوع مدراء البنك وموظفيه من خلال مؤسسة إنجاز فلسطين للمساهمة في رفع الوعي والمعرفة المالية والمصرفية بين صفوف الطلبة في المدارس والجامعات الفلسطينية. وتهدف هذه المحاضرات التي تستمر على مدار العام، إلى إعداد الطلبة وتجهيزهم لعالم الأعمال والتعاملات المالية، وبناء نماذج لشركات طلابية من الممكن تطبيقها على أرض الواقع.

التطوع ضمن فعاليات يوم النظافة الوطني

بالتعاون مع بلدية رام الله، وتحت شعار «بنزرع ثقافة لنعيش بنظافة»، وإيماناً بأهمية تعزيز ثقافة العمل التطوعي ورفع الوعي بالمحافظة على البيئة وابقائها نظيفة وصحية، شارك مجموعة من مدراء وموظفي البنك الوطني في تنفيذ حملة نظافة شملت محيط مبنى الإدارة العامة في حي الماصيون، ضمن حملة يوم النظافة الوطني.

التميز المؤسسي وضبط الجودة

انسجاماً مع رؤية الإدارة العامة للبنك الوطني، وانطلاقاً من إلتزامنا بتقديم خدمة متميِّزة لعملائنا، تمَّ العمل على تطبيق المعايير الخاصة بجودة الخدمة والتميُّز على مستوى القنوات البيعيَّة ونقاط الاتصال مع العميل ودوائر البنك الداخليَّة بجميع أقسامها، وتطوير برامج وأنظمة داعمة لها ، وذلك بهدف رفع مستوى وسرعة تقديم الخدمة لعملائنا والعمل على تحسين تجربة العملاء الحاليين والمرتقبين.

واستكمالاً لثقافة التميّز في تقديم الخدمة وزيادة ولاء العملاء، تمَّ قياس تجربة العملاء على كافة مستوى نقاط الاتصال المتعددة مع البنك ، وذلك من خلال الزيارات الميدانية الدوريَّة والمفاجئة للفروع، وإدارة برامج صوت العميل والحفاظ على العملاء من خلال الاتصالات الهاتفية والمقابلات الشخصيَّة مع العملاء داخل الفروع لبناء وتحليل تقارير الأداء المرتبطة بالتميز المؤسسي وجودة تقديم الخدمة. بالإضافة للتواصل مع جميع العملاء الرَّاغبين في إنهاء تعاملهم مع البنك لمعرفة الأسباب ومحاولة إقناعهم للاستمراريَّة في تعاملهم معنا، وتحليل شكاوى العملاء، لمعرفة أسبابها الجذرية لخلق وإعتماد إجراءات تصحيحيَّة ووقائية من شأنها معالجة الشكاوى بشكل جذري والتنسيق مع دوائر البنك المختلفة بهدف التحسين والتطوير.

وعملت دائرة التميُّز المؤسسي وضبط الجودة على تحديد مجالات التحسين والتطوير المستمر لموظفينا والاهتمام بالعنصر البشري بشكل خاص، من خلال برنامج اقتراحات واستطلاعات رضا الموظفين والعمل على تدريب الموظفين الحاليين والجدد على معايير جودة الخدمة وثقافة خدمة العملاء، ومراقبة تطور أداء الموظفين والفروع بشكل دوري للتأكد من تطبيق معايير الجودة المعتمدة والعمل على توفير بيئة عمل صحية لموظفينا. بالإضافة إلى اعتماد نظام المكافآت التشجيعية المادية والمعنويَّة لتحفيز الموظفين على التميُّز في تقديم الخدمة لعملائنا ضمن برامج معينة تقوم بها الدائرة. بالإضافة إلى برنامج العميل المتخفي، الذي ساهم في التأثير على تجربة العملاء من خلال اعتماد أفضل المعايير الدولية والمحلية ليكون البنك الوطني في مقدمة البنوك من حيث جودة الخدمة ورضا العملاء وفق الهوية المؤسسيَّة ورؤية البنك.

مسؤوليتنا الاجتماعية

ينظر البنك الوطني إلى المسؤولية المجتمعية بطريقة مغايرة، حيث أنها لا تقتصر فقط على التبرع بنسبة مقطوعة من صافي أرباحه لخدمة قطاعات معينة من المجتمع، وإنما تتأصل المسؤولية الاجتماعية في صلب أعمال البنك، وتندمج في سياساته المختلفة لتشكل حلقة تكاملية تخدم المجتمع بمختلف قطاعاته، وتدعم الاقتصاد الوطني، وتساهم في الحفاظ على البيئة، ليشكل ما يقدمه مساهمات مستدامة تسهم في تنمية المجتمع الفلسطيني بديمومة وفاعلية.

بلغت مساهمات البنك المجتمعية حسب البيانات المالية 215,000 دولار أمريكي للعام 2022 مقسمة على القطاعات التالية:

الصحة والبيئة

عدد الشراكات المؤسساتية	مبلغ المساهمة ($)
3	17,000

التعليم

عدد الشراكات المؤسساتية	مبلغ المساهمة ($)
8	79,000

التنمية

عدد الشراكات المؤسساتية	مبلغ المساهمة ($)
6	54,000

تمكين المرأة

عدد الشراكات المؤسساتية	مبلغ المساهمة ($)
11	55,000

رعاية ذوي احتياجات خاصة

عدد الشراكات المؤسساتية	مبلغ المساهمة ($)
2	10,000

الإجمالي

عدد الشراكات المؤسساتية	مبلغ المساهمة ($)
30	215,000

بعض المساهمات الاجتماعية للعام 2022

من مشاريعنا المستدامة

الحفاظ على البيئة والاستقلالية الوطنية في الطاقة

في خطوة هي الأولى من نوعها بين البنوك في فلسطين، اشترى البنك الوطني حصة في محطة «نور أريحا» لتوليد الطاقة الشمسية، المملوكة من شركة مصادر التابعة لصندوق الاستثمار الفلسطيني ليسد حاجة فروعه وادارته العامة في منطقة نفوذ شركة كهرباء محافظة القدس، حيث يعد هذا الاستثمار خطوة بيئية ووطنية واجتماعية، ففلسطين من أكثر الدول التي تمتلك عدد أيام مشمسة على مدار العام، والتوجه لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة سيكون له دور فعال وأحد الحلول في الانفكاك في ملف الطاقة عن إسرائيل، مع الحفاظ على البيئة بشكل مستدام واستخدام مصادرها الطبيعية دون إلحاق الضرر بها. أظهرت نتائج التقارير نهاية العام 2022، أن البنك الوطني استطاع:

لثلاثة أعوام متتالية، يواصل البنك الوطني مساعيه في حماية المناخ والحفاظ على البيئة وتأصيل الممارسات المستدامة اجتماعياً والمتعلقة بالممارسات الفضلى للحوكمة (ESG) من أجل تحقيق الاستدامة في أعماله.

تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً

للعام السابع على التوالي، يشكل تمكين المرأة الفلسطينية قطاعاً هاماً وعامودا أساسياً في برنامج مسؤولية البنك المجتمعية. حيث خصص البنك الوطني جزءاً من مساهماته المجتمعية للتركيز على تمكين المرأة الفلسطينية والمساهمة في زيادة الشمول المالي لها تماشياً مع توجهاته بعد إطلاقه لبرنامج «حياتي» الذي يهدف إلى تمكينها اقتصادياً، بلغ سقف إجمالي القروض الإنتاجية دون فوائد التي قدمها البنك الوطني للنساء الفلسطينيات الرياديات 3.5 مليون دولار، وقصص نجاح هذه المشاريع والرياديات اللواتي يقدنها تسطر إنجازات موجودة على أرض الواقع. ينظر البنك إلى تمكين المرأة من خلال تسهيل وصولها إلى تمويل المشاريع الريادية وإعطائها امتيازات إضافية لتبدع، فهذه المشاريع بإمكانها تحقيق تنمية مستدامة من خلال تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة واستقلاليتها المالية، يتمثل بإيجاد دخل شهري ثابت لها ولأسرتها، إضافة إلى فتح فرص عمل جديدة في سوق العمل الفلسطيني والمساهمة في تخفيف البطالة. وعادة ما تكون أغلبية الأيدي العاملة في هذه المشاريع من النساء، وبالتالي زيادة فرص العمل للمرأة بالتحديد، ومن شأن هذه المشاريع ايضاً إنعاش حركة التجارة الداخلية بين المشاريع والتجار الفلسطينيين الذين يزودون المشروع باحتياجاته، هذه العوامل مجتمعة جعلت من البرنامج مساهماً فاعلاً في إحداث التنمية المستدامة وتمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً واجتماعياً.

فريق مخيم طولكرم للفتيات يرفع صوت فلسطين في كأس العالم للأطفال برعاية من البنك الوطني

تمكيناً للفتيات الفلسطينيات، قدم البنك الوطني في العام 2022 رعايته الحصرية لفريق مخيم طولكرم للفتيات «الرياضة للحياة» لكرة القدم لتمثيل فلسطين في كأس العالم للأطفال (Street Child World Cup) الذي أقيم بموازاة بطولة كأس العالم في الدوحة 2022 في قطر.

رفعت الفتيات خلال البطولة مطالب أطفال فلسطين العادلة إلى العالم، وسلطن الضوء على حقهم بالتعليم وحرية التعبير والعيش بكرامة كسائر أطفال العالم.

البنك الوطني شريك لمنتدى سيدات الأعمال في البازار النسوي السنوي «هداياكم من عنا غير»

تمكيناً للمرأة الفلسطينية اقتصادياً، عزز البنك الوطني من شراكته مع منتدى سيدات الأعمال من خلال تقديم رعايته لمعرض «هداياكم من عنا غير 2022». وضم البازار أكثر من 85 مشروعاً لسيدات رياديات فلسطينيات، تنوعت منتجاتها لتشمل الحلي والتطريز الفلسطيني والمأكولات والصابون والعديد من المنتجات الأخرى.

بمناسبة يوم المرأة العالمي

البنك الوطني يطلق دورة تدريبية مجانية في التجارة الإلكترونية مخصصة للنساء الرياديات

أطلق البنك الوطني بالتعاون مع خبير التسويق الرقمي أحمد بركات، دورة تدريبية مجانية مكثفة حول التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي المخصصة للنساء الرياديات صاحبات المشاريع. وركزت الدورة على بناء حملات تسويقية رقمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وترسيخ استراتيجيات تسويقية رقمية مبينة على أسس علمية وتحليلات للمستخدمين على المنصات المختلفة. شاركت في الدورة 25 سيدة من مختلف المناطق الفلسطينية وبمختلف المجالات. تنوعت لتشمل مشاريع التطريز والصابون والحضانات وإعادة التدوير وتنسيق الزهور والتصوير وتخطيط المناسبات وغيرها. تأتي هذه المبادرة من قبل البنك لوجود حاجة لدى السيدات صاحبات المشاريع بتطوير مهاراتهم في التسويق الإلكتروني الذي أصبح أساس الترويج للمنتجات والخدمات وبالتالي زيادة المبيعات وتحسين دخل المشاريع.

دعماً لتطور الاقتصاد الرقمي في فلسطين

البنك الوطني يقدم رعايته لمؤتمر قمة فلسطين للتكنولوجيا المالية

قدم البنك الوطني رعايته البلاتينية لمؤتمر قمة فلسطين للتكنولوجيا المالية والذي شمل جلسات وحوارات مكثفة وعروض حول الفرص والتحديات ومستقبل التكنولوجيا المالية في فلسطين، وتسليط الضوء على الابتكارات العالمية في هذا المجال والتي تشمل تقنيات الدفع والبلوك شين والذكاء الصناعي بمشاركة خبراء دوليين وإقليميين ومحليين في هذا المجال.

دعم المنتجات الوطنية المحلية

انطلاقاً من مسؤولية البنك الوطنية والاجتماعية ودعماً للمنتج الوطني الفلسطيني، قدم البنك الوطني رعايته لسوق الحرجة الذي نظمت فعالياته بلدية رام الله، ومهرجان جنين للتسوق الذي نظمته الغرفة التجارية والصناعية بجنين.

وشارك هذا العام في سوق الحرجة اكثر من 175 مشروع تنوعت منتجاتها لتشمل الصناعات اليدوية والمنتجات الغذائية والأشغال التراثية. وتخلل السوق كذلك مجموعة من العروض والأنشطة الثقافية والفنية والتي شملت فيلم للأطفال وورشة صناعة دمى وعرض مسرحي وعروض موسيقية.

أما مهرجان جنين للتسوق، فضم 85 شركة فلسطينية مشاركة من قطاعات متنوعة عرضت منتجاتها وخدماتها أمام الزوار والمتسوقين في الحدث الاقتصادي الأضخم في جنين، حيث زاره في العام 2022 ما بين 50 إلى 60 ألف زائر من مختلف المناطق الفلسطينية.

الوطني داعماً للأطفال ذوي الإعاقة

نظراً لأهمية البرامج التأهيلية في تطوير قدرات الأطفال ذوي الإعاقة وتنمية إمكانياتهم الجسدية والذهنية لتسهيل دمجهم في المجتمع، تعاون البنك الوطني مع مؤسسة الأميرة بسمة الخيرية بالقدس، لتأهيل ورعاية 30 طفلاً وطفلة فلسطينيين من ذوي الإعاقة الذين يتلقون العلاج في المؤسسة.

و في سياق متصل، وبمناسبة يوم الطفل العالمي، تعاون البنك الوطني مع مركز تكوين للعناية الدماغية والنفسية للأطفال، بهدف تقديم الرعاية لمجموعة من الأطفال ممن يعانون من أمراض دماغية واضطرابات نفسية وسلوكية ويتلقون العلاج لدى المركز. ويتمثل الدعم بتغطية تكلفة الخطط العلاجية للأطفال بهدف تحسين مهاراتهم الجسدية والإدراكية والسلوكية لتحسين طبيعة حياتهم وحياة أسرهم.

التثقيف المصرفي

واظب البنك الوطني خلال العام 2022 على استكمال دوره بنشر التوعية المصرفية عند قطاعات المجتمع المختلفة بطريقة رقمية، كما شارك البنك في تقديم التوعية المصرفية عن طريق عقد المحاضرات التثقيفية في المدارس والجامعات الفلسطينية.

المبادرات العالمية

مبادرات عالمية يتبناها البنك ويطبقها

لتحقيق الاستدامة، يواظب البنك الوطني على تبني مبادرات ومبادئ عالمية فيما يتعلق بالعمل والمحافظة على البيئة والمجتمع ويعمل على تطبيقها في أعماله لضمان الممارسات الفضلى في العمل وللمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

الاتفاق العالمي للأمم المتحدة

انضم البنك الوطني إلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في العام 2013، وتبنى سياسة ومبادئ متفق عليها عالمياً في مجال حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد. يشارك في الاتفاق آلاف الأشخاص والشركات من جميع أنحاء العالم، لتصبح أنشطة البنك مندرجة ضمن إطار معتمد ومتفق عليه عالمياً، وليساهم البنك بذلك في تحقيق تنمية ذات قاعدة عريضة ومستدامة تساهم في تطوير المجتمع والاقتصاد الفلسطيني.

المبادئ العشرة

حقوق الإنسان

- يتعين على المؤسسات التجارية دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً واحترامها.
- يتعين عليها التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان.

العمل

- يتعين على المؤسسات التجارية احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المساومة الجماعية.
- يتعين عليها القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الجبري.
- يتعين عليها الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال.
- يتعين عليها القضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن.

البيئة

- يتعين على المؤسسات التجارية التشجيع على إتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية.
- يتعين عليها الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة.
- يتعين عليها التشجيع على تطوير التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة ونشرها.

مكافحة الفساد

- يتعين على المؤسسات التجارية مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشوة.

المبادئ العالمية لتمكين المرأة

في العام 2015، وتماشياً مع نهجه في دعم المرأة الفلسطينية وتمكينها اقتصادياً، تبنى البنك الوطني المبادئ العالمية لتمكين المرأة، وهي مبادرة مشتركة ما بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والميثاق العالمي للأمم المتحدة والتي تقضي بالالتزام بتمكين المرأة في السوق ومكان العمل بالإضافة إلى تمكينها اجتماعياً. تتمحور المبادئ السبعة حول المساواة بين المرأة والرجل، وضمان حقوقها وتطويرها مهنياً وعلمياً وتعزيز هذه المبادئ من خلال المبادرات الاجتماعية والعمل.

المبادئ السبعة

- إعداد قيادة عالية المستوى للشركات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.
- الإنصاف في معاملة جميع النساء والرجال في العمل واحترام ودعم حقوق الإنسان وعدم التمييز.
- كفالة الصحة والأمان والخير لجميع العاملين من النساء والرجال.
- تشجيع التعليم والتدريب والتنمية المهنية للمرأة.
- تحقيق التنمية للمشروعات والممارسات المتعلقة بسلسة الإمداد والتسويق التي تمكن المرأة.
- تعزيز المساواة من خلال المبادرات والدعوة المجتمعية.
- قياس التقدم المحرز والتقديم العلني للتقارير من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

سياسة أوبيك الاجتماعية والبيئية

تبنى البنك الوطني في العام 2015 سياسة أوبيك الاجتماعية والبيئية وانشأ نظاماً لمراقبة أعماله تطبيقاً لها، وهي بمثابة إطار عمل متبنى لموائمة أعمال البنك ونشاطاته التمويلية والاستثمارية مع المعايير العالمية لحماية البيئة من المخاطر والتحفيز على استخدام وسائل الطاقة البديلة وضمان حقوق الإنسان والعمل، وليصبح بذلك البنك الأول على مستوى الوطن الذي يتبع معايير عالمية لأعماله ونشاطاته المصرفية والمستمدة من القانون الأمريكي وقوانين مؤسسة التمويل الدولية IFC.

الشبكة المصرفية

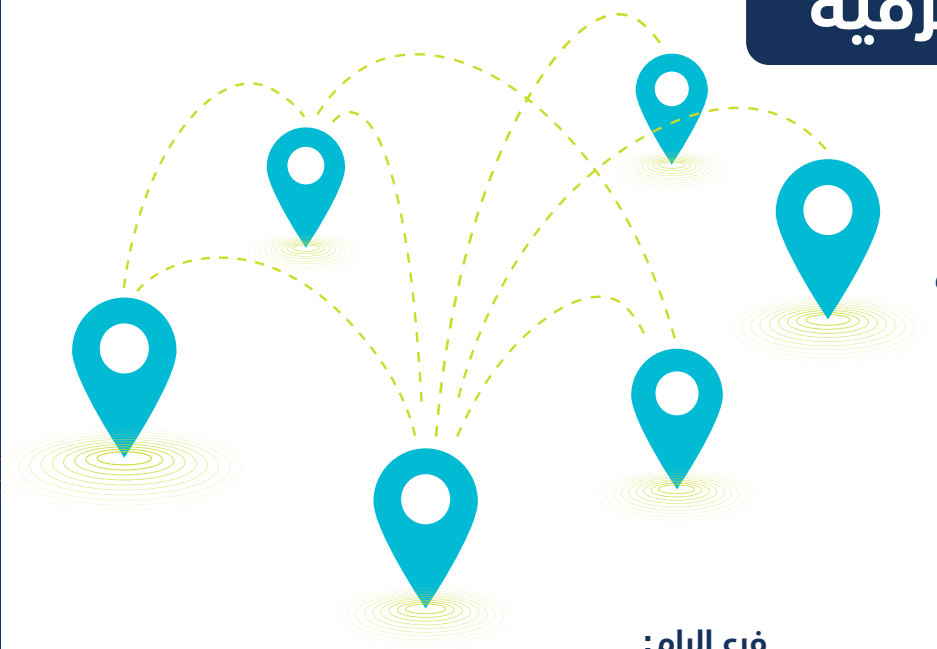

الإدارة العامة

رام الله، الماصيون، دوار محمود درويش

ص.ب. 700، رام الله، فلسطين

هاتف: 02-2946090

فاكس: 02-2946114

الفروع

فرع الماصيون:
دوار محمود درويش، مبنى الإدارة العامة
ص.ب.700
هاتف: 02-2977731, فاكس: 02-2977730

فرع رام الله:
شارع الإرسال، عمارة الماسة
ص.ب.700
هاتف: 02-2978700, فاكس: 02-2978701

فرع الميدان:
دوار ياسر عرفات، رام الله
ص.ب.700
هاتف: 02-2983311, فاكس: 02-2983310

فرع دير جرير:
بلدة ديرجرير، الشارع الرئيسي
ص.ب.700
هاتف: 02-2899781, فاكس: 02-2899786

فرع روابي:
المركز التجاري، مدينة روابي
ص.ب 700
هاتف: 02-2825171, فاكس: 02-2825172

فرع سنجل:
بلدة سنجل، شارع البلدية
ص.ب. 1
هاتف: 02-2808070, فاكس: 02-2808071

فرع ضاحية البريد:
بيت حنينا، القدس
ص.ب 60376
هاتف: 02-2348970, فاكس: 02-2348971

فرع الرام:
بجانب استاد فيصل الحسيني
ص.ب. 11
هاتف: 02-2340225, فاكس: 02-2340226

فرع حزما:
الشارع الرئيسي
ص.ب. 1
هاتف: 02-2353370, فاكس: 02-2353371

فرع العيزرية:
دوار الإسكان
ص.ب. 30
هاتف: 02-2792407, فاكس: 02-2792411

فرع نابلس:
شارع عمان، عمارة ترست
ص.ب. 13
هاتف: 09-2380802, فاكس: 09-2380801

فرع رفيديا:
نابلس، رفيديا - الشارع الرئيسي
ص.ب. 200
هاتف: 09-2354101, فاكس: 09-2354110

فرع نابلس:
وسط البلد، عمارة العنبتاوي
ص.ب. 1502
هاتف: 09-2382191, فاكس: 09-2381958

فرع عقربا:
وسط البلد
ص.ب. 13
هاتف: 09-2597641, فاكس: 09-2597640

فرع جنين:
مجمع ابو السباع التجاري
ص.ب. 195
هاتف: 04-2502931, فاكس: 04-2502930

فرع جنين:
شارع الناصرة، عمارة سعد الدين خلف
ص.ب.112
هاتف: 04-2502088, فاكس: 04-2502087

فرع عرابة:
بلدة عرابة
ص.ب. 195
هاتف: 04-2469870, فاكس: 04-2469871

فرع الخليل:
شارع السلام
ص.ب. 313
هاتف: 02-2216222, فاكس: 02-2216231

فرع دورا:
شارع يافا - مجمع كاظم الشريف التجاري
ص.ب. 2022
هاتف: 02-2281871, فاكس: 02-2281870

فرع بيت لحم:
شارع القدس الخليل
ص.ب. 633
هاتف: 02-2771370, فاكس: 02-2771371

فرع بيت لحم:
شارع المهد
ص.ب. 172
هاتف: 02-2767230, فاكس: 02-2767237

فرع طولكرم:
شارع الشهيد ياسر عرفات، عمارة كتانة
ص.ب. 63
هاتف: 09-2696980, فاكس: 09-2696981

فرع طولكرم:
وسط البلد، عمارة سمارة والأعرج، الحي الشمالي
ص.ب. 330
هاتف: 09-2676585, فاكس: 09-2676591

فرع سلفيت:
شارع المدينة المنورة، بالقرب من جامعة القدس المفتوحة, ص.ب. 55
هاتف: 09-2519225, فاكس: 09-2519205

المكاتب

مكتب بلدية نابلس:
نابلس، بلدية نابلس
هاتف: 09-2333484

مكتب ترست:
نابلس، شارع عمان
هاتف: 09-2380802

مكتب محكمة الخليل:
الخليل، محكمة الخليل
هاتف: 02-2255420

مكتب محكمة دورا:
دورا، محكمة دورا
هاتف: 02-2285328

مكتب محكمة رام الله:
رام الله والبيرة، محكمة رام الله
هاتف: 02-2422251

مكتب محكمة سلفيت:
سلفيت، محكمة سلفيت
هاتف: 09-2565847

مكتب محكمة طولكرم:
طولكرم، محكمة طولكرم
هاتف: 09-2689580

مكتب محكمة قلقيلية:
قلقيلية، محكمة قلقيلية
هاتف: 09-2930778

مكتب محكمة نابلس:
نابلس، محكمة نابلس
هاتف: 09-2330405

مكتب محكمة يطا:
يطا، محكمة يطا
هاتف: 02-2277207

شبكة الصراف الآلي

محافظة رام الله والبيرة:

- فرع الماصيون، مبنى البنك الوطني، بجانب ميدان محمود درويش
- فرع الميدان، ميدان ياسر عرفات، رام الله
- فرع رام الله، شارع الإرسال، عمارة الماسة
- دير جرير، مقر فرع دير جرير، الشارع الرئيسي
- بلازا مول، البيرة، البالوع
- سوبرماركت الجاردنز، حي الطيرة
- محطة عطاري وعليان للمحروقات، المنطقة الصناعية، شارع بيتونيا
- محطة السويس للمحروقات، شارع رام الله - القدس
- بيرزيت، سوبر ماركت حرب، الشارع الرئيسي
- مقر شركة جوال، البيرة، البالوع
- شارع السهل، رام الله التحتا، مقابل محمص عودة
- فرع سنجل: شارع البلدية
- فرع رام الله التحتا، شارع برلين
- فرع روابي، المركز التجاري

محافظة القدس:

- فرع الرام، بجانب استاد فيصل الحسيني
- فرع ضاحية البريد، بيت حنينا
- فرع حزما، الشارع الرئيسي
- فرع العيزرية، دوار الإسكان

محافظة بيت لحم:

- فرع بيت لحم، شارع القدس – الخليل
- فرع بيت لحم، شارع المهد
- شارع المهد، مقابل قاعات نيسان
- بيت جالا، مقابل بلدية بيت جالا
- بيت ساحور، سوق الشعب

محافظة الخليل

- فرع الخليل، شارع السلام
- سوبرماركت برافو، شارع عين سارة
- فرع دورا، شارع يافا

محافظة اريحا:

- محطة الهدى للمحروقات، الشارع الرئيسي

محافظة نابلس:

- فرع نابلس، شارع عمان، عمارة ترست
- رفيديا، مقر فرع رفيديا - الشارع الرئيسي
- المجمع التجاري، وسط البلد
- عقربا، مقر فرع عقربا، وسط البلد
- صراف مستشفى النجاح الوطني الجامعي

محافظة جنين:

- فرع جنين، مجمع ابو السباع التجاري
- عرابة، مقر فرع عرابة
- حرم الجامعة العربية الأمريكية
- فرع جنين، شارع الناصرة، عمارة سعد الدين خلف

محافظة طولكرم:

- فرع طولكرم، عمارة كتانة
- فرع طولكرم، وسط البلد، عمارة سمارة والأعرج، الحي الشمالي

محافظة سلفيت:

- فرع سلفيت، شارع المدينة المنورة، بالقرب من جامعة القدس المفتوحة

شكل وآلية إيصال المعلومة للمساهمين

- توزيع التقرير السنوي للمساهمين من خلال مقر الإدارة العامة وفروع البنك في المناطق المختلفة وكذلك من خلال البريد.
- من خلال الموقع الإلكتروني للبنك، حيث يتم نشر البيانات والتقارير الإدارية والمالية.
- من خلال الموقع الإلكتروني للسوق المالي الفلسطيني وموقع هيئة سوق رأس المال، حيث يتم الإفصاح عن البيانات المالية بشكل ربع سنوي ونصف سنوي وسنوي.
- من خلال الإعلان في الصحف المحلية.
- من خلال وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.

للمزيد من الاستفسار يمكنكم التواصل مع قسم شؤون المساهمين في البنك الوطني من خلال التالي:

البنك الوطني - الإدارة العامة
رام الله - الماصيون - ميدان محمود درويش
هاتف : 02-2946090 داخلي 9022
فاكس : 02-2946116
البريد الالكتروني : IR@TNB.PS

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى مساهمي شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة

إرنست ويونغ
صندوق بريد ١٣٧٣
الطابق السابع
مبنى باديكو هاوس - الماصيون
رام الله – فلسطين

هاتف : ٢٢٤٢١٠١١ ٩٧٠+
فاكس: ٢٢٤٢٢٣٢٤ ٩٧٠+
www.ey.com

نبني عالماً أفضل للعمل

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية الموحدة لشركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة وشركاته التابعة (البنك) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ وأداءه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك المهني للمحاسبين، بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية الموحدة في فلسطين، وقد التزمنا بمسؤولياتنا المهنية الأخرى وفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني للمجلس. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر أهمية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية الموحدة لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم تقديم وصف حول كيفية دراسة كل أمر من الأمور المشار إليها أدناه ضمن إجراءات التدقيق.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	
أمر التدقيق الهام	إجراءات التدقيق لمواجهة أمر التدقيق الهام
تعتبر عملية تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لذمم العملاء والتسهيلات الائتمانية وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) مهمة ومعقدة وتتطلب الكثير من الاجتهاد. يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) استخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب من ادارة البنك استخدام الكثير من الافتراضات والتقديرات حول تحديد كل من توقيت وقيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة بالإضافة الى تطبيق الاجتهاد لتحديد مدخلات عملية قياس التدني بما في ذلك تقييم الضمانات وتحديد تاريخ التعثر. نظرا لأهمية الاحكام المطبقة في معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) والتعرضات الائتمانية التي تشكل جزءاً رئيسيا من موجودات البنك تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة من مخاطر التدقيق الهامة. بلغ اجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنك ٩٨٩,٨٢٩,٨١١ دولار أمريكي ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ٤٣,٧٤٤,٤٧٣ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢. إن السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاح عن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وإدارة مخاطر الائتمان مفصلة في إيضاحات رقم (٣ و٨ و٣٧ و٤٤) في القوائم المالية الموحدة.	تضمنت اجراءات تدقيقنا تقييم ضوابط إجراءات منح وتسجيل ومراقبة الذمم والتسهيلات الائتمانية وعملية قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك متطلبات سلطة النقد الفلسطينية للتحقق من فعالية الضوابط الرئيسية المعمول بها والتي تحدد تدني الذمم والتسهيلات الائتمانية والمخصصات المطلوبة مقابلها. كما تضمنت إجراءاتنا المتعلقة باختبار الضوابط تقييم ما إذا كانت الضوابط الرئيسية في العمليات المذكورة أعلاه قد تم تصميمها وتطبيقها وتنفيذها بشكل فعال بالإضافة لإجراءات لتقييم ما يلي: – سياسة البنك الخاصة بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). – الافتراضات والأحكام الرئيسية المتعلقة بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتعريف التعثر واستخدام مدخلات الاقتصاد الكلي للتحقق من أن مبالغ الخسائر الائتمانية المتوقعة المسجلة تعكس جودة الائتمان الأساسية واتجاهات الاقتصاد الكلي. – مدى ملاءمة مراحل التصنيف. – مدى ملاءمة عملية تحديد التعرض الائتماني عند التعثر، بما في ذلك النظر في التدفقات النقدية الناتجة عن التسديد والعمليات الحسابية الناتجة عنها. – مدى ملاءمة احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر للمراحل المختلفة. – مدى ملاءمة وموضوعية التقييم الداخلي للتسهيلات. – صحة وملاءمة عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. – التسهيلات التي تم تحويلها بين المراحل، وأسس تقيم مدى حدوث ارتفاع في مستوى المخاطر للتسهيلات من ناحية التوقيت بالإضافة الى التدهور في جودة الائتمان. – عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات بشكل فردي بالإضافة الى فهم اخر التطورات للتمويل من ناحية التدفقات النقدية وإذا كان هناك أي جدولة او هيكلة. – إجراءات تقييم الضمانات وفقاً لقواعد التقييم المعتمدة من قبل البنك – قمنا بتقييم الافصاحات في القوائم المالية الموحدة لضمان ملاءمتها مع معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩).

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٢

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٢ غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات. ان الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. من المتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٢ لاحقا لتاريخ تقريرنا حول القوائم المالية الموحدة. ان رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأننا لا نبدي اي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

ان مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عند الحصول عليها، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهريا مع القوائم المالية الموحدة او من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية الموحدة.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة، عند إعداد القوائم المالية الموحدة، عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار في أعماله مستقبلاً كمنشأة مستمرة والإفصاح، إذا تطلب الأمر ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وإعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الاستمرارية، إلا إذا كانت نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عند عدم وجود أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الموحدة.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأً جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط، ويتم اعتبارها جوهرية إذا كانت، منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يفوق ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ وتزوير وحذف متعمد وتأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة حسب الظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات التي قامت بها الإدارة.

- التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى نتيجة حول ما إذا كان هناك شك جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوك كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هنالك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية الموحدة ذات الصلة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن نتائج التدقيق تعتمد على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في اعماله كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق البنك لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للبنك، ونحن المسؤولون عن رأينا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد مجلس الإدارة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والإفصاح لهم عن كافة العلاقات والامور الاخرى التي من الممكن ان تؤثر على استقلاليتنا، بالإضافة الى الإجراءات المتخذة وسبل الحماية المتبعة لإزالة أي تهديد للاستقلالية ولضمان حمايتها من المخاطر إن لزم الأمر.

من تلك الأمور التي يتم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، يتم تحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ وهي التي تمثل أمور التدقيق الهامة، ونقوم بوصف هذه الأمور في تقرير التدقيق إلا إذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الأمر، أو، في حالات نادرة جداً، عندما نرتئي عدم الافصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا لأن العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

إرنست ويونغ – الشرق الأوسط
رخصة رقم ٢٠١٢/٢٠٦

إرنست ويونغ
عبد الكريم محمود
رخصة رقم ٢٠١٧/١٠١

٢١ آذار ٢٠٢٣
رام الله – فلسطين

شركة البنك الوطني
المساهمة العامة المحدودة

القوائم المالية الموحدة

31 كانون الأول 2022

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2022

	إيضاح	31 كانون الأول 2022 دولار أمريكي	31 كانون الأول 2021 دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	5	234,756,606	290,606,441
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6	205,445,739	319,725,002
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	7	336,000	1,487,573
تسهيلات ائتمانية مباشرة	8	934,068,830	879,617,049
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	9	7,148,340	17,706,139
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10	40,286,684	25,674,745
استثمار في شركة حليفة	11	50,240,259	48,090,281
عقارات وآلات ومعدات	12	20,946,235	19,824,277
حق استخدام الموجودات	13	6,000,996	6,826,148
مشاريع تحت التنفيذ	14	273,695	269,695
موجودات غير ملموسة	15	3,849,183	5,079,498
موجودات ضريبية مؤجلة	16	4,709,866	4,163,823
موجودات أخرى	17	24,255,119	11,688,938
مجموع الموجودات		1,532,317,552	1,630,759,609
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	18	67,636,451	147,387,483
ودائع العملاء	19	1,133,202,691	1,139,385,865
تأمينات نقدية	20	75,610,768	72,122,853
أموال مقترضة	21	20,379,457	51,005,307
قروض مساندة	22	31,000,000	35,000,000
مخصصات متنوعة	23	6,581,214	6,326,286
مخصصات الضرائب	24	4,720,244	1,281,190
مطلوبات عقود الايجار	25	5,907,210	6,715,176
مطلوبات أخرى	26	22,655,355	25,790,641
مجموع المطلوبات		1,367,693,390	1,485,014,801
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	1	113,100,000	104,553,948
علاوة إصدار	27	17,770,333	17,770,333
احتياطي إجباري	28	7,786,540	6,086,418
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	28	3,484,033	4,085,562
احتياطي التقلبات الدورية	28	5,216,291	5,216,291
احتياطي القيمة العادلة	9	(2,262,093)	(2,033,671)
أرباح مدورة		19,529,058	10,065,927
صافي حقوق الملكية		164,624,162	145,744,808
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		1,532,317,552	1,630,759,609

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

	إيضاح	2022 دولار أمريكي	2021 دولار أمريكي
الفوائد الدائنة	29	59,001,169	58,144,977
الفوائد المدينة	30	(17,366,084)	(23,376,010)
صافي إيرادات الفوائد		41,635,085	34,768,967
صافي إيرادات التمويل والاستثمار	31	-	24,294,044
صافي إيرادات العمولات	32	7,491,592	11,848,325
صافي إيرادات الفوائد والعمولات والتمويل والاستثمار		49,126,677	70,911,336
أرباح عملات أجنبية		9,005,796	8,326,980
صافي أرباح محفظة موجودات مالية	33	1,428,405	1,727,158
حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة	11	3,803,069	1,957,443
إيرادات أخرى	34	3,315,934	3,581,591
إجمالي الدخل		66,679,881	86,504,508
المصروفات			
نفقات الموظفين	35	22,978,764	30,067,791
مصاريف تشغيلية أخرى	36	13,352,422	17,970,912
إستهلاكات وإطفاءات	12و13 و15	6,173,524	7,437,024
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	37	4,593,553	11,954,142
خسائر تدني استثمارات عقارية		-	694,156
مخصص قضايا	23	-	195,970
غرامات سلطة النقد الفلسطينية	38	-	20,000
إجمالي المصروفات		47,098,263	68,339,995
ربح السنة قبل الضرائب		19,581,618	18,164,513
مصروف الضرائب	24	(2,580,400)	(4,241,777)
ربح السنة		17,001,218	13,922,736
ويعود إلى:			
مساهمي البنك		17,001,218	8,500,085
جهات غير مسيطرة		-	5,422,651
		17,001,218	13,922,736
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك	39	0,15	0,09

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ربح السنة	17,001,218	13,922,736
بنود الدخل الشامل الأخرى		
بنود لن يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في فترات لاحقة:		
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية	2,025,728	5,230,890
حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى لشركات حليفة	(147,592)	173,591
إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى	1,878,136	5,404,481
صافي الدخل الشامل للسنة	18,879,354	19,327,217
ويعود إلى:		
مساهمي البنك	18,879,354	13,348,320
جهات غير مسيطرة	-	5,978,897
	18,879,354	19,327,217

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

	رأس المال المدفوع	علاوة إصدار	احتياطيات				أرباح مدورة	صافي حقوق ملكية مساهمي البنك	حقوق جهات غير مسيطرة	صافي حقوق الملكية
			إجباري	مخاطر مصرفية عامة	التقلبات الدورية	القيمة العادلة				
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2022										
الرصيد في بداية السنة	104,553,948	17,770,333	6,086,418	4,085,562	5,216,291	(2,033,671)	10,065,927	145,744,808	-	145,744,808
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	17,001,218	17,001,218	-	17,001,218
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	1,878,136	-	1,878,136	-	1,878,136
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	1,878,136	17,001,218	18,879,354	-	18,879,354
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	(2,106,558)	2,106,558	-	-	-
توزيعات أرباح أسهم (إيضاح رقم 1)	8,503,653	-	-	-	-	-	(8,503,653)	-	-	-
تحويلات	42,399	-	-	-	-	-	(42,399)	-	-	-
المحول الى الاحتياطيات	-	-	1,700,122	(601,529)	-	-	(1,098,593)	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	113,100,000	17,770,333	7,786,540	3,484,033	5,216,291	(2,262,093)	19,529,058	164,624,162	-	164,624,162
31 كانون الأول 2021										
الرصيد في بداية السنة	91,764,707	17,770,333	5,236,409	4,085,562	5,216,291	(6,881,906)	2,296,925	119,488,321	101,456,699	220,945,020
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	8,500,085	8,500,085	5,422,651	13,922,736
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	4,848,235	-	4,848,235	556,246	5,404,481
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	4,848,235	8,500,085	13,348,320	5,978,897	19,327,217
استبعاد شركة تابعة (إيضاح 4)	-	-	-	-	-	-	118,926	118,926	(107,435,596)	(107,316,670)
زيادة رأس المال (إيضاح 1)	12,789,241	-	-	-	-	-	-	12,789,241	-	12,789,241
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	850,009	-	-	-	(850,009)	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	104,553,948	17,770,333	6,086,418	4,085,562	5,216,291	(2,033,671)	10,065,927	145,744,808	-	145,744,808

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

	إيضاح	2022 دولار أمريكي	2021 دولار أمريكي
أنشطة التشغيل			
ربح السنة قبل الضرائب		19,581,618	18,164,513
تعديلات:			
إستهلاكات وإطفاءات	12و13 و15	6,173,524	7,437,024
أرباح محفظة موجودات مالية	33	(1,428,405)	(1,727,158)
حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة	11	(3,803,069)	(1,957,443)
فوائد على عقود الإيجار	25	239,997	381,275
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، بالصافي	37	4,593,553	11,954,142
أرباح ناتجة عن تقييم وديعة بسعر فائدة أقل من السعر السوقي		-	408,572
أرباح ناتجة عن تعديلات على تمويلات ائتمانية لشركة تابعة		-	(1,708,220)
مخصصات متنوعة	23	1,477,467	2,808,966
خسائر بيع عقارات والات ومعدات		10,479	-
مخصص تدني استثمارات عقارية		-	694,156
بنود أخرى غير نقدية		225,289	404,626
		27,070,453	36,860,453
التغير في الموجودات والمطلوبات:			
أرصدة مقيدة السحب لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		10,257,538	(16,473,390)
احتياطي إلزامي نقدي لدى سلطة النقد الفلسطينية		1,591,427	(40,828,086)
تسهيلات إئتمانية مباشرة		(59,057,134)	40,644,301
موجودات أخرى		(12,234,481)	22,527,297
ودائع العملاء		(5,718,965)	134,661,951
تأمينات نقدية		3,487,915	(20,060,011)
مطلوبات أخرى		(3,135,286)	10,534,488
صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة التشغيل قبل الضرائب والمخصصات المدفوعة		(37,738,533)	167,867,003
ضرائب مستردة (مدفوعة)		312,611	(4,388,404)
دفعات مخصصات متنوعة		(1,222,539)	(3,271,828)
صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة التشغيل		(38,648,461)	160,206,771
أنشطة الاستثمار			
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر		32,607,289	(5,620,452)
شراء عقارات وآلات ومعدات		(3,993,831)	(1,264,078)
بيع عقارات وآلات ومعدات		33,518	87,276
مشاريع تحت التنفيذ		(4,000)	(183,127)
شراء موجودات غير ملموسة		(1,338,644)	(723,213)
بيع في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		3,170,945	-
شراء في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		(1,669,929)	-
صافي التغير في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل		12,583,527	(5,480,326)
شراء في الموجودات المالية بالكلفة المطفأة		(14,994,970)	(20,691,834)
إستحقاق الموجودات المالية بالكلفة المطفأة		-	14,981,217
استبعاد شركة تابعة		-	(363,360,810)
توزيعات أرباح نقدية مقبوضة		2,321,461	1,617,224
صافي النقد من (المستخدم في) أنشطة الاستثمار		28,715,366	(380,638,123)
أنشطة التمويل			
عقود إيجار مدفوعة		(1,507,871)	(2,469,775)
دفعات على حساب رفع رأسمال		-	12,789,241
قروض مساندة		(4,000,000)	(5,000,000)
أموال مقترضة		(30,625,850)	(29,908,871)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		(36,133,721)	(24,589,405)
النقص في النقد وما في حكمه		(46,066,816)	(245,020,757)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		299,589,824	544,610,581
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	40	253,523,008	299,589,824
فوائد مدفوعة		17,669,586	22,586,146
فوائد مقبوضة		54,592,091	56,606,915

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2022

1. عـام

تأسست شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة (البنك) في عام 2005 في مدينة رام الله تحت إسم بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة كشركة مساهمة عامة محدودة تحت رقم (562601146) ومركزها الرئيسي في مدينة رام الله – فلسطين.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية المتعلقة بنشاطه في إطار القوانين سارية المفعول في فلسطين من خلال مركزه الرئيسي وفروعه الأربعة والعشرون ومكاتبه الإحدى عشر المنتشرة في المدن الفلسطينية الرئيسية، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية العادية يقوم البنك أيضا بتمويل الاحتياجات المالية لقطاع المشاريع الصغيرة وغيرها من المشاريع.

قررت الهيئة العامة غير العادية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 تموز 2021 رفع رأس مال البنك المدفوع بنسبة 15%، ورفع رأس المال المصرح به من 100 مليون دولار أمريكي إلى 110 مليون دولار أمريكي بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم. بلغ رأسمال البنك المكتتب به والمدفوع كما في 31 كانون الأول 2021 مبلغ 104,553,948 دولار أمريكي بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم.

كما وقررت الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 15 أيار 2022 رفع رأس المال المصرح به من 110 مليون دولار أمريكي إلى 115 مليون دولار أمريكي، والمصادقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح كأسهم مجانية على المساهمين بنسبة 8,13% من رأس المال المدفوع ليصل رأس المال إلى 113,100,000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2022.

بلغ عدد موظفي البنك (718) و(704) موظف كما في 31 كانون الأول 2022 و2021، على التوالي.

تم إقرار القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2022 من قبل مجلس إدارة البنك بتاريخ 27 شباط 2023 .

2. القوائم المالية الموحدة

تمثل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية لشركة البنك الوطني وشركاته التابعة (البنك) كما في 31 كانون الأول 2022.

تم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة التي تتمثل في الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات (الشركة الوطنية) وشركة وطن الاستثمارية مع القوائم المالية للبنك على أساس تجميع كل بند من موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال البنك مع بنود موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال الشركات التابعة منذ تاريخ الإستحواذ، بعد استبعاد كافة أرصدة الحسابات الجارية والمعاملات فيما بين البنك والشركات التابعة.

إن السنة المالية للشركات التابعة هي ذات السنة المالية للبنك وعند الضرورة يقوم البنك بإجراء تعديلات لتتوافق السياسات المتبعة في الشركات التابعة مع السياسات المحاسبية للبنك.

إن نسب ملكية البنك في رأسمال شركاته التابعة كما يلي:

	بلد المنشأ والأعمال	نسبة الملكية %		رأس المال المكتتب دولار أمريكي	
		2022	2021	2022	2021
الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات	فلسطين	100	100	74,000,000	74,000,000
شركة وطن الاستثمارية	فلسطين	100	100	110,000	110,000

3. السياسات المحاسبية

3. 1 أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة كما في 31 كانون الأول 2022. تتحقق السيطرة عند امتلاك البنك للحق، أو يكون معرض، لعوائد متغيرة ناتجة عن استثماره بالشركات المستثمر بها وأن يكون للبنك أيضاً القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه في الشركات التابعة.

تتحقق سيطرة البنك على الشركات المستثمر فيها فقط إذا كان البنك لديه:

- النفوذ على الشركات المستثمر فيها (الحقوق القائمة تعطي البنك القدرة على توجيه نشاطات الشركات المستثمر فيها)
- عندما يكون البنك له القدرة والحق في التأثير على العوائد نتيجة سيطرته على الشركات المستثمر بها
- للبنك القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه على هذه الشركات.

يقوم البنك بإعادة تقييم قدرته على السيطرة في الشركات المستثمر بها في حال وجود حقائق أو ظروف تدل على تغير في أحد العناصر الثلاث لإثبات السيطرة المذكورة أعلاه. يبدأ توحيد القوائم المالية للشركات التابعة عند حصول البنك على السيطرة وينتهي التوحيد عند فقدانه للسيطرة على شركاته التابعة. يتم إضافة الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف للشركات التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو التي تم التخلص منها خلال السنة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ الحصول على السيطرة وحتى تاريخ فقدانها. يتم تسجيل أثر التغير في نسبة الملكية في الشركات التابعة (دون فقدان السيطرة عليها) كمعاملات بين المالكين.

تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والأرباح والخسائر غير المتحققة الناتجة عن المعاملات بين البنك وشركاته التابعة وتوزيعات الأرباح بالكامل.

يتم قيد حصة حقوق الجهات غير المسيطرة من الخسائر حتى لو كان هنالك عجز في رصيد حقوق الجهات غير المسيطرة.

في حال فقدان البنك السيطرة على الشركات التابعة يتم استبعاد الموجودات (بما فيها الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة والقيمة الدفترية لحقوق الجهات غير المسيطرة، ويتم قيد الفائض أو العجز من الاستبعاد في قائمة الدخل الموحدة. يتم قيد أي استثمار متبقي بالقيمة العادلة.

3. 2 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

يلتزم البنك بالقوانين المحلية النافذة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى التي تظهر بالقيمة العادلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة.

إن الدولار الأمريكي هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل عملة الأساس للبنك.

3. 3 التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للبنك كانت متفقة مع تلك التي تم استخدامها لإعداد القوائم المالية الموحدة في السنة السابقة باستثناء قيام البنك بتطبيق بعض التعديلات على معيار التقارير المالية الدولية والتي أصبحت نافذة المفعول اعتباراً من 1 كانون الثاني 2022 كما هو مبين أدناه:

إشارة الى الإطار المفاهيمي - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار 2020 بإصدار تعديلات على المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (3) اندماج الأعمال - إشارة الى الإطار المفاهيمي. تحل هذه التعديلات محل الإشارة الى الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية والذي صدر في عام 1989 ومع الإشارة الى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية والذي صدر في اذار 2018 دون تغيير جوهري على متطلبات الإطار المفاهيمي.

كما أضاف المجلس استثناء لمبدأ الاعتراف بالمعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (3) لتجنب إمكانية ظهور أرباح أو خسائر «اليوم الثاني» (Day 2) للمطلوبات والالتزامات المحتملة المشمولة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) أو تفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (21) في حال تم تكبدها بشكل منفصل.

في الوقت ذاته قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية على المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (3) للأصول المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

لم يكن لهذه التعديلات أي أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار 2020 بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني والذي يمنع المنشئات من تخفيض كلفة الممتلكات والآلات والمعدات بقيمة المبالغ المتحصلة من بيع منتج تم انتاجه في الفترة خلال إحضار الموجودات إلى الموقع وتجهيزها للحالة اللازمة للعمل بالطريقة المقصودة التي تحددها الإدارة. وفقاً لذلك يجب على المنشأة الاعتراف بالمبالغ المتحصلة من بيع هذه المنتجات وتكلفة إنتاجها في قائمة الأرباح والخسائر.

لم يكن لهذه التعديلات أي أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

العقود الخاسرة – كلفة التزامات العقود - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار 2020 بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37) والتي تحدد التكاليف التي يجب على المنشأة ان تأخذها بعين الاعتبار عند تقييم ما اذا كان العقد خاسر او سينتج عنه خسارة. تعرف العقود الخاسرة بأنها العقود التي تتجاوز تكلفتها التي لا يمكن تفاديها للوفاء بالتزاماتها، المنافع الاقتصادية المتوقع الحصول عليها بموجب هذه العقود.

تطبق التعديلات طريقة «التكلفة المباشرة». ان التكاليف المباشرة المتعلقة بعقود بيع البضائع أو الخدمات تتضمن كلا من التكاليف الإضافية والتكاليف الموزعة المتعلقة بأنشطة العقد بشكل مباشر. لا تتعلق المصاريف الادارية والعمومية بالعقود بشكل مباشر ولذلك يتم استبعادها إلا إذا تم تحميلها الى الطرف الاخر بموجب شروط العقد.

تم تطبيق هذه التعديلات على العقود التي لم يتم الوفاء بجميع شروطها كما في بداية السنة المالية وفقاً لمتطلبات التعديلات.

لم يكن لهذه التعديلات أي أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية – اختبار '10%' لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

كجزء من التحسينات على معالجة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأعوام من 2018-2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلًا على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9). يوضح التعديل الرسوم التي يأخذها البنك بعين الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت شروط المطلوبات المالية

الجديدة أو المعدلة تختلف اختلافًا جوهريًا عن شروط المطلوبات المالية الأصلية. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

3. 4 معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية الموحدة مدرجة أدناه، وسيقوم البنك بتطبيق هذه المعايير والتعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) عقود التأمين

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في أيار من عام 2017 معيار التقارير المالية الدولي رقم (17) عقود التأمين نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والايضاحات المتعلقة بعقود التأمين. وما أن سري، يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) عقود التأمين الصادر في عام 2005. ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة. تسري استثناءات محدودة لنطاق التطبيق. يوفر الإطار العام للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) نموذج محاسبي لعقود التأمين يكون أكثر فائدة واتساقًا لشركات التأمين. على عكس المتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4)، والتي تعتمد إلى حد كبير على سياسات المحاسبة المحلية السابقة، يوفر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) نموذجًا شاملاً لعقود التأمين حيث يغطي جميع الجوانب المحاسبية ذات الصلة. جوهر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) هو النموذج العام، ويكمله:

- تطبيق محدد للعقود مع ميزات المشاركة المباشرة (نهج الرسوم المتغيرة)،
- نهج مبسط (نهج تخصيص الأقساط) بشكل أساسي للعقود قصيرة الأجل.

سيتم تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي اعتبارا من 1 كانون الثاني، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة أن المنشأة طبقت المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) و المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) قبل أو مع تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17). لا ينطبق هذا المعيار على البنك.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال كانون الثاني 2020 بإصدار تعديلات على فقرات (69) الى (76) من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات:

- تعريف "الحق لتأجيل التسوية"،
- الحق لتأجيل التسوية يجب ان يكون موجود في نهاية الفترة المالية،
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية المنشأة ممارسة حقها في التأجيل،
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024. يقوم البنك حالياً بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8)

في شباط من عام 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8) ، حيث قدم تعريفاً لـ «التقديرات المحاسبية». توضح التعديلات الفرق بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس والمدخلات لتطوير التقديرات المحاسبية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2023 وتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وبيان الممارسة رقم (2)

في شباط من عام 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (2) اتخاذ أحكام الأهمية النسبية، حيث تقدم إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام الأهمية النسبية على الإفصاحات عن السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسة المحاسبية التي تكون ذات منفعة أكبر من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية «الهامة» بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية «المادية» وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات بشأن الإفصاح عن السياسة المحاسبية.

سيتم تطبيق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2023 مع السماح بالتطبيق المبكر. نظرًا لأن التعديلات على بيان الممارسة رقم (2) تقدم إرشادات غير إلزامية حول تطبيق تعريف مصطلح جوهري على معلومات السياسة المحاسبية، فإن تاريخ سريان هذه التعديلات ليس ضرورياً.

يقوم البنك حالياً بتقييم تأثير التعديلات لتحديد تأثيرها على إفصاحات السياسة المحاسبية للبنك.

الضريبة المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال في شهر أيار 2021 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12، والتي تضيق نطاق استثناء الاعتراف الأولي بموجب معيار المحاسبة الدولي 12، بحيث لم يعد ينطبق على المعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة والخصم.

وينبغي تطبيق التعديلات على المعاملات التي تحدث في أو بعد بداية أقدم فترة مقارنة معروضة. بالإضافة إلى ذلك، في بداية أقرب فترة مقارنة مقدمة، يجب أيضاً الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل (بشرط توفر ربح كاف خاضع للضريبة) وإلتزام ضريبي مؤجل لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة المرتبطة بعقود الإيجار وإلغاء التزامات.

سيتم تطبيق هذه التعديلات للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2023 مع السماح بالتطبيق المبكر.

يقوم البنك حالياً بتقييم تأثير التعديلات لتحديد تأثيرها على إفصاحات السياسة المحاسبية للبنك.

4. ملخص لأهم السياسات المحاسبية

تحقق الإيرادات

طريقة معدل الفائدة الفعلية

وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية لكافة الأدوات المالية والأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تم تسجيلها بالتكلفة المطفأة. يتم اثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخرى وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9). إن معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي، التكلفة المطفأة للأصل) من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء، إضافة الى الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يعترف البنك بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك الدفعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان. يتم إثبات التعديلات كإضافة أو تخفيض للقيمة الدفترية للأصل في قائمة المركز المالي الموحد مع زيادة أو تخفيض الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

الفائدة والإيرادات والمصروفات المماثلة

لجميع الأدوات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة، وبالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر وبالقيمة العادلة خلال بنود الدخل الشامل الأخرى فإن الفائدة الدائنة والمدينة على هذه الادوات المالية تقيد بسعر الفائدة الفعلية.

إن عملية احتساب الفائدة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أية رسوم أو تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية.

عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تدني القيمة، فإنه يستمر احتساب قيمة إيراد الفوائد باستخدام سعر الفائدة المعمول به لخصم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.

عمولات ورسوم دائنة

يمكن تقسيم الرسوم الدائنة الى الفئتين التاليتين:

1. رسوم دائنة تم تحصيلها من خلال خدمات تم تقديمها على مدة زمنية محددة:

مخصص الخدمات المأخوذ مقابل الرسوم المتحققة خلال مدة زمنية محددة يتم احتسابه للفترة ذاتها. هذه الرسوم تشمل عمولات دائنة، الثروة الخاصة، رسوم إدارة الموجودات ورسوم الوصاية والإدارة الأخرى.

2. الرسوم الدائنة التي تشكل جزء لا يتجزأ من الأدوات المالية:

تشمل الرسوم التي يعتبرها البنك جزء لا يتجزأ من الأدوات المالية ما يلي:

رسوم منح القروض، رسوم الالتزام بالقروض التي من المحتمل ان يتم استغلالها والرسوم الائتمانية ذات الصلة الأخرى.

الأدوات المالية - الاعتراف الأولي

تاريخ الاعتراف

يتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء القروض والسلف للعملاء والأرصدة المستحقة للعملاء في تاريخ المعاملة، أي التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية: مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين أو اتفاقيات في السوق. يتم إثبات القروض والسلف للعملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء، ويعترف البنك بالأرصدة المستحقة للعملاء عند تحويل الأموال إلى البنك.

القياس الأولي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف الأولي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال الخاص بإدارة الأدوات. يتم قياس الأدوات المالية مبدئيًا بقيمتها العادلة، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بحيث يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملات من المبلغ. يتم قياس الذمم المدينة التجارية بسعر الصفقة. عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عن سعر المعاملة عند الإثبات المبدئي، يقوم البنك باحتساب ربح أو خسارة «اليوم الأول» كما هو موضح أدناه.

اليوم الأول للربح أو الخسارة

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند نشأتها، وتعتمد القيمة العادلة على أسلوب تقييم باستخدام مدخلات فقط يمكن ملاحظتها في معاملات السوق، يقوم البنك بتسجيل الفرق ما بين سعر المعاملة والقيمة العادلة في صافي الدخل للبنك. في الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى نماذج لا يمكن ملاحظة بعض مدخلاتها، يتم تأجيل اثبات الفرق ما بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ويتم لاحقاً للاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة فقط عندما تصبح المدخلات قابلة للملاحظة، أو عند الغاء الاعتراف بالأداة المالية.

فئات القياس للموجودات والمطلوبات المالية

يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية (أدوات الدين) على أساس نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية، ويتم قياسها:

- بالكلفة المطفأة
- بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يقوم البنك بتصنيف وقياس محفظته التجارية ومشتقاته المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. ويتاح للبنك تصنيف الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا أدى ذلك إلى الغاء أو التقليص بشكل جوهري من حالات عدم الثبات في القياس أو الاعتراف.

يتم قياس المطلوبات المالية، عدا عن التزامات القروض والضمانات المالية، بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يتم الاحتفاظ بها لغايات المتاجرة والمشتقات المالية.

الموجودات والمطلوبات المالية

يقوم البنك فقط بقياس المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية

الأخرى بالكلفة المطفأة في حال تحقق الشرطين التاليين معاً:

- الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج الاعمال بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تحدد تواريخ التدفقات النقدية التي تعتبر مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة للمبلغ القائم.

تفاصيل هذه الشروط مبينة أدناه.

تقييم نموذج الأعمال

يقوم البنك بتحديد نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس على أفضل وجه كيفية إدارة الموجودات المالية لتحقيق أهدافها التجارية.

لا يتم تقييم نموذج العمل الخاص بالبنك على أساس كل أداة على حدة، ولكن يتم تقييمه على مستوى المحفظة المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وابلاغها للعاملين الرئيسين في إدارة المنشأة
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال)، والطريقة التي يتم بها إدارة هذه المخاطر
- الطريقة التي يتم بها تعويض مديري الاعمال (على سبيل المثال، إذا كان التعويض بناء على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة)
- التكرار المتوقع لتقييم البنك، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قيمة وتوقيت البيع.

يعتمد تقييم نموذج الاعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات «الحالة الأسوأ» أو «الحالة تحت الضغط» بعين الاعتبار.

في حال تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأساسية للبنك، لا يقوم البنك بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكنها تقوم بأخذ هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم شرائها حديثًا للفترات اللاحقة.

اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة فقط

كخطوة لاحقة بعد عملية التصنيف للأدوات المالية، يقوم البنك بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تجتاز اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة.

يعرّف «أصل الدين» لغرض هذا الاختبار بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الأعتراف الأولي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، تسديد دفعات لأصل الدين أو إطفاء علاوة / خصم).

إن أهم عناصر الفوائد في اتفاقيات القروض تتمثل في القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان. لغايات تقييم اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة، يقوم البنك بتطبيق أحكام واعتماد عوامل ذات صلة مثل العملات للموجودات المالية المحددة، والفترة التي يتم فيها تحديد سعر الفائدة.

من جانب أخر، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تزيد من الحد من التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة باتفاقيات الإقراض الأساسية إلى وجود تدفقات نقدية تعاقدية ضمن مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة على المبلغ المستحق. في مثل هذه الحالات، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

مشتقات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

المشتقات المالية هي أدوات مالية، أو عقود اخرى، يتوفر فيه الخصائص الثلاث التالية:

- تتغير قيمته نتيجة التغير في سعر الفائدة المحدد، سعر الأداة المالية، سعر السلعة، سعر الصرف الأجنبي، مؤشر الأسعار، أو التصنيف الائتماني ومؤشر الائتمان، أو اي متغيرات أخرى، شريطة أن يكون ذلك، في حالة وجود متغير غير مالي غير محدد لطرف في العقد.
- لا تتطلب استثمار مبدئي، او استثمار مبدئي بمبلغ أقل من المتوقع لأية عقود يتوقع أن يكون لها نفس الأثر لعناصر السوق.
- يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي لاحق.

يدخل البنك بمعاملات مشتقات مالية مع عدة أطراف، وتشمل عقود مقايضة لأسعار الفائدة، وعقود آجلة وعقود مقايضة العملات. يتم تسجيل المشتقات بالقيمة العادلة وتسجل كأصل عندما تكون قيمتها العادلة موجبة وتسجل كالتزام عندما تكون قيمتها العادلة سالبة. تدرج التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية في صافي الدخل ما لم يتم تطبيق محاسبة التحوط.

أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتطبيق هذه الأدوات بموجب المعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) لأدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى عند تحقق الشروط التالية:

- إذا كانت تلك الموجودات المالية (أدوات الدين) محتفظاً بها وفقاً لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض تحصيل التدفقات النقدية المتعاقد عليها وبيع الموجودات المالية.
- إذا كان ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية مواعيد محددة لتدفقات نقدية متمثلة حصرياً بأصل مبلغ الدين غير المسدد والفوائد المترتبة عليه.

يتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخرى بالقيمة العادلة ويتم تسجيل الأرباح أو الخسائر من التغير في القيمة العادلة التي تم الاعتراف بها في قائمة بنود الدخل الشامل الآخرى. يتم إثبات إيرادات الفوائد والتغير في سعر العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة المتبعة في الموجودات المالية التي يتم قياسها بالكلفة المطفأة.

عندما يحتفظ البنك بأكثر من استثمار في نفس المنشأة، يتم استبعادها على أساس الوارد أولاً - صادر أولاً. في حالة إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في بنود الدخل الشامل الآخرى إلى قائمة الدخل الموحدة.

أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخرى

بعد الاعتراف الاولي، يتاح للبنك خيار تصنيف، في بعض الأحيان، بعض استثماراته في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخرى عندما تستوفي متطلبات حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الأدوات المالية: العرض - والتي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم تدوير الأرباح أو الخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى قائمة الدخل الموحدة. يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات حق الدفع، مالم يكن المتحصل من التوزيعات لاسترداد جزء من كلفة الأدوات، في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالأرباح في بنود الدخل الشامل الأخرى، ولا تخضع لتقييم انخفاض القيمة.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغير بالقيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة باستثناء إذا كان التغير بالقيمة العادلة للمطلوبات المالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر نتيجة التغير بمخاطر الائتمان للبنك. يتم تسجيل هذه التغيرات في القيمة العادلة في الاحتياطي الائتماني الخاص من خلال الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تدويرها إلى قائمة الدخل الموحدة.

يتم إثبات إيرادات الفوائد المتحققة أو المتكبدة من الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في إيرادات أو مصروفات الفوائد، باستخدام سعر الفائدة الفعلي، مع الأخذ بعين الاعتبار أي علاوة/ خصم وتكاليف المعاملة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية. يجب قياس الفوائد المتحققة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام أسعار الفائدة التعاقدية. يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات الحق في السداد.

الضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة

يقوم البنك بإصدار ضمانات مالية وخطابات ائتمان وسقوف للقروض. ويتم اثبات الضمانات المالية (ومخصصاتها) مبدئياً في البيانات المالية بالقيمة العادلة لاحقاً للاعتراف المبدئي بما فيها العلاوات المستلمة. يقوم البنك بإثبات التزامات الضمانات بالمبلغ الأعلى المعترف به ناقص الإطفاء المتراكم المعترف به في بنود الدخل الشامل الأخرى ضمن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتم إثبات العلاوات المستلمة في بنود الدخل الشامل الأخرى بصافي إيرادات الرسوم والعمولات على أساس القسط الثابت على مدة الضمان.

يلتزم البنك بتحديد شروط محددة للقروض بالسقوف الغير المستغلة وخطابات الاعتماد على مدار فترة الالتزام للعميل، وبنفس البنود المحددة لعقود الضمانات المالية.

يقوم البنك بإصدار التزامات قروض بمسحوبات أقل من أسعار الفائدة للسوق، ويتم لاحقاً قياسها بمعدل مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة مطروحاً منها اجمالي الإيرادات المتراكمة المسجلة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

الغاء الاعتراف نتيجة للتعديل الجوهري في الشروط والاحكام

يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية، مثل قروض العملاء في حال إعادة التفاوض على الشروط والبنود للقروض بحد كبير وجدولتها باعتبارها قروض جديدة. مع الاعتراف بالفرق كأرباح وخسائر عدم تحقق إلى ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة. ويتم تصنيف القروض الجديدة في المرحلة 1 لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

في حال كان التعديل لا يؤثر بشكل جوهري على التدفقات النقدية، لا ينتج عنه الغاء الاعتراف بالقرض.

يقوم البنك بتسجيل أرباح وخسائر نتيجة التغير بالتدفقات النقدية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي، ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة.

إلغاء الاعتراف لأسباب غير وجود تعديلات جوهرية.

أ. الموجودات المالية

يتم الغاء الموجودات المالية (أو جزء من الموجودات المالية أو جزء من الموجودات المالية للبنك)، عند الغاء حق البنك باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية. ويقوم البنك أيضًا بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية إذا قامت بتحويل الموجودات المالية ويتم تحويل هذا الإلغاء لعدم التحقق.

يقوم البنك بتحويل الموجودات المالية فقط:

- إذا قام البنك بتحويل حقوقها التعاقدية لتحصيل التدفقات النقدية من الموجودات المالية

أو

- إذا احتفظ البنك بحقوقه في التدفقات النقدية، مع افتراض وجود التزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون أي تغيير جوهري إلى طرف ثالث بموجب اتفاقية التمرير المباشر.

إن اتفاقية التمرير المباشر تمثل المعاملات التي يحتفظ البنك بموجبها بالحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، ولكنها تفترض التزامًها بدفع هذه التدفقات النقدية إلى طرف ثالث، عند تحقق جميع الشروط الثلاثة التالية:

- البنك غير ملزم بدفع مبالغ للطرف المستفيد، ما لم يكن قد حصل على نفس المبلغ من الموجودات المالية، باستثناء السلف قصيرة الأجل مع الحق في استرداد كامل للمبلغ المقرض بالإضافة إلى الفائدة المستحقة بأسعار السوق.
- لا يمكن للبنك بيع أو رهن الأصل بخلاف الأسهم الممنوحة للطرف المستلم.
- يلتزم البنك بتحويل التدفقات النقدية المستلمة بالنيابة عن الطرف المستفيد دون اي تأخير جوهري، باستثناء الاستثمارات في النقد أو النقد المعادل بما في ذلك إيرادات الفوائد المستلمة للفترة بين تاريخ التحصيل وتاريخ التحويل للطرف المستفيد.

يعتبر التحويل مؤهلا لإلغاء الاعتراف إذا:

- قام البنك بتحويل جميع المزايا والمخاطر من الموجودات المالية

أو

- قام البنك بنقل السيطرة على الأصل، دون الاحتفاظ أو نقل كافة المزايا والمخاطر من الموجودات المالية

يعتبر البنك نقل الملكية فقط إذا كان للطرف المستفيد الحق في بيع الأصل بالكامل لطرف ثالث مستقل ويكون له الحق في ممارسة هذا الاجراء من طرفها دون فرض قيود إضافية على النقل.

في حال استمر البنك باحتفاظه بالسيطرة على الأصل دون الاحتفاظ بكافة المزايا والمخاطر بشكل جوهري، يتم إثبات الأصل فقط خلال فترة البنك بالاستثمار، وفي هذه الحالة، يعترف البنك أيضًا بالالتزامات المرتبطة بها. يتم قياس الأصل المحول والالتزام المتعلق به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي يحتفظ بها البنك. يقوم البنك بقياس الضمانات بالقيمة الدفترية للأصل والمبلغ الممكن دفعه من قبل البنك.

إذا استمر البنك باستثمار الأصل المحول المشترى أو خيار الشراء (أو كليهما)، يقوم البنك بقياس الاستثمار بالمبلغ المطلوب دفعه من قبل البنك عند إعادة الشراء. إذا كان خيار الشراء للأصل يقاس بالقيمة العادلة، يستمر البنك بالاعتراف بالقيمة العادلة للأصل المحول أو خيار الشراء (ايهما أقل).

ب. المطلوبات المالية

يتم الغاء المطلوبات المالية عند اعفاء البنك من الالتزام. عند استبدال المطلوبات المالية من قبل نفس المقرض بشروط مختلفة أو تعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، يتم التعامل مع مثل

هذا التعديل كإلغاء الالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية لالتزام المالي الأصلي والمبلغ المدفوع في قائمة الدخل الموحدة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

نظرة عامة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة

أدى تطبيق معيار التقارير المالي الدولي رقم (9) إلى تغيير طريقة احتساب خسارة التدني التسهيلات للبنك بشكل جوهري من خلال نهج طريقة الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات نظرة مستقبلية بدلاً من الاعتراف بالخسارة عند تكبد الخسارة حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) اعتباراً من 1 كانون الثاني 2018.

يقوم البنك بتسجيل المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع التسهيلات وموجودات الدين المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر الموحدة، إضافة الى التزامات التسهيلات وعقود الضمان المالية، والمشار اليها جميعا "الأدوات المالية".

لا تخضع أدوات الملكية لاختبار التدني بموجب معيار التقارير المالي الدولي رقم (9).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، وفي حال لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإعتراف الأولي، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل الناتجة عن أحداث تعثر بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال 12 شهر من تاريخ القوائم المالية الموحدة.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهراً بناءً على طبيعة الأدوات المالية.

قام البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة (الأولى) والمرحلة (الثانية) والمرحلة (الثالثة)، كما هو موضح أدناه:

المرحلة الأولى: تشمل الأدوات المالية التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ اثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني منذ منحها. يقوم البنك بقيد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً.

المرحلة الثانية: تشمل الأدوات المالية التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني. يقوم البنك بقيد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.

المرحلة الثالثة: تشمل الأدوات المالية المتدنية ائتمانياً. يقوم البنك بقيد مخصص خسائر ائتمانية على مدى العمر المتوقع لتلك الأدوات المالية.

بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر لدى البنك توقعات معقولة لاسترداد اما كامل المبلغ القائم أو جزء منه فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية ويعتبر بمثابة الغاء جزئي للموجودات المالية.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي لأسعار الأرباح الفعلية. ان العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها.

يتم توضيح آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

احتمالية التعثر: احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال فترة زمنية معينة. التعثر من الممكن ان يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.

التعرض الائتماني عند التعثر: ان التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والربح، سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها، الأرباح المستحقة عن تأخير الدفعات المستحقة.

الخسارة المفترضة عند التعثر: إن الخسارة المفترضة عند التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة عند التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع تحصيله مع الأخذ بعين الاعتبار الضمانات. عادة ما يتم التعبير عن الخسارة المفترضة عند التعثر كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر. عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوء). ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر والخسارة المفترضة عند التعثر.

إن آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية هي على النحو التالي:

المرحلة الأولى: يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الإئتماني خلال 12 شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل وبالتالي يقوم البنك باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال 12 شهر بعد تاريخ القوائم المالية الموحدة. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة 12 شهراً على مبلغ التعرض الإئتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة مؤثرة بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم البنك باحتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الإئتماني، وتتماثل آلية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الإئتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.

المرحلة الثالثة: بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الإئتماني. وتتماثل آلية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر بنسبة 100% ونسبة خسارة بافتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية.

الالتزامات والارتباطات المحتملة: يقوم البنك بتقدير الجزء المتبقي من تلك الالتزامات والذي من المتوقع استغلاله على مدى العمر المتوقع. وتحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد ذلك بناء على القيمة الحالية للعجز النقدي كما لو تم استغلال مبلغ التمويل كاملا حسب المتوسط المرجح للثلاثة سيناريوهات المستخدمة في الاحتساب، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي.

بطاقات الائتمان والتسهيلات الائتمانية المتجددة

تتضمن منتجات البنك عدد من البطاقات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات، والتي يحق للبنك فيها إلغاء و / أو تخفيض التسهيلات بإشعار يوم واحد. لا يحد البنك من الخسائر الائتمانية المتعرض لها لفترة الإشعار التعاقدي، ولكنها تحسب بدلاً من ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى فترة تعكس توقعات البنك بسلوك العميل، واحتمال تخلفه عن السداد وإجراءات تخفيف المخاطر المستقبلية للبنك، والتي يمكن تشمل الحد من أو إلغاء التسهيلات.

إن التقييم المستمر حول وجود زيادة مؤثرة في المخاطر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية المتجددة تشبه التقييمات المطبقة على القروض الاخرى. يعتمد هذا على التحولات في درجة الائتمان الداخلية للعميل.

ان سعر الفائدة المستخدم لخصم الخسائر الائتمانية المتوقعة لبطاقات الائتمان هو سعر الفائدة الفعال.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك تقدير الفترة المتوقعة للتعرض ومعدل الخصم، على أساس فردي.

ديون معدومة لم يسبق التخصيص لها

يتم شطب التسهيلات التي توفى أصحابها ولا يوجد لديهم ضمانات كافية وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

النظرة المستقبلية للمعلومات

يعتمد البنك على مجموعة واسعة من المعلومات المستقبلية المستخدمة كمدخلات في نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وعلى سبيل المثال:

- الناتج المحلي الإجمالي.
- معدلات التضخم.

ان المدخلات والنماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة قد لا تشتمل على كافة خصائص السوق كما في تاريخ القوائم المالية الموحدة. نتيجة لذلك، يتم اجراء تعديلات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة في حال وجود اختلافات كبيرة.

تقييم الضمانات

يقوم البنك لغايات التقليص من مخاطر الائتمان باستخدام الضمانات، حيثما أمكن. وهناك عدة أشكال للضمانات، مثل الضمانات النقدية والأوراق المالية وحوالات الحق والعقارات والمبالغ مستحقة القبض والمخزون وغيرها من الموجودات غير المالية. إن السياسة المحاسبية المتبعة من قبل البنك لمعالجة الضمانات حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) هي نفسها كما هي بموجب معيار المحاسبي الدولي رقم (39) وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

لا يتم تسجيل الضمانات، ما لم يتم استردادها، في قائمة المركز المالي الموحد للبنك. ولكن تؤثر القيمة العادلة للضمانات على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك. يتم تقييم الضمانات عند الاعتراف الأولي ويتم إعادة تقييمها بشكل دوري. ومع ذلك، بعض الضمانات، على سبيل المثال النقد أو الأوراق المالية يتم تقييمها بشكل يومي.

يستخدم البنك بيانات السوق النشط لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمان. ويتم تقدير قيمة الموجودات المالية الأخرى التي ليس لديها سوق نشط باستخدام طرق تقييم مناسبة. يتم تقييم

الضمانات غير المالية، مثل الضمان العقاري، بناءً على البيانات المقدمة من أطراف خارجية مثل مقيمين الرهن العقاري.

الضمانات المستردة

تتمثل سياسة البنك في تحديد ما إذا كان من الأفضل استخدام الأصل المسترد في نشاط البنك أو بيعه. يتم تحويل الموجودات المقرر استخدامها في نشاط البنك الى فئة الموجودات الثابتة ويتم الاعتراف بها بالقيمة المستردة أو صافي القيمة الدفترية، ايهما أقل. بالنسبة للضمانات المقرر بيعها كخيار أفضل يتم تحويلها الى فئة الموجودات المحتفظ بها للبيع بقيمتها العادلة، وبالقيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع للموجودات غير المالية في تاريخ الاستحقاق حسب سياسة البنك.

حسب طبيعة نشاط البنك، لا يقوم البنك باسترداد الممتلكات أو الموجودات الأخرى في محفظتها التجارية، ولكنها تعين وكلاء خارجيين لاسترداد قيمتها، بشكل عام من خلال المزادات، لتسوية الديون غير المسددة. ويتم إرجاع أي أموال فائضة من بيع الضمانات إلى العملاء / المقترضين. نتيجة لذلك، لا يتم تسجيل العقارات السكنية للضمانات المستردة في قائمة المركز المالي الموحدة.

إعدام الدين

يتم اعدام الموجودات المالية إما بشكل جزئي أو كلي فقط عند توقف البنك عن الاسترداد.

في حال كان المبلغ المعدوم أكبر من مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معالجة الفرق كإضافة إلى المخصص التي يتم تطبيقها مقابل إجمالي القيمة الدفترية. يتم تسجيل المبالغ المستردة اللاحقة الى مصروف الخسائر الائتمان المتراكمة.

التعديل على التسهيلات

يقوم البنك أحيانا بإجراء تعديلات على شروط العقد للتسهيلات كاستجابة لطلب العميل نتيجة الصعوبات المالية بدلاً من استرداد او تحصيل الضمانات ويقوم البنك بتعديل شروط التمويل نتيجة لظهور أو وجود صعوبات مالية للعميل. قد تشمل الشروط تمديد دفعات السداد أو الاتفاق على شروط تمويل جديدة. تتمثل سياسة البنك في مراقبة التسهيلات المجدولة من أجل المساعدة على ضمان استمرار حدوث الدفعات المستقبلية. ان قرار البنك بتعديل التصنيف بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة يتم على أساس كل حالة على حدة.

عقود الإيجار

يقوم البنك بتقييم العقود المبرمة عند البدء بها لتحديد اذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. اي انه إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لفتره من الزمن مقابل المبالغ المدفوعة.

ويطبق البنك نهجا موحداً للاعتراف والقياس فيما يتعلق بجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة. ويعترف البنك بالتزامات الإيجار لدفعات الإيجار وأصول حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الأصول المستأجرة.

حق استخدام الموجودات

يقوم البنك بالاعتراف بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي تكون الموجودات فيه قابلة للاستخدام). يتم الاعتراف بحق استخدام الموجودات بالتكلفة، بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة، ويتم تعديل القيمة عند إعادة تقييم مطلوبات عقود الإيجار.

تتضمن تكلفة حق استخدام الموجودات قيمة مطلوبات عقود الإيجار المعترف بها، بالإضافة الى التكاليف الأولية المباشرة المتكبدة، ودفعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء العقد، مطروحاً منها أي حوافز مستلمة متعلقة بعقد الإيجار. في حال لم يكن البنك متيقناً من الحصول على ملكية الموجودات المستأجرة في نهاية مدة العقد، يتم استهلاك قيمة حق استخدام الموجودات المعترف بها على أساس القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي للموجودات أو مدة عقد الإيجار ايهما أقل. يخضع حق استخدام الموجودات إلى اختبار التدني في القيمة.

مطلوبات عقود الإيجار

يقوم البنك في تاريخ بدء عقد الإيجار، بالاعتراف بمطلوبات عقود الإيجار بالقيمة الحالية المخصومة لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعات الثابتة (والتي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحاً منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو نسب متفق عليها وفقاً لشروط العقد، والمبالغ المتوقع تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضاً قيمة ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن يمارسه البنك بالإضافة الى قيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان البنك ينوي أن يمارس خيار الإنهاء وفقا لشروط العقد.

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاً لشروط العقد كمصاريف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي الى دفع تلك المبالغ.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات الإيجار، يستخدم البنك لغايات خصم دفعات الإيجار المستقبلية معدل الاقتراض عند بدء الإيجار إذا كان سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار غير قابل للتحديد. لاحقاً يتم زيادة مطلوبات الإيجار بقيمة الفائدة المستحقة ويتم تخفيضها بقيمة دفعات الإيجار الفعلية. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار إذا كان هناك أي تعديل أو تغيير على مدة الإيجار أو عند حدوث أي تغيير على الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة أو عند تغير التقييم المتعلق بشراء الموجودات.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة

يقوم البنك بتطبيق الإعفاء المتعلق بالاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الاجل على بعض عقود الإيجار قصيرة الأجل (عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تتضمن خيار شراء الموجودات). كما يقوم البنك أيضاً بتطبيق الإعفاء المتعلق بعقود الإيجار للموجودات منخفضة القيمة على بعض عقود الإيجار للموجودات التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة كمصروف إيجار على أساس القسط الثابت وعلى مدة الإيجار.

المنحة الحكومية

يقوم البنك بإثبات إيرادات المنح الحكومية إذا كان هناك تأكيد معقول بأنه سيتم استلامها وسيلتزم البنك بالشروط المرتبطة بالمنحة. تعتبر فائدة القرض الحكومي بسعر فائدة أقل من السوق كمنحة حكومية تتعلق بالدخل. يتم تسجيل القرض الذي يحمل سعر فائدة أقل من السوق وقياسه وفقًا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9 «الأدوات المالية». ويتم قياس إيراد الفائدة المتحققة من هذا القرض من خلال إحتساب الفرق بين القيمة الدفترية الأولية للقرض وفقًا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9 والمبالغ المستلمة. يحتسب إيراد المنحة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 20 "محاسبة المنح الحكومية والإفصاحات المتعلقة بها». ويتم إثبات ايراد المنحة الحكومية في قائمة الدخل على أساس منتظم على مدى الفترات التي يثبت فيها البنك الخسائر التي تهدف المنحة إلى تعويضها. يتم إثبات إيراد المنحة فقط عندما يكون المستفيد النهائي هو البنك. أمّا إذا كان المستفيد النهائي هو طرف ثالث وليس البنك، فيتم قيد النقد المستلم من الجهات المانحة كمطلوبات عند تجاوزه للمبالغ المحولة للمستفيدين، بينما يقيد كمستحق من جهات مانحة عندما يكون أقل مما تم تحويله للمستفيدين.

قياس القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية مثل المشتقات والموجودات غير المالية في تاريخ القوائم المالية الموحدة. القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع أصل أو سداد التزام وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية بيع الموجودات او سداد المطلوبات إما في:

- سوق رئيسي للموجودات أو المطلوبات.
- أو في حال غياب السوق الرئيسي، في سوق أكثر ملاءمة للموجودات والمطلوبات.

يجب أن يكون للبنك القدرة على الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الفرضيات التي سيستخدمها المشاركين عند تسعير الموجودات والمطلوبات، على فرض أن المشاركين في السوق هدفهم تحقيق منافع اقتصادية.

يستخدم البنك أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف التي توفر معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك من خلال زيادة استخدام معطيات ذات صلة يمكن ملاحظتها والتقليل من استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها.

جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة المصرح عنها في القوائم المالية الموحدة تصنف ضمن هرم القيمة العادلة، كما هو موضح أدناه:

المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة.

المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

في نهاية كل فترة مالية يحدد البنك فيما إذا كانت هنالك عمليات نقل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (إستناداً إلى أقل مستوى معطيات له أثر جوهري على قياس القيمة العادلة ككل) للموجودات والمطلوبات ويتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر.

يقوم مخمنين خارجيين معتمدين بالمشاركة في تقييم الموجودات الجوهرية. بعد النقاش مع هؤلاء المخمنين الخارجيين، يقوم البنك باختيار الأساليب والمدخلات والتي ستستخدم للتقييم في كل حالة.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام البنك بتحديد شرائح من الموجودات وفقاً لطبيعة وخصائص ومخاطر ومستوى القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات.

استثمار في شركات حليفة

يتم قيد الاستثمار في الشركات الحليفة باستخدام طريقة حقوق الملكية. الشركة الحليفة هي تلك التي يكون للبنك نفوذاً مؤثراً عليها وهو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها وليس التحكم بهذه السياسات.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركات الحليفة في قائمة المركز المالي الموحدة بالكلفة، مضافاً إليه التغيرات اللاحقة في حصة البنك من صافي موجودات الشركات الحليفة. يتم قيد الشهرة الناتجة عن شراء الشركات الحليفة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمارات فيها، حيث لا يتم إطفاء هذه الشهرة أو دراسة التدني في قيمتها بشكل منفصل.

يتم إظهار حصة البنك من صافي نتائج أعمال الشركات الحليفة في قائمة الدخل الموحدة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة وفقاً لنسبة ملكية البنك في الشركات الحليفة.

إن السنة المالية للشركات الحليفة هي ذات السنة المالية للبنك. عند الضرورة يقوم البنك بإجراء تعديلات لتتوافق السياسات المتبعة في الشركات الحليفة مع السياسات المحاسبية للبنك.

لاحقاً لاستخدام طريقة حقوق الملكية يقرر البنك ما إذا كان هناك ضرورة لقيد خسائر تدنٍ إضافية على استثماراته في الشركات الحليفة. يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية الموحدة بتحديد ما إذا كان هناك وجود لأدلة موضوعية تشير إلى تدني في قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة. في حال وجود هذه الأدلة، يقوم البنك باحتساب قيمة التدني والتي تمثل الفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار والقيمة المتوقع استردادها ويتم قيد هذا الفرق في قائمة الدخل الموحدة.

العقارات والآلات والمعدات

تظهر العقارات والآلات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. تشمل كلفة العقارات والآلات والمعدات الكلفة المتكبدة للاستبدال أي من مكونات العقارات والآلات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل اذا تحققت شروط الاعتراف. لا يتم استهلاك الأراضي. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة عند تحققها.

يتم احتساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الانتاجي المتوقع كما يلي:

	العمر الإنتاجي (سنوات)
عقارات	40
أثاث ومعدات وتحسينات مأجور	5 - 20
أجهزة حاسوب	6
سيارات	6
خلايا شمسية	10-20

يتم شطب أي بند من بنود العقارات والآلات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة اقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح او خسارة ناتجة عن شطب البند، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند، في قائمة الدخل الموحدة.

تتم مراجعة القيم المتبقية لبنود العقارات والآلات والمعدات والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً، إن لزم الأمر.

توحيد الأعمال وشهرة الشراء

يتم قيد عمليات توحيد الأعمال بإستخدام طريقة الإستحواذ. تمثل كلفة الإستحواذ مجموع القيمة العادلة للمقابل المالي المدفوع بتاريخ الإستحواذ وقيمة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركات المستحوذ عليها. عند أي توحيد للأعمال يقوم البنك بتقييم حصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة أو بنسبة حصة الجهات غير المسيطرة إلى صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها. يتم الإعتراف بمصاريف الإستحواذ ضمن المصاريف الإدارية في قائمة الدخل الموحدة.

يقوم البنك عند الاستحواذ بتقدير وتصنيف الموجودات والمطلوبات المالية للشركة المستحوذ عليها وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية بتاريخ الاستحواذ.

في حال توحيد الأعمال نتيجة الإستحواذ التدريجي، يتم قياس الإستثمار المصنف سابقاً للشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة في تاريخ الإستحواذ. يتم قيد الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية المصنف سابقاً في قائمة الدخل الموحدة.

يتم إثبات الشهرة الناتجة عن شراء الشركات التابعة بالكلفة والتي تمثل الزيادة في المقابل المالي الذي تم تحويله والمبلغ الذي تم قيده لحقوق الجهات غير المسيطرة عن حصة البنك في صافي الموجودات والمطلوبات التي تم الحصول عليها من الشركة التابعة. إذا كان المقابل المالي أقل من القيمة العادلة لصافي الموجودات للشركة التابعة، يتم تسجيل الفرق كربح في قائمة الدخل الموحدة.

لاحقاً للإثبات المبدئي، يتم إثبات الشهرة بالكلفة بعد تنزيل أية خسائر تدنٍ متراكمة في القيمة الدفترية. لغرض إجراء دراسة حول وجود تدني في القيمة الدفترية للشهرة، يتم توزيع قيمة الشهرة بتاريخ الشراء على الوحدات، أو مجموعة الوحدات المنتجة للنقد، والمتوقع أن تستفيد من عملية توحيد الأعمال، بغض النظر عن كون الموجودات والمطلوبات الأخرى للشركة المستحوذ عليها قد تم توزيعها على هذه الوحدات أم لا.

عند استبعاد أحد الأنشطة التشغيلية ضمن وحدة منتجة للنقد، يتم اعتبار الشهرة المرتبطة بالنشاط التشغيلي المستبعد كجزء من القيمة الدفترية لذلك النشاط لتحديد مبلغ الربح أو الخسارة. يتم تحديد مبلغ الشهرة المستبعد وفقاً لنسبة القيمة الدفترية للنشاط المستبعد إلى صافي القيمة المتبقية من الوحدة المنتجة للنقد.

استثمارات عقارية

تظهر الاستثمارات العقارية بالكلفة بعد تنزيل أية خسائر تدنٍ متراكمة في القيمة الدفترية. يتم دراسة تدني القيمة الدفترية للاستثمارات العقارية عند وجود أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى عدم توافر إمكانية استرداد قيمتها الدفترية. عند وجود مثل هذه الأدلة وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة المتوقع استردادها، يتم تخفيض القيمة الدفترية للقيمة المتوقع استردادها.

يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عند التوقف عن استخدامها وعدم وجود أي منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة نتيجة بيعها. يتم قيد الفرق بين العائد من استبعاد الأصل والقيمة الدفترية في قائمة الدخل الموحدة في فترة الاستبعاد.

يتم التحويل من أو إلى الاستثمارات العقارية فقط عندما يكون هنالك تغيير في الاستخدام. عند التحويل من الاستثمارات العقارية إلى بند الممتلكات والآلات والمعدات والتي يتم استخدامها من قبل البنك، فإن كلفة الممتلكات المحولة للاستخدام هي قيمتها الدفترية في تاريخ التحويل. اذا ارتأى البنك تحويل ممتلكاته إلى استثمارات عقارية، يستمر البنك باستخدام السياسات المحاسبية للممتلكات والآلات والمعدات حتى تاريخ التغير في الاستخدام.

تدني الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، يقوم البنك بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمته المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات الشركة. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم.

الموجودات غير الملموسة

أ- الشهرة

يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك او شراء الاستثمار في الشركة التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة، ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.

يتم توزيع الشهرة على وحدة / وحدات توليد النقد لأغراض اختبار التدني في القيمة.

يتم إجراء اختبار لقيمة الشهرة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيض قيمة الشهرة إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة الشهرة قد تدنت وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة لوحدة/لوحدات توليد النقد التي تعود لها الشهرة أقل من القيمة المسجلة في الدفاتر لوحدة/وحدات توليد النقد ويتم تسجيل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.

ب- الموجودات غير الملموسة الأخرى

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل الموحدة. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس السنة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تظهر الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد بالتكلفة بعد تنزيل الإطفاءات السنوية، تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي ورخصة البنك الإسلامي الفلسطيني وودائع العملاء وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني بحيث يتم إطفاء أنظمة وبرامج الحاسب الآلي وودائع العملاء بطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجي المتوقع ويتراوح بين خمسة الى عشرة سنوات. وفيما يتعلق برخصة البنك الإسلامي الفلسطيني عمرها عمرها الزمني غير محدد ولا يتم إطفاءها.

المشتقات المالية

يتم إثبات مشتقات الأدوات المالية (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة.

المشتقات المالية المحتفظ بها لأغراض التحوط

تحوطات للقيمة العادلة: هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك. في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للمشتقات المالية المتحوط بها وكذلك التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الدخل الموحدة.

تحوطات للتدفقات النقدية: هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة والتي لها تأثير على قائمة الدخل الموحدة. في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط ضمن بنود الدخل الشامل الآخر، ويتم تحويله لقائمة الدخل الموحدة في الفترة التي يؤثر بها التدفق النقدي المتحوط له على قائمة الدخل الموحدة.

التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في قائمة الدخل الموحدة.

التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية: في حال انطباق شروط التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط ضمن بنود الدخل الشامل الآخر، ويتم تحويله لقائمة الدخل الموحدة عند بيع الاستثمار في الوحدة الأجنبية المستثمر بها.

التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في قائمة الدخل الموحدة.

المشتقات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة في قائمة المركز المالي الموحدة، ويتم تسجيل مبلغ التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة.

المشاريع تحت التنفيذ

تمثل المشاريع تحت التنفيذ كافة تكاليف تجهيز الفروع والمكاتب وتكاليف تطوير النظام البنكي الجديد والمشاريع الأخرى غير المنتهية حتى تاريخ القوائم المالية الموحدة. عند الانتهاء من تنفيذ كل مشروع يحول إلى حساب العقارات والممتلكات والمعدات أو الموجودات غير الملموسة.

يتم إجراء دراسة تدني في القيمة الدفترية للمشاريع تحت التنفيذ عند وجود أدلة تشير إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية لهذه المشاريع. في حال وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تخفيض القيمة الدفترية للمشاريع للقيمة المتوقع استردادها.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحد فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تكاليف اصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن اصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). اذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل الموحدة.

حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحد. يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

المخصصات

تم احتساب مخصصات عندما يترتب على البنك التزامات (قانونية أو ضمنية) ناشئة عن أحداث سابقة على أن يكون من المرجح نشوء هذه الإلتزامات وتوافر إمكانية تحديد قيمتها بشكل موضوعي.

مخصص الضرائب

يقوم البنك باقتطاع مخصصات الضريبة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) وبموجب النسب الضريبية المقررة وفقاً للقوانين السارية المفعول. يقضي المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) بالإعتراف بالفروقات الزمنية المؤقتة كما بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، كضرائب مؤجلة، نتيجة لذلك قد يترتب على البنك قيد موجودات أو مطلوبات ضريبية مؤجلة. إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو خسائر متراكمة مقبولة ضريبياً أو بنوداً ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

يتم إجراء تقاص بين الموجودات الضريبية المؤجلة والمطلوبات الضريبية المؤجلة وإظهار المبلغ الصافي في القوائم المالية الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالبنك.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي في قائمة الدخل الموحدة.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر. ويتضمن النقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر بعد تنزيل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر والأرصدة مقيدة السحب.

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة إقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات إقتصادية أخرى.

استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب استخدام عدة تقديرات وافتراضات محاسبية تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصاريف والموجودات والمطلوبات والإفصاحات في القوائم المالية الموحدة. نظراً لاستخدام هذه التقديرات والإفتراضات، قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات، وقد يستدعي ذلك تعديل القيم الدفترية للموجودات أو المطلوبات في المستقبل.

تشمل الإيضاحات الأخرى والتي تبين مدى تعرض البنك للمخاطر الإيضاحات التالية:

- إدارة المخاطر (إيضاح 44)
- إدارة رأس المال (إيضاح 48)

في إعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي كما يلي:

تدني الشهرة

يعتمد تحديد تدني قيمة الشهرة على تقدير «القيمة في الإستخدام» للوحدات المنتجة للنقد والتي تم توزيع الشهرة عليها. يتطلب ذلك تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من الوحدات المنتجة للنقد واختيار نِسب الخصم لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية المستقبلية.

الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة

تقوم إدارة البنك بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة وتقوم بتعديلها، إن لزم الأمر، في نهاية كل سنة مالية.

مخصص القضايا

يتم التخصيص للقضايا المرفوعة على البنك لمواجهة أية إلتزامات قضائية إستناداً لرأي المستشار القانوني للبنك.

مخصصات منافع الموظفين

تستخدم إدارة البنك تقديرات معينة لتحديد مبلغ مخصصات منافع الموظفين. تعتقد إدارة البنك بأن هذه التقديرات والإفتراضات معقولة. وتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل الفلسطيني وبما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

مخصص ضريبة الدخل

تستخدم إدارة البنك تقديرات معينة لتحديد مبلغ مخصص ضريبة الدخل. تعتقد إدارة البنك بأن هذه التقديرات والإفتراضات معقولة. ويتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف الضرائب وفقاً للأنظمة والقوانين في المناطق التي يعمل بها البنك والمعايير المحاسبية.

موجودات مالية بالكلفة المطفأة

تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة المطفأة لتقدير أي تدنٍ في قيمتها ويتم أخذ التدني في قائمة الدخل غير الموحدة للسنة.

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتطلب تحديد مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية من إدارة البنك اصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة إلى الاخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الائتمانية المتوقعة.

الاستثمارات العقارية

تعتمد الإدارة على تقديرات خبراء عقاريين معتمدين ومرخصين في تقييم الاستثمارات العقارية.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم تقييم الموجودات المالية لتحديد التدني على الأساس المبيّن في فقرة «انخفاض قيمة الأصول المالية».

يتم مراجعة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن الأسس الموضوعة من قبل سلطة النقد الفلسطينية ومعيار التقارير المالية الدولية رقم (9). يتطلب تحديد مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الإئتمانية للموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الإئتمانية المتوقعة.

قام البنك باحتساب قيمة مخصص الخسائر الائتمانية للموجودات المالية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية والمتوافقة مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

إن سياسة البنك في تحديد العناصر (المواصفات) المشتركة لقياس مخاطر الائتمان والخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس إفرادي تتم بناءً على ما يلي:

- التسهيلات الائتمانية الفردية: إفرادي على مستوى التسهيل/ العميل.
- التسهيلات الائتمانية للشركات: إفرادي على مستوى التسهيل/ العميل.
- التسهيلات الائتمانية للبنوك: إفرادي على مستوى التسهيل/ البنك
- أدوات الدين بالكلفة المطفأة: إفرادي على مستوى أداة الدين.
- بنود خارج قائمة المركز المالي: إفرادي على مستوى التسهيل/ العميل.

منهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية): المدخلات، الآليات والافتراضات المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

ان المفاهيم الرئيسية ذات الأثر الجوهري والتي تتطلب قدر عالي من اجتهادات الإدارة والتي تم أخذها بعين الاعتبار من قبل البنك عند تطبيق المعيار تتضمن ما يلي:

- **تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية:**

يتم تقييم فيما إذا كان هنالك زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية منذ تاريخ نشأتها، حيث يقوم البنك بمقارنة مخاطر التعثر للعمر المتوقع للأداة المالية في نهاية كل فترة مالية مع مخاطر التعثر عند نشوء الأداة المالية باستخدام المفاهيم الرئيسية لعمليات إدارة المخاطر المتوفرة لدى البنك.

يتم تقييم الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية مرة واحدة كل ثلاثة أشهر وبشكل منفصل لكل من التعرضات لمخاطر الائتمان وبناء على العوامل أدناه. إذا أشار أحد هذه العوامل إلى وجود زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية فانه يتم اعادة تصنيف الأداة المالية من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية:

1. يتم القيام بتحديد حدود لقياس الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بناء على التغير في مخاطر حدوث التعثر للأداة المالية مقارنة مع تاريخ نشأتها.
2. يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية) افتراضاً بوجود زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية التي تعثرت واستحقت لأكثر من 30 يوم. بهذا الخصوص قام البنك باعتماد فترة 30 يوم.
3. يقوم البنك بافتراض زيادة جوهرية للأدوات المالية تعثرت واستحقت ل30 يوم خلال فترة القياس السابقة.
4. يقوم البنك بتصنيف العملاء الذين ترتأي الإدارة وضعهم تحت المراقبة ضمن المرحلة الثانية كمؤشر للزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان.
5. يتم الأخذ بعين الاعتبار اية جدولات أو تعديلات تتم على حسابات العملاء أثناء فترة التقييم كمؤشر للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.
6. يقوم البنك بافتراض زيادة جوهرية للعملاء الذين ترتأي الإدارة أن قطاعاتهم الإقتصادية ذات مخاطر عالية.
7. يقوم البنك بافتراض زيادة جوهرية للعملاء الذين يتم تبليغ البنك بهم من قبل الجهات الرقابية والجهات الحكومية بأنهم ذو مخاطر عالية.
8. يقوم البنك بافتراض زيادة جوهرية للعملاء ممن يخرقون مواثيق الدين.
9. عملاء قطاعات الشركات الذين حدث تدني في تدفقاتهم النقدية ونجاعة مشاريعهم القائمة والخروقات في نسب الديون المقبولة
10. موظفي الحكومة في قطاع غزة.
11. انخفاض درجتين في التصنيف الائتماني للموجودات المالية.
12. يقوم البنك بدحض مفهوم الزيادة الجوهرية المتعلقة بفترة ال30 يوم المفترضة في حال كان للبنك معلومات معقولة ومدعمة دون تحمل تكلفة أو جهود غير ضرورية توضح أن مخاطر الائتمان لم تزداد بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي.

يعتمد التغير بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة على ما إذا كانت الأدوات المالية متعثرة كما في نهاية الفترة المالية. إن طريقة تحديد تعثر الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (9) هي مشابهة لطريقة تحديد حدوث التعثر للموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس). كما هو موضح في تعريف التعثر أدناه.

- **عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة:**

يجب الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة ان قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات جوهرية مبنية على التعاون مع جهات دولية ذو خبرة في هذا المجال.

احتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر والمدخلات المستخدمة في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مصممة بناءً على عوامل اقتصادية متغيرة (أو التغير في عوامل الاقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة.

- **تعريف التعثر:**

ان تعريف التعثر المستخدم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والمستخدم في تقييم التغير بين المراحل يتماشى ويتفق مع تعريف التعثر المستخدم من قبل إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية لدى البنك وبما يشمل شمولية التعريف على معلومات كمية وغير كمية عند عملية التحديد. إن التعثر غير معرف من قبل المعيار، وهناك افتراض قابل للنقض بانه التوقف عن الدفع لمدة 90 يوم فأكثر، بالإضافة الى بعض العوامل النوعية كالصعوبات المالية والإفلاس والوفاة وغيرها.

- **العمر المتوقع:**

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، يقوم البنك بالأخذ بعين الاعتبار اقصى مدى للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يعتبرها البنك معرضة لمخاطر التدني. يتم الاخذ بعين الاعتبار جميع الالتزامات التعاقدية للعمر المتوقع، وبما فيها خيارات الدفع المقدم، وخيارات التمديد. يتم قياس العمر المتوقع لبعض التسهيلات الائتمانية المتجددة والتي لا يوجد لها تاريخ سداد محدد بناء على الفترة المعرض بها البنك لمخاطر الائتمان التي لا يمكن للإدارة تجنبها.

حوكمة تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

لضمان الالتزام بمتطلبات تطبيق المعيار والتأكد من سير التطبيق فقد تم انشاء لجنه توجيه خاصة تتكون من قبل السادة مدير إدارة المخاطر، ومدير دائرة الرقابة على الائتمان، والمدير المالي، ومدراء دوائر الأعمال للبنك علاوة على مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات. حيث تقوم اللجنه باتخاذ القرارات اللازمة بخصوص آليات التطبيق، التأكد من تحديث السياسات العامة واجراءات العمل الأنظمة بما يتلائم مع متطلبات المعيار، كما تقوم بعرض نتائج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة استنادا إلى المعيار إلى الإدارة العليا وإلى مجلس الإدارة عن طريق اللجان المنبثقة عنه.

استبعاد شركة تابعة وحصص مؤثرة فيها حتى تاريخ الاستبعاد

قام البنك بتاريخ 15 تموز 2021 بتوقيع مذكرة تفاهم مع الشركاء (المساهمون في الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات (الشركة)) والتي تفيد بخروج الشركاء من الشركة باستثناء البنك وذلك من خلال تنازل الشركاء عن كامل اسهمهم في الشركة الوطنية لمصلحة البنك مقابل تنازل الشركة لمصلحة الشركاء عن أسهم في البنك الإسلامي الفلسطيني تعادل نسبة مساهمة كل من الشركاء في الشركة، بحيث تصبح مساهمة كل من الشركاء مباشرة في البنك الإسلامي الفلسطيني وعليه تكون نسبة مساهمة البنك في أسهم البنك الإسلامي الفلسطيني 24,85%، وبالتالي لم يتم توحيد القوائم المالية للبنك الإسلامي الفلسطيني مع القوائم المالية للبنك كما في 31 كانون الأول 2021. تعتقد

إدارة البنك بأن لها القدرة على التأثير على السياسات المالية والتشغيلية للبنك الاسلامي الفلسطيني وذلك من خلال تمثيل في مجلس إدارته يتكون من رئاسة المجلس بالإضافة إلى عضوين اخرين، وبذلك تم تحويل الحصة المتبقية من الاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني من استثمار في شركة تابعة إلى استثمار في شركة حليفة. تم إعادة تقييم الإستثمار المتبقي في البنك الإسلامي الفلسطيني بالقيمة العادلة استناداً الى معايير التقارير المالية الدولية ولم ينتج عن هذا الإستبعاد أيّة أرباح أو خسائر في قائمة الدخل الموحدة. لم يتم تصنيف هذا الحدث كعمليات غير مستمرة حيث لم تستوفي الشروط المطلوبة حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم 5 «الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة».

تشمل قائمة الدخل الموحدة للفترة المنهية في 31 كانون الأول 2021 نتائج أعمال الشركة التابعة حتى تاريخ الاستبعاد بينما لا تشمل القوائم المالية لنفس الفترة من العام الحالي نتائج الشركة التابعة نتيجة الاستبعاد، حيث تظهر ضمن حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة.

فيما يلي تفاصيل القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات وحقوق الجهات غير المسيطرة التي تم استبعادها:

	القيمة الدفترية في تاريخ الاستبعاد
	دولار أمريكي
الموجودات	
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	410,399,187
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	207,918,613
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر	1,563,893
تمويلات ائتمانية مباشرة	856,844,919
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	9,616,710
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	11,007,573
استثمار في شركات حليفة	11,308,252
استثمارات عقارية	15,714,302
عقارات وآلات ومعدات	26,441,984
حق استخدام الموجودات	7,523,837
مشاريع تحت التنفيذ	2,790,000
موجودات غير ملموسة	26,506,322
موجودات ضريبية مؤجلة	6,419,136
موجودات أخرى	8,880,435
مجموع الموجودات	1,602,935,163
المطلوبات	
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	172,648,473
ودائع العملاء	1,164,609,725
تأمينات نقدية	68,041,035
مخصصات متنوعة	9,575,042
مطلوبات عقود الايجار	7,087,133
مخصصات الضرائب	1,757,684
مطلوبات أخرى	25,886,718
مجموع المطلوبات	1,449,605,810
حقوق جهات غير مسيطرة	107,435,596
صافي استثمار البنك في البنك الإسلامي الفلسطيني	45,893,757

فيما يلي معلومات مالية عن الشركة التابعة وغير مملوكة بالكامل (الشركة الإسلامية الوطنية للإستثمارات) والتي لديها حصص جوهرية لجهات غير مسيطرة قبل استبعاد الأرصدة والمعاملات مع البنك للفترة منذ 1 كانون الأول 2021 حتى تاريخ الاستبعاد:

	دولار أمريكي
ملخص بيانات قائمة الدخل والدخل الشامل:	
الإيرادات	
صافي إيرادات التمويل والاستثمار	24,185,588
الفوائد الدائنة	225,862
صافي إيرادات العمولات	4,690,320
أرباح عملات أجنبية	1,926,935
صافي أرباح محفظة موجودات مالية	656,214
حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة	105,778
إيرادات أخرى	89,140
إجمالي الايرادات	31,879,837
المصاريف	
نفقات الموظفين	(10,005,230)
مصاريف إدارية وعامة	(5,847,880)
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(2,536,099)
إستهلاكات واطفاءات	(2,379,643)
خسائر تدني استثمارات عقارية	(694,156)
مخصص قضايا	(19,701)
الربح قبل الضريبة	10,397,128
ضريبة الدخل	(3,272,692)
ربح الفترة	7,124,436
بنود الدخل الشامل الأخرى للفترة	740,180
إجمالي الدخل الشامل للفترة	7,864,616
ويعود إلى:	
مساهمي البنك	1,885,719
جهات غير مسيطرة	5,978,897
معلومات أخرى - بيانات قائمة التدفقات النقدية:	
أنشطة التشغيل	32,188,616
أنشطة الإستثمار	(2,207,535)
أنشطة التمويل	76,870,967
الزيادة في النقد والنقد المعادل	106,852,048
حصص الجهات غير المسيطرة في الشركة التابعة الجوهرية	-
الأرباح العائدة لجهات غير مسيطرة في الشركة التابعة الجوهرية	5,422,651
حصة جهات غير مسيطرة من بنود الدخل الشامل	556,246

5. نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد في الخزنة	101,998,031	133,200,231
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:		
حسابات جارية وتحت الطلب	26,683,783	49,813,619
متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي	106,395,442	107,986,869
	235,077,256	291,000,719
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(320,650)	(394,278)
	234,756,606	290,606,441

- يتعين على البنك حسب التعميم رقم (2010/67) الاحتفاظ لدى سلطة النقد الفلسطينية باحتياطي إلزامي نقدي مقيد السحب بنسبة 9% من ودائع العملاء. لا تعمل سلطة النقد الفلسطينية على دفع فوائد على هذه الاحتياطيات الإلزامية. وبموجب التعليمات رقم (2012/2) يتم تخفيض قيمة الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة في مدينة القدس لبعض القطاعات قبل احتساب الاحتياطي الإلزامي النقدي.
- لا تدفع سلطة النقد الفلسطينية للبنوك أية فوائد على أرصدة الحسابات الجارية.
- تدفع سلطة النقد الفلسطينية فوائد على الودائع لأجل وفقاً لأسعار الفائدة السائدة في السوق.

فيما يلي ملخص الحركة على اجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:

	31 كانون الأول 2022			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	157,800,488	-	-	157,800,488
صافي التغير خلال السنة	(24,721,263)	-	-	(24,721,263)
الرصيد في نهاية السنة	133,079,225	-	-	133,079,225

	31 كانون الأول 2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	352,177,384	-	-	352,177,384
إستبعاد شركة تابعة (إيضاح 4)	(214,738,540)	-	-	(214,738,540)
صافي التغير خلال السنة	20,361,644	-	-	20,361,644
الرصيد في نهاية السنة	157,800,488	-	-	157,800,488

إن الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2022			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	394,278	-	-	394,278
صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة	(73,628)	-	-	(73,628)
الرصيد في نهاية السنة	320,650	-	-	320,650

	31 كانون الأول 2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	352,302	-	-	352,302
صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة	41,976	-	-	41,976
الرصيد في نهاية السنة	394,278	-	-	394,278

6. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	8,552,270	6,251,177
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	68,526,798	119,409,162
ودائع تستحق خلال فترة أكثر من ثلاثة أشهر	-	32,607,289
	77,079,068	158,267,628
بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	99,762,964	101,786,567
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	28,612,553	59,751,029
	128,375,517	161,537,596
	205,454,585	319,805,224
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(8,846)	(80,222)
	205,445,739	319,725,002

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2022 و2021 مبلغ 152,741,861 دولار أمريكي و244,252,720 دولار أمريكي، على التوالي.
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الأول 2022 و2021 مبلغ 12,976,940 دولار أمريكي و23,234,478 دولار أمريكي، على التوالي.

فيما يلي ملخص الحركة على اجمالي الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية:

	31 كانون الأول 2022			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	319,805,224	-	-	319,805,224
صافي التغير خلال السنة	(114,350,639)	-	-	(114,350,639)
الرصيد في نهاية السنة	205,454,585	-	-	205,454,585

	31 كانون الأول 2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	212,672,610	-	1,689,903	214,362,513
استبعاد شركة تابعة (إيضاح 4)	(208,003,887)	-	(1,689,903)	(209,693,790)
صافي التغير خلال السنة	315,136,501	-	-	315,136,501
الرصيد في نهاية السنة	319,805,224	-	-	319,805,224

إن الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2022			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	80,222	-	-	80,222
صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة	(71,376)	-	-	(71,376)
الرصيد في نهاية السنة	8,846	-	-	8,846

	31 كانون الأول 2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	167,257	-	1,689,903	1,857,160
استبعاد شركة تابعة (إيضاح 4)	(85,274)	-	(1,689,903)	(1,775,177)
صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة	(1,761)	-	-	(1,761)
الرصيد في نهاية السنة	80,222	-	-	80,222

7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يمثل هذا البند إستثمار البنك في أسهم مدرجة في بورصة فلسطين والتي بلغت قيمتها العادلة كما في 31 كانون الأول 2022 و31 كانون الأول 2021 مبلغ 336,000 دولار أمريكي ومبلغ 1,487,573 دولار أمريكي، على التوالي.

8. تسهيلات ائتمانية مباشرة

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الأفراد		
حسابات جارية مدينة	12,616,853	8,505,487
قروض وكمبيالات*	247,557,130	190,113,047
الشركات		
حسابات جارية مدينة	25,327,221	28,472,084
قروض وكمبيالات*	262,732,365	246,367,829
مؤسسات صغيرة ومتوسطة		
حسابات جارية مدينة	6,972,239	8,776,027
قروض وكمبيالات*	61,264,688	41,219,886
الحكومة والقطاع العام		
حسابات جارية مدينة	73,573,390	83,157,227
قروض وكمبيالات*	299,785,925	325,788,594
	989,829,811	932,400,181
فوائد معلقة	(12,016,508)	(10,700,514)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(43,744,473)	(42,082,618)
	934,068,830	879,617,049

* تظهر القروض والكمبيالات بالصافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً بمبلغ 2,402,185 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 2,565,312 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2021.

- بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية غير العاملة والمصنفة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2022 و2021 مبلغ 127,155,449 دولار أمريكي ومبلغ 130,155,572 دولار أمريكي أي ما نسبته 13.00% و14,12%من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة، على التوالي.

- بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المتعثرة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعد تنزيل الفوائد والأرباح المعلقة كما في 31 كانون الأول 2022 و2021 مبلغ 64,299,537 دولار أمريكي ومبلغ 67,768,846 دولار أمريكي أي ما نسبته 6,58% و7,35%من من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة، على التوالي.

- بناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1) تم إستبعاد التسهيلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والتي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات من القوائم المالية الموحدة للبنك. بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة المستبعدة من القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2022 و2021 مبلغ 8,773,346 دولار أمريكي و8,653,991 دولار أمريكي، على التوالي. كما بلغ رصيد المخصص والفوائد المعلقة للحسابات المتعثرة مبلغ 4,186,567 دولار أمريكي و4,586,779 دولار أمريكي، على التوالي مقابل 3,826,045 دولار أمريكي و4,827,946 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2021، على التوالي.

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية والسلطات المحلية 373,359,315 دولار أمريكي أي ما نسبته 37,72% من إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 408,945,821 دولار أمريكي أي ما نسبته 43,86% من إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2021.

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين كما في 31 كانون الأول 2022 و2021 مبلغ 2,135,007 دولار أمريكي ومبلغ 209,993 دولار أمريكي، على التوالي.
- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لموظفي القطاع العام 110,716,463 دولار أمريكي و78,962,097 دولار أمريكي، أي ما نسبته 11,19% 8,47% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة.
- بلغت أرصدة البطاقات الائتمانية كما في 31 كانون الاول 2022 و2021 مبلغ 4,431,285 دولار امريكي ومبلغ 7,495,919 دولار امريكي على التوالي.
- بلغت ارصدة الحسابات المكشوفة بالطلب كما في 31 كانون الاول 2022 و2021 مبلغ 10,901,872 دولار امريكي ومبلغ 10,343,718 دولار امريكي، على التوالي.
- بلغت قيمة التسهيلات المضمونة من صناديق ضمان القروض كما في 31 كانون الأول 2022 و2021 مبلغ 14,265,899 دولار أمريكي ومبلغ 11,171,221 دولار أمريكي، على التوالي. كما بلغت قيمة التسهيلات المتعثرة من هذه التسهيلات كما في 31 كانون الأول 2022 و2021 مبلغ 157,902 دولار امريكي ومبلغ 530,009 دولار امريكي، على التوالي.
- بلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2022 و2021 مبلغ 270,860,490 دولار أمريكي ومبلغ 223,942,124 دولار أمريكي، على التوالي.

الفوائد والأرباح المعلقة

فيما يلي ملخص الحركة على الفوائد والأرباح المعلقة:

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	10,700,514	11,999,161
استبعاد شركة تابعة (إيضاح 4)	-	(1,669,582)
فوائد وأرباح معلقة خلال السنة	4,137,880	5,064,755
فوائد وأرباح معلقة حولت للإيرادات خلال السنة	(917,226)	(3,045,809)
فوائد معلقة تم شطبها خلال السنة	(784,448)	(1,533,331)
استبعاد فوائد وأرباح معلقة على تسهيلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(504,060)	(249,039)
فروقات عملة	(616,152)	134,359
الرصيد في نهاية السنة	12,016,508	10,700,514

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة:

	31 كانون الأول 2022			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	754,262,106	99,668,715	78,469,360	932,400,181
صافي التغير خلال السنة	85,382,352	(18,458,566)	(8,175,606)	58,748,180
المحول للمرحلة (1)	40,500,532	(39,246,535)	(1,253,997)	-
المحول للمرحلة (2)	(40,781,936)	44,168,126	(3,386,190)	-
المحول للمرحلة (3)	(3,338,044)	(8,642,983)	11,981,027	-
محول الى تسهيلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	-	-	(1,318,550)	(1,318,550)
الرصيد في نهاية السنة	836,025,010	77,488,757	76,316,044	989,829,811

	31 كانون الأول 2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	1,500,912,318	205,414,918	111,398,860	1,817,726,096
استبعاد شركة تابعة (إيضاح 4)	(720,336,889)	(117,524,928)	(45,275,841)	(883,137,658)
صافي التغير خلال السنة	(39,600,643)	6,734,133	30,621,006	(2,245,504)
المحول للمرحلة (1)	70,208,964	(61,066,118)	(9,142,846)	-
المحول للمرحلة (2)	(55,317,925)	75,409,116	(20,091,191)	-
المحول للمرحلة (3)	(1,603,719)	(9,298,406)	10,902,125	-
تسهيلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	-	-	57,247	57,247
الرصيد في نهاية السنة	754,262,106	99,668,715	78,469,360	932,400,181

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة:

	31 كانون الأول 2022			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	6,688,019	2,709,575	32,685,024	42,082,618
المحول للمرحلة (1)	1,539,361	(928,774)	(610,587)	-
المحول للمرحلة (2)	(415,573)	1,245,890	(830,317)	-
المحول للمرحلة (3)	(35,003)	(118,723)	153,726	-
استرداد مخصص خسائر ائتمانية	(1,065,768)	(1,986,709)	(5,109,560)	(8,162,037)
صافي إعادة القياس للخسائر الإئتمانية خلال السنة	1,520,042	2,748,870	8,498,478	12,767,390
محول الى مخصص تسهيلات مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	-	-	(814,490)	(814,490)
فروقات عملة	(542,019)	(295,738)	(1,482,647)	(2,320,404)
أخرى	-	-	191,396	191,396
الرصيد في نهاية السنة	7,689,059	3,374,391	32,681,023	43,744,473

	31 كانون الأول 2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	11,954,276	6,987,162	36,240,451	55,181,889
استبعاد شركة تابعة (إيضاح 4)	(5,352,561)	(5,021,413)	(14,249,183)	(24,623,157)
المحول للمرحلة (1)	846,265	(466,366)	(379,899)	-
المحول للمرحلة (2)	(1,080,176)	3,170,105	(2,089,929)	-
المحول للمرحلة (3)	(118,040)	(1,632,014)	1,750,054	-
استرداد خسائر ائتمانية متوقعة	(1,722,259)	(915,198)	(5,022,815)	(7,660,272)
صافي إعادة القياس للخسائر الإئتمانية خلال السنة	2,134,638	565,965	16,790,179	19,490,782
محول من مخصص تسهيلات مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	-	-	306,286	306,286
ديون معدومة	-	-	(420,741)	(420,741)
فروقات عملة	25,876	21,334	208,621	255,831
أخرى	-	-	(448,000)	(448,000)
الرصيد في نهاية السنة	6,688,019	2,709,575	32,685,024	42,082,618

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات:

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	3,826,045	6,554,484
استبعاد شركة تابعة (إيضاح 4)	-	(2,415,364)
محول من (الى) مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لتسهيلات ائتمانية	814,490	(306,286)
ديون معدومة	(184,306)	(93,727)
فروقات عملة	(269,662)	86,938
الرصيد في نهاية السنة	4,186,567	3,826,045

فيما يلي توزيع التسهيلات الائتمانية بعد تنزيل الفوائد المعلقة حسب النشاط الإقتصادي للعملاء:

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
القطاع العام	373,359,315	408,945,821
القروض العقارية	182,583,963	127,537,118
تمويل الصناعة والتجارة والزراعة	169,570,843	143,781,430
قطاع خدماتي	103,172,229	114,563,024
قروض استهلاكية	149,126,953	126,872,274
	977,813,303	921,699,667

9. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أسهم مدرجة في بورصة فلسطين	6,326,615	16,882,891
أسهم مدرجة في أسواق مالية أجنبية	743,357	744,880
أسهم غير مدرجة	78,368	78,368
	7,148,340	17,706,139

لقد كانت الحركة على حساب احتياطي القيمة العادلة كما يلي:

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	(2,033,671)	(6,881,906)
التغير في القيمة العادلة	2,025,728	4,637,258
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	(2,106,558)	-
حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى للشركات الحليفة	(147,592)	210,977
الرصيد في نهاية السنة	(2,262,093)	(2,033,671)

10. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

تشمل الموجودات المالية بالكلفة المطفأة ما يلي:

	سندات وأذونات خزينة حكومية*	سندات مالية مدرجة في أسواق مالية **	سندات مالية غير مدرجة في أسواق مالية ***	المجموع
31 كانون الأول 2022	**دولار أمريكي**	**دولار أمريكي**	**دولار أمريكي**	**دولار أمريكي**
محلي	-	-	10,128,400	10,128,400
أجنبي	16,561,068	18,436,340	-	34,997,408
	16,561,068	18,436,340	10,128,400	45,125,808
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(4,814,378)	(10,173)	(14,573)	(4,839,124)
	11,746,690	18,426,167	10,113,827	40,286,684
31 كانون الأول 2021				
محلي	-	-	10,263,900	10,263,900
أجنبي	15,721,574	4,395,191	-	20,116,765
	15,721,574	4,395,191	10,263,900	30,380,665
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(4,555,349)	(2,052)	(148,519)	(4,705,920)
	11,166,225	4,393,139	10,115,381	25,674,745

* تشمل سندات وأذونات الخزينة الحكومية استثمار البنك في سندات خزينة لبنانية مدرجة وأذونات خزينة أردنية غير مدرجة حيث تتراوح نسبة الفائدة على هذه الموجودات من 3,25% إلى 8,25% وتستحق خلال سنة إلى 5 سنوات. قام البنك خلال عام 2020 بتصنيف سندات الدين اللبنانية كأدوات دين متعثرة استنادا لتصنيفات شركات التصنيف العالمية، بلغ إجمالي المخصص المكون مقابل هذه السندات 4,7 مليون دولار أمريكي كما قام البنك بتعليق الفوائد مقابلها.

** يمثل هذا البند إستثمار البنك في سندات مالية صادرة من شركات أجنبية تستحق خلال ثلاث إلى ستة سنوات، تتراوح أسعار الفائدة على السندات بين 4,05% إلى 6,62%.

*** يمثل هذا البند إستثمار البنك في سندات مالية صادرة من شركات محلية تستحق من ثلاثة إلى أربع سنوات، تتراوح أسعار الفائدة على هذه السندات بين 3,75% إلى 5%.

**** بلغت القيمة العادلة لسندات الدين المدرجة كما في 31 كانون الأول 2022 و31 كانون الأول 2021 مبلغ 19,575,609 دولار أمريكي و5,346,569 دولار أمريكي على التوالي، بينما بلغت القيمة العادلة لسندات الدين الغير مدرجة كما في 31 كانون الأول 2022 و31 كانون الأول 2021 مبلغ 20,842,615 دولار أمريكي و20,454,684 دولار أمريكي على التوالي.

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة:

	31 كانون الأول 2022			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	25,162,040	-	5,218,625	30,380,665
صافي التغير خلال السنة	14,651,128	-	94,015	14,745,143
الرصيد في نهاية السنة	39,813,168	-	5,312,640	45,125,808

	31 كانون الأول 2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	28,458,314	2,255,347	5,110,519	35,824,180
استبعاد شركة تابعة (إيضاح 4)	(8,898,785)	(2,255,347)	-	(11,154,132)
صافي التغير خلال السنة	5,602,511	-	108,106	5,710,617
الرصيد في نهاية السنة	25,162,040	-	5,218,625	30,380,665

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2022			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	314,217	-	4,391,703	4,705,920
صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة	(212,595)	-	345,799	133,204
الرصيد في نهاية السنة	101,622	-	4,737,502	4,839,124

	31 كانون الأول 2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	377,167	192	4,391,703	4,769,062
استبعاد شركة تابعة (إيضاح 4)	(146,367)	(192)	-	(146,559)
صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة	83,417	-	-	83,417
الرصيد في نهاية السنة	314,217	-	4,391,703	4,705,920

11.استثمار في شركة حليفة

	نسبة الملكية		القيمة الدفترية	
	2022	2021	2022	2021
	%	%	دولار أمريكي	دولار أمريكي
البنك الإسلامي الفلسطيني*	24.85	24.85	50,240,259	48,090,281
			50,240,259	48,090,281

* قام البنك بتوقيع مذكرة تفاهم مع الشركاء (المساهمون في الشركة الوطنية (الشركة التابعة)) والتي تفيد بخروج الشركاء من الشركة الوطنية باستثناء البنك وذلك من خلال تنازل الشركاء عن كامل اسهمهم في الشركة لمصلحة البنك مقابل تنازل الشركة لمصلحة الشركاء عن أسهم في البنك الإسلامي الفلسطيني تعادل نسبة مساهمة كل من الشركاء في الشركة، بحيث تصبح مساهمة كل من الشركاء مباشرة في البنك الإسلامي الفلسطيني وعليه تكون نسبة مساهمة البنك في أسهم البنك الإسلامي الفلسطيني 24,85%، وبالتالي لم يتم توحيد القوائم المالية للبنك الإسلامي الفلسطيني مع القوائم المالية للبنك، تعتقد إدارة البنك بأن لها القدرة على التأثير على السياسات المالية والتشغيلية للبنك الاسلامي الفلسطيني وذلك من خلال تمثيل في مجلس إدارته يتكون من رئاسة المجلس بالإضافة الى عضوين اخرين، وبذلك تم تحويل الحصة المتبقية من الاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني من استثمار في شركة تابعة الى استثمار في شركة حليفة (إيضاح 4).

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على قيمة الإستثمار في الشركات الحليفة:

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	48,090,281	11,669,721
استبعاد شركة تابعة (إيضاح 4)	-	34,704,431
حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة	3,803,069	1,957,443
حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى الشركة الحليفة	(147,592)	173,591
توزيعات نقدية	(1,242,499)	(414,905)
أخرى	(263,000)	-
الرصيد في نهاية السنة	50,240,259	48,090,281

يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية المتعلقة باستثمارات البنك في شركاته الحليفة كما في 31 كانون الأول 2022 و2021:

	البنك الإسلامي الفلسطيني	
	2022	*2021
المركز المالي للشركات الحليفة	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الموجودات	1,515,811,313	1,656,425,003
إجمالي المطلوبات	1,367,452,060	1,517,775,923
حقوق الملكية	148,359,253	138,649,080
القيمة الدفترية قبل التعديل	36,867,274	34,454,296
شهرة	13,372,985	13,635,985
القيمة الدفترية بعد التعديل	50,240,259	48,090,281
الايرادات ونتائج الأعمال		
صافي الإيرادات	66,432,475	33,785,893
مصاريف تشغيلية وإدارية وعامة	(40,183,341)	(21,195,553)
إستهلاكات وإطفاءات	(4,383,129)	(2,188,218)
مصاريف تمويل	(180,465)	(212,093)
تقييم استثمارات عقارية	(800,000)	(493,232)
إيرادات أخرى	665,811	155,758
الربح قبل الضريبة	21,551,351	9,852,555
مصروف الضريبة	(6,247,250)	(2,564,842)
صافي الربح للسنة بعد الضريبة	15,304,101	7,287,713
تعديلات	-	161,973
صافي الربح للسنة بعد الضريبة - معدل	15,304,101	7,449,686
حصة البنك من نتائج أعمال السنة	3,808,069	1,851,665
حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى	(147,592)	223,341

تمثل بيانات قائمة الدخل والدخل الشامل للبنك الإسلامي الفلسطيني ملخص بيانات قائمة الدخل والدخل الشامل للفترة من تاريخ تحويل الحصة المتبقية من الاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني من استثمار في شركة تابعة الى استثمار في شركة حليفة وحتى 31 كانون الأول 2021.

12. عقارات وآلات ومعدات

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب العقارات والآلات والمعدات خلال السنة:

	أراضٍ وعقارات	أثاث ومعدات وتحسينات مأجور	أجهزة حاسوب	سيارات	خلايا شمسية	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2022						
الكلفة:						
الرصيد في بداية السنة	10,955,110	25,126,551	5,271,013	1,388,451	1,463,973	44,205,098
إضافات	920,000	2,756,956	316,875	-	-	3,993,831
محول إلى موجودات أخرى	(331,700)	-	-	-	-	(331,700)
إستبعادات	-	(100,314)	-	(129,311)	-	(229,625)
الرصيد في نهاية السنة	11,543,410	27,783,193	5,587,888	1,259,140	1,463,973	47,637,604
الاستهلاك المتراكم:						
الرصيد في بداية السنة	2,878,678	16,932,770	3,809,850	609,644	149,879	24,380,821
استهلاك السنة	174,309	1,716,078	490,740	34,886	80,163	2,496,176
إستبعادات	-	(70,374)	-	(115,254)	-	(185,628)
الرصيد في نهاية السنة	3,052,987	18,578,474	4,300,590	529,276	230,042	26,691,369
صافي القيمة الدفترية						
كما في 31 كانون الأول 2022	8,490,423	9,204,719	1,287,298	729,864	1,233,931	20,946,235
كما في 31 كانون الأول 2021	8,076,432	8,193,781	1,461,163	778,807	1,314,094	19,824,277

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب العقارات والآلات والمعدات خلال عام 2021:

	أراضٍ وعقارات	أثاث ومعدات وتحسينات مأجور	أجهزة حاسوب	سيارات	خلايا شمسية	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2021						
الكلفة:						
الرصيد في بداية السنة	26,867,882	47,441,575	11,403,176	606,367	1,463,973	87,782,973
استبعاد شركة تابعة (إيضاح 4)	(15,779,602)	(23,208,937)	(5,332,709)	(90,894)	-	(44,412,142)
إضافات	36,801	1,043,312	183,965	-	-	1,264,078
محول من مشاريع تحت التنفيذ (إيضاح 14)	-	134,519	-	-	-	134,519
محول إلى استثمارات عقارية	(169,971)	-	-	-	-	(169,971)
إستبعادات	-	(170,897)	(59,740)	(163,722)	-	(394,359)
الرصيد في نهاية السنة	10,955,110	25,239,572	6,194,692	351,751	1,463,973	44,205,098
الاستهلاك المتراكم:						
الرصيد في بداية السنة	6,097,699	24,589,448	7,473,910	284,265	69,716	38,515,038
استبعاد شركة تابعة (إيضاح 4)	(3,605,888)	(10,241,878)	(4,071,709)	(50,683)	-	(17,970,158)
استهلاك الفترة	386,867	2,837,999	756,343	73,684	80,163	4,135,056
إستبعادات	-	(170,897)	(51,771)	(76,447)	-	(299,115)
الرصيد في نهاية السنة	2,878,678	17,014,672	4,106,773	230,819	149,879	24,380,821
صافي القيمة الدفترية						
كما في 31 كانون الأول 2021	8,076,432	8,224,900	2,087,919	120,932	1,314,094	19,824,277

13. حق استخدام الموجودات

فيما يلي تفاصيل الحركة التي تمت على حق استخدام الموجودات:

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	6,826,148	16,025,258
استبعاد شركة تابعة (إيضاح 4)	-	(7,523,837)
إضافات خلال السنة	454,190	426,567
استبعادات	(170,953)	(285,425)
استهلاك السنة	(1,108,389)	(1,816,415)
الرصيد في نهاية السنة	6,000,996	6,826,148

14. مشاريع تحت التنفيذ

يشمل هذا البند أعمال تشطيب وتوسيع وتحسينات مأجور لشركة وطن (شركة تابعة). فيما يلي تفاصيل الحركة على المشاريع تحت التنفيذ:

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	269,695	3,018,587
استبعاد شركة تابعة (إيضاح 4)	-	(2,790,000)
إضافات	4,000	183,127
محول إلى عقارات وآلات ومعدات (إيضاح 12)	-	(134,519)
محول إلى موجودات غير ملموسة	-	(7,500)
الرصيد في نهاية السنة	273,695	269,695

15. موجودات غير ملموسة

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
برامج الحاسب الآلي	3,849,183	5,079,498
	3,849,183	5,079,498

لقد كانت الحركة على برامج الحاسب الآلي وموجودات غير ملموسة خلال السنة كما يلي:

	31 كانون الأول 2022
	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	5,079,498
إضافات	1,338,644
إطفاءات	(2,568,959)
الرصيد في نهاية السنة	3,849,183

لقد كانت الحركة على برامج الحاسب الآلي وموجودات غير ملموسة خلال سنة 2021 كما يلي:

	31 كانون الأول 2021				
	برامج الحاسب الآلي	رخصة بنك (قيمة عادلة)	الشهرة	أخرى	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	6,497,192	4,974,712	19,452,065	1,416,691	32,340,660
استبعاد شركة تابعة (إيضاح 4)	(886,542)	(4,974,712)	(19,452,065)	(1,193,003)	(26,506,322)
إضافات	723,213	-	-	-	723,213
المحول من المشاريع تحت التنفيذ	7,500	-	-	-	7,500
إطفاءات	(1,261,865)	-	-	(223,688)	(1,485,553)
الرصيد في نهاية السنة	5,079,498	-	-	-	5,079,498

16. موجودات ضريبية مؤجلة

يتم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة على خسائر التدني المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية المباشرة والأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية والموجودات المالية بالكلفة المطفأة بالإضافة إلى بعض الحسابات الأخرى، فيما يلي تفاصيل الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة:

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	4,163,823	10,793,439
استبعاد شركة تابعة (إيضاح 4)	-	(6,419,136)
إضافات	546,043	171,719
إطفاءات	-	(382,199)
الرصيد في نهاية السنة	4,709,866	4,163,823

17. موجودات أخرى

يشمل هذا البند ما يلي:

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
فوائد مستحقة وغير مقبوضة	11,601,275	7,192,197
مشتقات مالية موجبة	5,134,602	-
مستحق من شركة تأمين (إيضاح 34)	3,000,000	-
مصاريف مدفوعة مقدماً	1,809,463	1,483,853
مستحق من جهات ذات علاقة	850,212	850,212
حسابات تسوية بطاقات ائتمانية وصرافات آلية	647,601	592,960
قرطاسية ومطبوعات	188,775	271,599
مستحق من دائرة ضريبة القيمة المضافة	154,212	201,806
اصول مستملكة	132,200	-
أخرى	736,779	1,096,311
	24,255,119	11,688,938

18. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	22,480,838	8,425,404
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	45,061,953	136,157,078
	67,542,791	144,582,482
بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	93,660	2,805,001
	93,660	2,805,001
	67,636,451	147,387,483

19. ودائع العملاء

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
حسابات جارية وتحت الطلب	406,091,914	421,768,152
ودائع التوفير	282,392,836	282,189,140
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	433,862,681	428,451,920
حسابات مدينة - مؤقتاً دائنة	10,855,260	6,976,653
	1,133,202,691	1,139,385,865

- بلغت ودائع القطاع العام كما في 31 كانون الأول 2022 و2021 مبلغ 173,633,003 دولار أمريكي و123,336,678 دولار أمريكي أي ما نسبته 15,32% و10,82% من إجمالي الودائع، على التوالي.
- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2022 و2021 مبلغ 645,502,311 دولار أمريكي و630,420,373 دولار أمريكي أي ما نسبته 56,96% و55,33% من إجمالي الودائع، على التوالي.

20. تأمينات نقدية

يشمل هذا البند تأمينات نقدية مقابل:

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
تسهيلات ائتمانية مباشرة	53,118,741	49,807,492
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	10,125,361	10,260,369
أخرى	12,366,666	12,054,992
	75,610,768	72,122,853

21. أموال مقترضة

	المبلغ بالدولار الأمريكي	الضمانات	سعر فائدة الإقراض (%)
2022			
سلطة النقد الفلسطينية*	18,712,787	لا يوجد	2
صندوق سند للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة***	1,666,670	لا يوجد	4,1
	20,379,457		

	المبلغ بالدولار الأمريكي	الضمانات	سعر فائدة الإقراض (%)
2021			
سلطة النقد الفلسطينية*	42,671,971	لا يوجد	2 - 1,8
البنك الاوروبي للتنمية**	5,555,556	لا يوجد	3,54و 3,595
صندوق سند للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة***	2,777,780	لا يوجد	4,1
	51,005,307		

* قامت سلطة النقد الفلسطينية خلال عام 2020 بمنح البنك ودائع تحفيزية بمبلغ 200 مليون شيكل مقسمة إلى ثلاث ودائع تستحق خلال ثلاثة سنوات بواقع استحقاق وديعة كل سنة وبفوائد تتراوح بين 1,6% و2%، وذلك كحوافز للبنك نتيجة استحواذه على فروع البنك التجاري الأردني في فلسطين، استحقت الوديعة الأولى خلال عام 2021 بقيمة 67 مليون شيكل، كما استحقت الوديعة الثانية خلال العام بقيمة 67 مليون شيكل.

** قام البنك خلال عام 2019 بالتوقيع على اتفاقية مع البنك الأوروبي للتنمية تحت مسمى برنامج تيسير التجارة الخاص بالبنك الأوروبي للتنمية الذي أطلق عام 1999 والذي يهدف إلى تعزيز التجارة الخارجية بين الاقتصادات بمبلغ 5 مليون دولار أمريكي وذلك بهدف إعادة الاعمار والتنمية في فلسطين من خلال دعم تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة. يسدد هذا القرض بموجب 9 أقساط سنوية متساوية، يبدأ السداد بعد فترة سماح 18 شهر، أستحق القسط الأول بتاريخ 10 كانون الأول 2020 وينتهي السداد للقرضين بتاريخ 11 كانون الأول 2023. يستحق على القرض فائدة بمعدل 6,71%. تم الاتفاق بين الطرفين خلال عام 2021 على تخفيض سعر الفائدة على القرض من 6.71% إلى 3,595%. كما قام البنك خلال عام 2021 بالتوقيع على اتفاقية مع البنك الأوروبي للتنمية بهدف دعم القطاع الخاص وبالإخص دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمبلغ عشرة ملاين دولار أمريكي، يسدد هذا القرض بموجب 3 أقساط سنوية، يبدأ السداد بعد فترة سماح سنة. يستحق على القرض فائدة بمعدل 3,54%. قام البنك خلال السنة بسداد مبكر لكامل قيمة القرض.

*** قام البنك خلال عام 2019 بالتوقيع على اتفاقية مع صندوق سند للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمبلغ خمسة مليون دولار أمريكي بهدف دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة. يسدد هذا القرض بموجب 9 أقساط نصف سنوية متساوية، استحق القسط الأول بتاريخ 5 كانون الثاني 2020 وينتهي السداد بتاريخ 5 كانون الثاني 2024. يستحق على القرض فائدة بمعدل 6,41%. تم الاتفاق بين الطرفين خلال عام 2021 على تخفيض سعر الفائدة على القرض إلى 4,1%.

22. قروض مساندة

حصل البنك خلال الأعوام الماضية على قروض مساندة بموجب اتفاقيات تم توقيعها مع عدة أشخاص وشركات محلية بمجموع 40 مليون دولار أمريكي بنسبة فائدة سنوية تتراوح بين 5,15% الى 5,75%، تسدد على أساس شهري في حين يسدد أصل القرض عند الإستحقاق خلال عامي 2024 و2025. يقوم

البنك ولأغراض احتساب كفاية رأس المال باحتساب القروض كجزء من الشريحة الثانية لرأسمال البنك وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ومقررات لجنة بازل.

قام البنك خلال العام بسداد مبلغ 4 مليون دولار أمريكي من هذه القروض المساندة ليصبح الرصيد القائم 31 مليون دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 35 مليون دولار أمريكي كما في31 كانون الأول 2021.

23. مخصصات متنوعة

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب مخصصات متنوعة خلال السنة:

	الرصيد في بداية السنة	استبعاد شركة تابعة (إيضاح 4)	المكون خلال السنة	المدفوع خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2022					
تعويض نهاية الخدمة	6,126,286	-	1,477,467	(1,222,539)	6,381,214
مخصص قضايا	200,000	-	-	-	200,000
	6,326,286	-	1,477,467	(1,222,539)	6,581,214
31 كانون الأول 2021					
تعويض نهاية الخدمة	15,666,259	(9,011,141)	2,612,996	(3,141,828)	6,126,286
مخصص قضايا	697,931	(563,901)	195,970	(130,000)	200,000
	16,364,190	(9,575,042)	2,808,966	(3,271,828)	6,326,286

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالبنك.

24. مخصصات الضرائب

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	1,281,190	3,333,360
استبعاد شركة تابعة (إيضاح 4)	-	(1,757,684)
التخصيص للسنة	4,705,981	5,062,432
وفر سنوات سابقة	(1,544,599)	(981,600)
خصم على السلفيات المدفوعة	(34,939)	(49,535)
ضرائب مدفوعة خلال السنة	(485,197)	(4,388,404)
أسترداد فائض مبالغ مسددة عن سنوات سابقه	791,090	-
فروقات عملة	6,718	62,621
الرصيد في نهاية السنة	4,720,244	1,281,190

حصل البنك على مخالصات نهائية من دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعماله حتى عام 2020. بلغت نسبة الضريبة القانونية على الدخل 15%، كما بلغت نسبة ضريبة القيمة المضافة 16% وذلك لعامي 2022 و2021. استناداً لأحكام القرار بقانون رقم (4) لسنة 2014 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 المتعلق بضريبة الدخل، فإن ضريبة الدخل على الأرباح الناجمة عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستوفى بنسبة 10% من تلك الأرباح.

تمثل الضرائب الظاهرة في قائمة الدخل الموحدة ما يلي:

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التخصيص للسنة الحالية	4,705,981	5,062,432
وفر سنوات سابقة	(1,544,599)	(981,600)
(إطفاء) إضافات موجودات ضريبية مؤجلة، بالصافي*	(546,043)	210,480
خصم على سلفيات مدفوعة	(34,939)	(49,535)
مصروف الضرائب للسنة	2,580,400	4,241,777

* يمثل هذا البند رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة المحسوبة على خسائر التدني المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية المباشرة والأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية والموجودات المالية بالكلفة المطفأة بالإضافة إلى بعض الحسابات الأخرى.

فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الربح المحاسبي للبنك	19,581,618	18,164,513
الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة	22,343,827	19,720,080
الربح الخاضع لضريبة الدخل	13,579,686	13,850,801
ضريبة القيمة المضافة على الربح للسنة	3,081,907	2,720,011
ضريبة الدخل على الربح	2,242,336	2,077,620
الضرائب للسنة	5,324,243	4,797,631
المخصص المكون	4,705,981	5,062,432

حسب رأي الإدارة والمستشار الضريبي للبنك، فإن المخصصات المكونة لمواجهة الالتزامات الضريبية كافية.

25. مطلوبات عقود الايجار

فيما يلي تفاصيل الحركة التي تمت على مطلوبات عقود الايجار:

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	6,715,176	15,806,540
استبعاد شركة تابعة (إيضاح 4)	-	(7,087,133)
إضافات	656,014	426,567
إستبعادات	(197,361)	(342,298)
الإيجارات المدفوعة	(1,506,616)	(2,469,775)
فوائد مطلوبات عقود الايجار المدفوعة	239,997	381,275
رصيد نهاية السنة	5,907,210	6,715,176

إن قيمة مصروف الايجار للعقود قصيرة الاجل وعقود ايجار الأصول منخفضة القيمة والتي تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 بلغت 324,316 دولار أمريكي و366,778 دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021. (إيضاح 36).

26. مطلوبات أخرى

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ذمم دائنة	3,600,072	3,285,795
فوائد مستحقة غير مدفوعة	3,408,235	3,711,737
فوائد وعمولات مقبوضة مقدماً	2,402,185	2,565,312
شيكات مصدقة وحوالات واردة	1,973,787	3,647,263
مصاريف مستحقة	1,945,229	600,845
مكافئات مستحقة	1,889,211	860,000
مبالغ محجوزة	1,818,528	1,886,525
حسابات تسوية بطاقات ائتمانية وصرافات آلية	1,421,193	1,029,806
ضرائب مستحقة على الرواتب	1,042,687	613,861
توزيعات أرباح نقدية غير مدفوعة	810,529	856,329
قروض استدامة*	566,558	714,088
شيكات المقاصة	636,715	481,345
مخصص مؤسسة ضمان الودائع	466,484	248,026
مشتقات مالية سالبة	-	4,290,953
أخرى	673,942	998,756
	22,655,355	25,790,641

* وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2021/8) وبهدف تخفيف الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد 19) على الأنشطة والمشاريع الاقتصادية خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تم منح قروض استدامة من سلطة النقد الفلسطينية بحيث تستوفي سلطة النقد فائدة بنسبة 0,5% على التمويل الممنوح من قبلها ويلتزم البنك باستيفاء فائدة متناقصة بحد أقصى 3% من المقترضين.

27. علاوة إصدار

تم بتاريخ 25 كانون الثاني 2015 توقيع اتفاقية مع بنك الإتحاد في الأردن والتي تم بموجبها إدخال بنك الإتحاد في الأردن كشريك إستراتيجي للبنك بمساهمة 5,4% من رأسمال البنك أي ما يعادل 4,031,794 سهماً بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي واحد للسهم وعلاوة إصدار بقيمة (0,14) دولار أمريكي للسهم الواحد، بمجموع علاوة إصدار قدرها 564,451 دولار أمريكي.

كما تم بتاريخ 29 تموز2020 توقيع اتفاقية مع البنك التجاري الأردني والتي تم بموجبها إدخال البنك التجاري الأردني كشريك إستراتيجي للبنك بمساهمة 15% من رأسمال البنك أي ما يعادل 13,764,707 سهماً بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي واحد للسهم وعلاوة إصدار بقيمة (1,25) دولار أمريكي للسهم الواحد، بمجموع علاوة إصدار قدرها 17,205,882 دولار أمريكي.

28. احتياطيات

- **احتياطي إجباري**

وفقاً لقانون المصارف يقتطع ما نسبته 10% من الأرباح الصافية سنوياً لحساب الاحتياطي الإجباري ولا يجوز وقف هذا الاقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب ما يعادل رأسمال البنك. لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري على المساهمين إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

- **احتياطي مخاطر مصرفية عامة**

يمثل هذا البند قيمة إحتياطي المخاطر الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) بنسبة 1,5% من التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية والفوائد والأرباح المعلقة و0,5% من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة. وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2013/53)، لا يتم تكوين إحتياطي مخاطر مصرفية عامة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حال انطبقت عليها الشروط الواردة في التعميم. قام البنك خلال عام 2018 بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) وتسجيل أثر المعيار من حساب هذا الاحتياطي بما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمرحلتين الأولى والثانية وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/2). لا يجوز التصرف بهذا الاحتياطي أو توزيعه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

- **احتياطي التقلبات الدورية**

يمثل بند احتياطي التقلبات الدورية قيمة الاقتطاعات التي تمت وفقاً للتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) وبنسبة 15% من صافي الارباح بعد الضرائب، حيث توقف المصرف عن اقتطاع هذه النسبة واضافتها على بند الاحتياطي بموجب تعليمات رقم (2018/01) والتي حددت ما نسبته 0,57% من الاصول المرجحة بالمخاطر كمصد رأس المال المضاد للتقلبات الدورية، وقد سمحت التعليمات للمصارف استغلال المبالغ المكونة في بند احتياطي التقلبات الدورية لأغراض هذا المصد، وبموجب التعليمات رقم (2019/13) تم احتساب ما نسبته 0,66% من الاصول المرجحة بالمخاطر كمصد رأس المال المضاد للتقلبات الدورية للعام 2019. وقد أصدرت سلطة النقد الفلسطينية خلال عام 2022 تعليمات رقم (2022/8) بشأن مصد رأس المال المضاد للتقلبات الدورية بحيث تكون النسبة 0,5% من الأصول المرجحة بالمخاطر والالتزام بتكوين المصد خلال مدة أقصاها 31 آذار 2023 والافصاح ضمن البيانات المالية المرحلية والختامية اعتباراً من شهر حزيران 2023. كما يحظر على المصرف التصرف بالمبالغ المرصدة في بند إحتياطي التقلبات الدورية باستثناء الرسملة وذلك بعد الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

29. الفوائد الدائنة

يشمل هذا البند الفوائد الدائنة على الحسابات التالية:

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أفراد		
حسابات جارية مدينة	1,657,049	2,288,693
قروض وكمبيالات	14,162,479	12,550,491
	15,819,528	14,839,184
شركات		
حسابات جارية مدينة	2,093,273	5,232,335
قروض وكمبيالات	17,646,352	13,920,593
	19,739,625	19,152,928
الحكومة والقطاع العام	20,868,596	21,547,355
	56,427,749	55,539,467
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,301,815	1,209,202
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	159,947
موجودات مالية	1,271,605	1,236,361
	59,001,169	58,144,977

30. الفوائد المدينة

يشمل هذا البند ما يلي:

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
فوائد على ودائع العملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	640,223	1,008,892
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	13,271,972	16,057,271
تأمينات نقدية	607,422	1,578,819
فوائد على الأموال المقترضة	853,306	1,767,550
فوائد على القروض المساندة	1,676,202	2,151,378
فوائد على ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	76,962	313,054
فوائد على ودائع سلطة النقد الفلسطينية	-	117,771
فوائد مدفوعة على مطلوبات عقود الايجار	239,997	381,275
	17,366,084	23,376,010

31. صافي إيرادات التمويل والاستثمار

	2022	للفترة منذ 1 كانون الثاني 2021 حتى تاريخ الاستبعاد
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إيرادات عوائد تمويلات	-	27,521,622
عوائد إستثمارات لدى مؤسسات مصرفية	-	409,531
	-	27,931,153
ينزل: عائد اصحاب حسابات الاستثمار المطلق	-	(3,637,109)
	-	24,294,044

تشمل قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 نتائج أعمال الشركة التابعة حتى تاريخ الاستبعاد بينما لا تشمل القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية المنتهية في 31 كانون الأول 2022 نتائج أعمال الشركة التابعة نتيجة الاستبعاد (إيضاح 4) ولم يتم تصنيف الاستبعاد كعمليات غير مستمرة حيث لم يستوف الشروط المطلوبة حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم 5 "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

32. صافي إيرادات العمولات

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
عمولات دائنة		
تسهيلات ائتمانية مباشرة	3,102,035	4,838,509
إدارة حساب	1,185,603	2,818,355
حوالات	1,002,543	1,106,364
شيكات مرتجعة ومعادة ومؤجلة	952,076	1,130,721
عمولة إيداع نقدي	873,719	1,087,047
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	653,386	1,112,925
خدمات مصرفية متفرقة	953,229	1,706,516
	8,722,591	13,800,437
عمولات مدينة	(1,230,999)	(1,952,112)
	7,491,592	11,848,325

33. صافي أرباح محفظة موجودات مالية

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
عوائد توزيعات موجودات مالية من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	1,062,775	1,070,446
عوائد توزيعات موجودات مالية من خلال الأرباح أو الخسائر	16,187	131,873
أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	349,443	524,839
	1,428,405	1,727,158

34. إيرادات أخرى

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
استرداد أرصدة متعلقة بحدث تشغيلي*	3,000,000	2,750,000
إيرادات مفتاحية وخلوات	-	400,000
أخرى	315,934	431,591
	3,315,934	3,581,591

* يمثل هذا البند تعويض شركة التأمين للبنك عن بوليصة الغطاء المصرفي خلال عام 2022 بمبلغ 3 مليون دولار أمريكي

واسترداد بمبلغ 2.75 مليون دولار خلال عام 2021 من أحد الأطراف ذات العلاقة بحدث تشغيلي تعرض له البنك في السنوات السابقة.

35. نفقات الموظفين

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	16,448,452	20,862,210
ضريبة القيمة المضافة على الرواتب	2,561,201	3,149,268
مخصص تعويض نهاية الخدمة	1,477,467	2,612,996
مساهمة البنك في صندوق الإدخار*	899,810	1,384,282
تأمين صحي	751,412	1,127,228
سفر ومواصلات	294,022	345,664
مصاريف تدريب	255,527	145,402
ملابس	42,222	142,911
أخرى	248,651	297,830
	22,978,764	30,067,791

* يساهم البنك بنسبة 10% من الراتب الأساسي للموظف ويساهم الموظف بنسبة تتراوح بين 5% و10% من راتبه الأساسي لصندوق الإدخار حسب سنوات الخدمة. يظهر رصيد صندوق الإدخار غير المستثمر ضمن بند ودائع العملاء.

36. مصاريف تشغيلية أخرى

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رسوم ورخص واشتراكات	4,836,321	4,618,242
صندوق ضمان الودائع*	1,691,792	1,552,823
صيانة	1,313,964	2,150,953
تأمينات	1,165,691	1,048,086
أتعاب مهنية واستشارية	844,845	1,394,212
مصاريف دعاية وإعلان	700,000	1,439,293
إيجارات (إيضاح 25)	324,316	366,778
قرطاسية ومطبوعات	296,716	414,056
بريد وهاتف	281,684	1,192,206
مياه وكهرباء وتدفئة	224,440	567,826
تبرعات ورعايات**	215,000	380,439
رسوم تأمين قروض الرهن العقاري	131,993	138,036
ضيافة	108,482	208,814
ضريبة الأملاك	85,450	91,145
مصاريف نقل النقد	85,373	114,770
مواصلات ومصاريف سيارات	60,658	73,693
مصاريف اجتماعات الهيئة العامة ومجلس الأدارة	24,894	5,221
أخرى	960,803	2,214,319
	13,352,422	17,970,912

* صدر بتاريخ 27 تشرين أول 2020 تعميم من المؤسسة رقم (2021/02) بشأن تخفيض الحد الأدنى لرسوم الاشتراك لتصبح (0,1% - 0,8%)، حيث واعتباراً من 1 تشرين الأول 2020، ستكون نسبة رسوم الاشتراك 0,1% من متوسط إجمالي الودائع بدلاً من 0,2% من متوسط إجمالي الودائع.

قامت المؤسسة بتاريخ 9 تشرين الثاني 2021 إصدار تعميم رقم (2021/2) بخصوص رفع نسبة رسوم الاشتراك الثابتة لتصبح 0.2% من متوسط اجمالي الودائع الخاضعة وذلك اعتباراً من مطلع عام 2022.

** يقوم البنك بتقديم التبرعات والرعايات في المجالات الاجتماعية والرياضية وغيرها من المجالات وذلك ضمن سياسة البنك لبناء أواصر الثقة بين لبنات المجتمع المختلفة. بلغت نسبة التبرعات من صافي ربح السنة 1,26% لعام 2022 مقابل 2.7% من صافي ربح السنة لعام 2021.

37. صافي إعادة قياس مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة

يشمل هذا البند صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية:

	2022			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	(73,628)	-	-	(73,628)
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	(71,376)	-	-	(71,376)
تسهيلات ائتمانية مباشرة وغير مباشرة	454,274	762,161	3,388,918	4,605,353
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	(212,595)	-	345,799	133,204
	96,675	762,161	3,734,717	4,593,553

	2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	41,976	-	-	41,976
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	(1,761)	-	-	(1,761)
تسهيلات ائتمانية مباشرة وغير مباشرة	412,379	(349,233)	11,767,364	11,830,510
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	83,417	-	-	83,417
	536,011	(349,233)	11,767,364	11,954,142

38. غرامات سلطة النقد الفلسطينية

يمثل هذا البند غرامات مفروضة من سلطة النقد الفلسطينية على البنك خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 لمخالفة البنك لبعض تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين ذات العلاقة.

39. الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك

	2022	2021
	دولار أمريكي	
ربح السنة العائد لمساهمي البنك	17,001,218	8,500,085
	سهم	
المعدل المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها	109,945,259	94,962,017
	دولار أمريكي	
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة	0,15	0,09

40. النقد وما في حكمه

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	235,077,256	291,000,719
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	205,454,585	287,197,935
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(67,636,451)	(147,387,483)
أرصدة مقيدة السحب لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	(12,976,940)	(23,234,478)
متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي	(106,395,442)	(107,986,869)
	253,523,008	299,589,824

41. المعاملات مع جهات ذات العلاقة

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الادارة والإدارة العليا وأية شركات يسيطرون عليها أو لهم القدرة على التأثير بها كجهات ذات علاقة. فيما يلي الأرصدة كما في 31 كانون الأول 2022 و2021 والمعاملات التي تمت مع هذه الجهات ذات العلاقة:

	طبيعة العلاقة	2022 دولار أمريكي	2021 دولار أمريكي
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:			
تسهيلات ائتمانية مباشرة	مجلس الإدارة وآخرون*	13,572,406	11,062,784
ودائع العملاء	مجلس الإدارة وآخرون*	58,917,891	47,129,629
تأمينات نقدية	مجلس الإدارة وآخرون*	1,621,123	1,518,383
ذمم دائنة	مجلس الإدارة وآخرون*	508,935	570,653
بنود قائمة الدخل الموحدة:			
فوائد وعمولات دائنة	مجلس الإدارة وآخرون*	1,292,738	1,510,689
فوائد وعمولات مدينة	مجلس الإدارة وآخرون*	763,686	612,896
مصاريف دعاية وإعلان	مساهمون رئيسيون وشركات لهم مساهمين فيها	184,297	374,838
بريد وهاتف	مساهمون رئيسيون وشركات لهم مساهمين فيها	78,537	298,614
خطوط اتصالات مؤجرة	مساهمون رئيسيون وشركات لهم مساهمين فيها	2,232,198	1,875,825
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد:			
اعتمادات وكفالات	مجلس الإدارة وآخرون*	11,482,487	9,406,390
سقوف ائتمانية غير مستغلة	مجلس الإدارة وآخرون*	7,677,782	3,413,609

* يتضمن هذا البند مدراء الفروع وموظفين من غير الادارة التنفيذية وأقاربهم ومساهمين غير رئيسيين وذلك حسب ما يتم الإفصاح عنه لسلطة النقد الفلسطينية.

- تشكل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2022 و2021 ما نسبته 1,45% و1,26%، على التوالي من صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة. علماً بأن تسهيلات جهات ذات علاقة تمثل تسهيلات ممنوحة لأعضاء مجلس الادارة والإدارة التنفيذية أو بكفالتهم.
- تشكل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2022 و2021 ما نسبته 9,97% و9,31%، على التوالي من قاعدة رأسمال البنك.
- تتراوح أسعار الفائدة على التسهيلات ما بين 2% إلى 8%.
- تتراوح أسعار الفائدة على الودائع ما بين صفر إلى 3.5%.

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة العليا:

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
حصة الإدارة العليا من الرواتب والمصاريف المتعلقة بها (منافع قصيرة الأجل)	1,558,437	1,381,878
حصة الإدارة العليا من مصروف تعويض نهاية الخدمة (منافع طويلة الأجل)	144,377	127,958
نفقات أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني	307,000	310,667

مكافآت أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني عن عامي 2022 و2021:

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
السيد سمير زريق	42,500	38,500
السيدة منال زريق	31,250	28,500
السيد عزيز عبد الجواد	30,000	26,625
السيدة دينا المصري	27,500	26,625
السيد كمال أبو خديجة	27,500	26,625
السيد عمر المصري	27,500	26,000
السيد ايوب الزعرب	25,250	24,125
السيد سيزر هاني كولاجن	22,500	7,292
السيد عصام السلفيتي	21,125	24,125
السيد معن ملحم	13,750	30,375
السيد هشام حكمت زيد	11,250	12,250
السيد عبد الناصر الطيبي	15,000	-
السيد نمر عبد الواحد	11,875	-
السيد ميشيل الصايغ	-	14,333
السيد طلال ناصر الدين	-	12,500
السيدة غريس خوري	-	7,292
السيد سلامة خليل	-	5,500
	307,000	310,667

42. قياس القيمة العادلة

يمثل الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك. فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات كما في 31 كانون الأول 2022 و2021:

31 كانون الأول 2022	تاريخ القياس	المجموع	قياس القيمة العادلة بإستخدام		
			أسعار التداول في اسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)
		دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية بالقيمة العادلة:					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 7):					
مدرجة - بورصة فلسطين	31 كانون الأول 2022	336,000	336,000	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى (إيضاح 9):					
مدرجة - بورصة فلسطين	31 كانون الأول 2022	6,326,615	6,326,615	-	-
مدرجة - أسواق أجنبية	31 كانون الأول 2022	743,357	743,357	-	-
غير مدرجة	31 كانون الأول 2022	78,368	-	-	78,368
موجودات مالية تم الإفصاح عن قيمتها العادلة					
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح 10):					
مدرجة	31 كانون الأول 2022	19,575,609	19,575,609	-	-
غير مدرجة	31 كانون الأول 2022	20,842,615	-	-	20,842,615
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة					
مشتقات مالية موجبة (إيضاح 17)	31 كانون الأول 2022	5,134,602	-	5,134,602	-

31 كانون الأول 2021	تاريخ القياس	المجموع	قياس القيمة العادلة بإستخدام		
			أسعار التداول في اسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)
		دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية بالقيمة العادلة:					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 7):					
مدرجة - بورصة فلسطين	31 كانون الأول 2021	1,487,573	1,487,573	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (إيضاح 9):					
مدرجة - بورصة فلسطين	31 كانون الأول 2021	16,882,891	16,882,891	-	-
مدرجة - أسواق أجنبية	31 كانون الأول 2021	744,880	744,880	-	-
غير مدرجة	31 كانون الأول 2021	78,368	-	-	78,368
موجودات مالية تم الإفصاح عن قيمتها العادلة					
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح 10):					
مدرجة	31 كانون الأول 2021	5,346,569	5,346,569	-	-
غير مدرجة	31 كانون الأول 2021	20,454,684	-	-	20,454,684
مطلوبات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة					
مشتقات مالية سالبة (إيضاح 26)	31 كانون الأول 2021	4,290,953	-	4,290,953	-

لم يقم البنك بإجراء أي تحويلات بين المستويات المذكور أعلاه خلال العامين 2022 و2021.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

يمثل الجدول التالي مقارنة للقيم الدفترية والقيم العادلة للأدوات المالية كما في 31 كانون الأول 2022 و2021:

	القيمة الدفترية		القيمة العادلة	
	2022	2021	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	234,756,606	290,606,441	234,756,606	290,606,441
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	205,445,739	319,725,002	205,445,739	319,725,002
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	336,000	1,487,573	336,000	1,487,573
تسهيلات ائتمانية مباشرة	934,068,830	879,617,049	934,068,830	879,617,049
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	7,148,340	17,706,139	7,148,340	17,706,139
موجودات مالية بالكلفة المطفأة:				
سندات دين محلية غير مدرجة	10,113,827	10,115,381	10,113,827	10,115,381
سندات دين أجنبية غير مدرجة	10,728,788	10,339,303	10,728,788	10,339,303
سندات دين أجنبية مدرجة	19,444,069	5,220,061	19,575,609	5,346,569
أذونات خزينة حكومية	-	-	-	-
موجودات مالية أخرى	22,124,681	9,933,486	22,124,681	9,933,486
مجموع الموجودات	1,444,166,880	1,544,750,435	1,444,298,420	1,544,876,943
مطلوبات مالية				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	67,636,451	147,387,483	67,636,451	147,387,483
ودائع العملاء	1,133,202,691	1,139,385,865	1,133,202,691	1,139,385,865
تأمينات نقدية	75,610,768	72,122,853	75,610,768	72,122,853
أموال مقترضة	20,379,457	51,005,307	20,379,457	51,005,307
قروض مساندة	31,000,000	35,000,000	31,000,000	35,000,000
مطلوبات عقود الايجار	5,907,210	6,715,176	5,907,210	6,715,176
مطلوبات مالية أخرى	20,253,170	23,225,329	20,253,170	23,225,329
مجموع المطلوبات	1,353,989,747	1,474,842,013	1,353,989,747	1,474,842,013

- تم إظهار القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للقيم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك، باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.

- إن القيم العادلة للنقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والارصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية والموجودات المالية الأخرى وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وودائع العملاء والتأمينات النقدية والمطلوبات المالية الأخرى هي مقاربة بشكل كبير لقيمها الدفترية وذلك لكون تلك الأدوات ذات فترات سداد أو تحصيل قصيرة الأجل.

- تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وللموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى المدرجة في الأسواق المالية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية الموحدة.

- تم إظهار الأموال المقترضة والقروض المساندة والمطلوبات المتعلقة بعقود الإيجار والموجودات المالية بالكلفة المطفأة بطريقة خصم التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام أسعار الفوائد السائدة في الاسواق المالية.

- تم تحديد القيمة العادلة للتسهيلات الائتمانية من خلال دراسة المتغيرات المختلفة مثل أسعار الفوائد وعوامل المخاطر وقدرة المدين. لا تختلف القيمة الدفترية للتسهيلات الائتمانية عن قيمتها العادلة كما في 31 كانون الأول 2022.

43. التركز في الموجودات والمطلوبات

2022

	داخل فلسطين	الأردن	أوروبا	أمريكا	أخرى	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	234,756,606	-	-	-	-	234,756,606
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	77,075,647	19,582,835	60,344,007	47,921,651	521,599	205,445,739
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	336,000		-	-	-	336,000
تسهيلات ائتمانية مباشرة	931,933,823	2,135,007	-	-	-	934,068,830
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى	6,404,983	743,357	-	-	-	7,148,340
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10,113,828	10,153,650	5,930,218	4,298,926	9,790,062	40,286,684
استثمار في شركة حليفة	50,240,259	-	-	-	-	50,240,259
عقارات وآلات ومعدات	20,946,235	-	-	-	-	20,946,235
حق استخدام موجودات	6,000,996	-	-	-	-	6,000,996
مشاريع تحت التنفيذ	273,695	-	-	-	-	273,695
موجودات غير ملموسة	3,849,183	-	-	-	-	3,849,183
موجودات ضريبية مؤجلة	4,709,866	-	-	-	-	4,709,866
موجودات أخرى	21,942,455	1,138,318	103,265	34,673	1,036,408	24,255,119
مجموع الموجودات	1,368,583,576	33,753,167	66,377,490	52,255,250	11,348,069	1,532,317,552
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	67,542,791	-	-	-	93,660	67,636,451
ودائع العملاء	1,127,813,694	758,991	753,710	2,270,678	1,605,618	1,133,202,691
تأمينات نقدية	74,508,754	40,869	116,902	321,304	622,939	75,610,768
أموال مقترضة	18,712,787	-	1,666,670	-	-	20,379,457
قروض مساندة	31,000,000	-	-	-	-	31,000,000
مخصصات متنوعة	6,581,214	-	-	-	-	6,581,214
مخصصات الضرائب	4,720,244	-	-	-	-	4,720,244
مطلوبات عقود الايجار	5,907,210	-	-	-	-	5,907,210
مطلوبات أخرى	22,655,355	-	-	-	-	22,655,355
مجموع المطلوبات	1,359,442,049	799,860	2,537,282	2,591,982	2,322,217	1,367,693,390
رأس المال المدفوع	113,100,000	-	-	-	-	113,100,000
علاوة إصدار	17,770,333	-	-	-	-	17,770,333
احتياطي إجباري	7,786,540	-	-	-	-	7,786,540
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	3,484,033	-	-	-	-	3,484,033
احتياطي التقلبات الدورية	5,216,291	-	-	-	-	5,216,291
احتياطي القيمة العادلة	(128,286)	(2,133,807)	-	-	-	(2,262,093)
أرباح مدورة	19,529,058	-	-	-	-	19,529,058
صافي حقوق الملكية	166,757,969	(2,133,807)	-	-	-	164,624,162
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	1,526,200,018	(1,333,947)	2,537,282	2,591,982	2,322,217	1,532,317,552
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:						
كفالات	26,518,854	2,921	52,815	-	-	26,574,590
إعتمادات مستندية	16,916,358	-	5,885,026	-	-	22,801,384
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	40,068,655	-	-	-	-	40,068,655
	83,503,867	2,921	5,937,841	-	-	89,444,629

	2021					
	داخل فلسطين	الأردن	أوروبا	أمريكا	أخرى	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	290,606,441	-	-	-	-	290,606,441
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	158,257,345	42,617,054	68,605,565	48,932,832	1,312,206	319,725,002
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	1,487,573	-	-	-	-	1,487,573
تسهيلات ائتمانية مباشرة	879,407,056	209,993	-	-	-	879,617,049
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى	16,961,259	744,880	-	-	-	17,706,139
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10,101,192	10,353,492	483,242	-	4,736,819	25,674,745
استثمار في شركات حليفة	48,090,281	-	-	-	-	48,090,281
عقارات وآلات ومعدات	19,824,277	-	-	-	-	19,824,277
حق استخدام موجودات	6,826,148	-	-	-	-	6,826,148
مشاريع تحت التنفيذ	269,695	-	-	-	-	269,695
موجودات غير ملموسة	5,079,498	-	-	-	-	5,079,498
موجودات ضريبية مؤجلة	4,163,823	-	-	-	-	4,163,823
موجودات أخرى	10,993,331	635,161	8,664	-	51,782	11,688,938
مجموع الموجودات	1,452,067,919	54,560,580	69,097,471	48,932,832	6,100,807	1,630,759,609
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	144,582,482	-	1,413,852	-	1,391,149	147,387,483
ودائع العملاء	1,124,022,982	713,514	931,057	1,214,669	12,503,643	1,139,385,865
تأمينات نقدية	71,073,282	42,356	2,030	320,829	684,356	72,122,853
أموال مقترضة	42,671,971	-	8,333,336	-	-	51,005,307
قروض مساندة	35,000,000	-	-	-	-	35,000,000
مخصصات متنوعة	6,326,286	-	-	-	-	6,326,286
مخصصات الضرائب	1,281,190	-	-	-	-	1,281,190
مطلوبات عقود الايجار	6,715,176	-	-	-	-	6,715,176
مطلوبات أخرى	25,790,641	-	-	-	-	25,790,641
مجموع المطلوبات	1,457,464,010	755,870	10,680,275	1,535,498	14,579,148	1,485,014,801
رأس المال المدفوع	104,553,948	-	-	-	-	104,553,948
علاوة إصدار	17,770,333	-	-	-	-	17,770,333
احتياطي إجباري	6,086,418	-	-	-	-	6,086,418
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	4,085,562	-	-	-	-	4,085,562
احتياطي التقلبات الدورية	5,216,291	-	-	-	-	5,216,291
احتياطي القيمة العادلة	98,613	(2,132,284)	-	-	-	(2,033,671)
أرباح مدورة	10,065,927	-	-	-	-	10,065,927
صافي حقوق الملكية	147,877,092	(2,132,284)	-	-	-	145,744,808
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	1,605,341,102	(1,376,414)	10,680,275	1,535,498	14,579,148	1,630,759,609
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:						
كفالات	24,458,645	2,015,726	187,256	-	-	26,661,627
إعتمادات مستندية	15,279,146	-	9,995,119	-	-	25,274,265
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	40,728,408	-	-	-	-	40,728,408
	80,466,199	2,015,726	10,182,375	-	-	92,664,300

44. إدارة المخاطر

تشرف لجنة إدارة المخاطر المكونة من أعضاء من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على وضع الإطار العام لإدارة المخاطر للبنك، والتي تهدف إلى قياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان والتشغيل ومخاطر السيولة والسوق وأية مخاطر أخرى يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلاً. يعمل البنك على تطوير إدارة المخاطر من حيث البرامج وأنظمة القياس والضبط والرقابة.

تتلخص المخاطر بما يلي:

أولاً: مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل البنك على إدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية المباشرة (فرد أو مؤسسة) ومجموع القروض والديون الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل بإستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

1. التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر)

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	132,758,575	157,406,210
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	205,445,739	319,725,002
تسهيلات ائتمانية مباشرة	934,068,830	879,617,049
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	40,286,684	25,674,745
موجودات مالية أخرى	22,124,681	9,933,486
	1,334,684,509	1,392,356,492
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
كفالات	26,574,590	26,661,627
إعتمادات مستندية	22,801,384	25,274,265
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	40,068,655	40,728,408
	89,444,629	92,664,300
	1,424,129,138	1,485,020,792

2. تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2022	الأفراد	القروض العقارية	الشركات	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
متدنية المخاطر	15,646,236	162,523,097	26,599,558	373,359,315	578,128,206
مقبولة المخاطر	133,320,817	-	139,208,831	-	272,529,648
تحت المراقبة	36,602,069	-	26,253,843	-	62,855,912
غير عاملة:					
دون المستوى	3,052,070	-	7,607,955	-	10,660,025
مشكوك فيها	2,146,979	-	10,198,056	-	12,345,035
هالكة	19,824,969	-	33,486,016	-	53,310,985
المجموع	210,593,140	162,523,097	243,354,259	373,359,315	989,829,811
فوائد معلقة	(5,832,060)	(1,940,489)	(4,243,959)	-	(12,016,508)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(13,126,049)	(12,753,339)	(14,828,625)	(3,036,460)	(43,744,473)
	191,635,031	147,829,269	224,281,675	370,322,855	934,068,830

31 كانون الأول 2021	الأفراد	القروض العقارية	الشركات	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
متدنية المخاطر	9,762,617	88,450,108	35,949,739	408,945,821	543,108,285
مقبولة المخاطر	74,799,694	-	173,636,116	-	248,435,810
تحت المراقبة	21,939,412	-	40,447,314	-	62,386,726
غير عاملة:					
دون المستوى	2,042,632	-	8,890,010	-	10,932,642
مشكوك فيها	2,815,113	-	7,628,320	-	10,443,433
هالكة	18,429,748	-	38,663,537	-	57,093,285
المجموع	129,789,216	88,450,108	305,215,036	408,945,821	932,400,181
فوائد معلقة	(4,523,892)	(717,504)	(5,459,118)	-	(10,700,514)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(12,219,229)	(3,743,673)	(22,714,023)	(3,405,693)	(42,082,618)
	113,046,095	83,988,931	277,041,895	405,540,128	879,617,049

3. فيما يلي القيمة العادلة للضمانات لإجمالي التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2022 و2021:

31 كانون الأول 2022	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسائر الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	عقارية	أسهم متداولة	سيارات وآلات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:									
أرصدة لدى سلطة النقد الفسطينية	133,079,225	-	-	-	-	-	-	133,079,225	320,650
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	205,445,739	-	-	-	-	-	-	205,445,739	8,846
التسهيلات الائتمانية المباشرة:									
الأفراد	260,173,983	15,646,236	49,580,843	286,104	12,425,915	14,366,177	92,305,275	167,868,708	16,529,622
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	68,236,927	7,293,056	20,044,093	62,099	3,916,565	7,520,010	38,835,823	29,401,104	4,419,687
الشركات الكبرى	288,059,586	19,306,502	92,898,161	9,841,712	12,912,857	4,760,159	139,719,391	148,340,195	19,758,700
للحكومة والقطاع العام	373,359,315	-	-	-	-	-	-	373,359,315	3,036,464
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	45,125,809	-	-	-	-	-	-	45,125,809	4,839,124
موجودات مالية أخرى	22,124,681	-	-	-	-	-	-	22,124,681	-
المجموع	1,395,605,265	42,245,794	162,523,097	10,189,915	29,255,337	26,646,346	270,860,489	1,124,744,776	48,913,093
التعرض الائتماني المرتبط لبنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:	89,444,629	10,125,361	-	-	-	-	10,125,361	79,319,268	118,931
	89,444,629	10,125,361	-	-	-	-	10,125,361	79,319,268	118,931

		القيمة العادلة للضمانات						
31 كانون الأول 2021	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	عقارية	أسهم متداولة	سيارات وآلات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسائر الائتمانية المتوقعة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:									
أرصدة لدى سلطة النقد الفسطينية	157,800,488	-	-	-	-	-	-	157,800,488	394,278
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	319,805,224	-	-	-	-	-	-	319,805,224	80,222
التسهيلات الائتمانية المباشرة:									
الأفراد	198,618,534	9,623,665	43,693,994	371,601	14,702,533	1,178,853	69,570,646	129,047,888	14,774,269
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	49,995,913	2,574,358	19,810,588	59,917	3,856,695	1,139,925	27,441,483	22,554,430	4,482,039
الشركات الكبرى	274,839,913	10,977,403	87,813,518	12,640,856	12,276,489	3,221,729	126,929,995	147,909,918	19,420,617
للحكومة والقطاع العام	408,945,821	-	-	-	-	-	-	408,945,821	3,405,693
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	30,380,665	-	-	-	-	-	-	30,380,665	4,705,920
موجودات مالية أخرى	9,933,486	-	-	-	-	-	-	9,933,486	-
المجموع	1,450,320,044	23,175,426	151,318,100	13,072,374	30,835,717	5,540,507	223,942,124	1,226,377,920	47,263,038
التعرض الائتماني المرتبط لبنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:	92,664,300	9,783,048	-	-	-	-	9,783,048	82,881,252	113,057
	92,664,300	9,783,048	-	-	-	-	9,783,048	82,881,252	113,057

4. فيما يلي القيمة العادلة للضمانات للتعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة كما في 31 كانون الأول 2022 و2021:

31 كانون الأول 2022	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسائر الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	كفالات مصرفية مقبولة	عقارية	أسهم متداولة	سيارات وآلات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التعرض الائتماني المرتبط بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:										
الأفراد	18,647,801	329,903	-	3,557,942	-	2,503,107	290,506	6,681,458	11,966,343	11,119,214
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10,346,417	146,389	-	3,776,733	-	1,082,283	1,086,809	6,092,214	4,254,203	3,938,411
الشركات الكبرى	35,305,319	1,149,345	-	13,777,683	1,320,241	3,488,569	264,033	19,999,871	15,305,448	17,623,398
المجموع	64,299,537	1,625,637	-	21,112,358	1,320,241	7,073,959	1,641,348	32,773,543	31,525,994	32,681,023

31 كانون الأول 2021	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسائر الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	كفالات مصرفية مقبولة	عقارية	أسهم متداولة	سيارات وآلات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التعرض الائتماني المرتبط بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:										
الأفراد	18,338,183	246,590	-	4,757,520	9,241	2,524,726	460,909	7,998,986	10,339,197	10,840,300
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8,345,241	249,829	-	4,385,248	-	961,195	341,148	5,937,420	2,407,821	3,995,010
الشركات الكبرى	41,085,422	1,317,177	-	13,895,958	371,394	3,964,153	2,107,497	21,656,179	19,429,243	17,849,714
المجموع	67,768,846	1,813,596	-	23,038,726	380,635	7,450,074	2,909,554	35,592,585	32,176,261	32,685,024

5. فيما يلي التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي:

	داخل فلسطين	دول عربية	أوروبا	أمريكا	أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	132,758,575	-	-	-	-	132,758,575
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	77,075,647	19,582,835	60,344,007	47,921,651	521,599	205,445,739
تسهيلات ائتمانية مباشرة	931,933,823	2,135,007	-	-	-	934,068,830
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10,113,827	13,508,957	5,930,218	4,298,926	6,434,756	40,286,684
موجودات مالية أخرى	18,961,805	1,988,530	103,265	34,673	1,036,408	22,124,681
المجموع كما في 31 كانون الأول 2022	1,170,843,677	37,215,329	66,377,490	52,255,250	7,992,763	1,334,684,509
المجموع كما في 31 كانون الأول 2021	1,211,823,883	61,478,000	69,097,470	48,932,832	1,024,307	1,392,356,492
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:						
كفالات	26,518,854	2,921	52,815	-	-	26,574,590
اعتمادات مستندية	16,916,358	-	5,885,026	-	-	22,801,384
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	40,068,655	-	-	-	-	40,068,655
المجموع كما في 31 كانون الأول 2022	83,503,867	2,921	5,937,841	-	-	89,444,629
المجموع كما في 31 كانون الأول 2021	80,466,199	2,015,726	10,182,375	-	-	92,664,300

6. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2022 و2021:

	31 كانون الأول 2022			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
داخل فلسطين	1,065,110,798	74,114,366	31,618,513	1,170,843,677
دول عربية	36,640,191	-	575,138	37,215,329
أوروبا	66,377,490	-	-	66,377,490
أمريكا	52,255,250	-	-	52,255,250
أخرى	7,992,763	-	-	7,992,763
المجموع	1,228,376,492	74,114,366	32,193,651	1,334,684,509

	31 كانون الأول 2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
داخل فلسطين	1,080,069,979	96,959,140	34,794,764	1,211,823,883
دول عربية	60,651,078	-	826,922	61,478,000
أوروبا	69,097,470	-	-	69,097,470
أمريكا	48,932,832	-	-	48,932,832
أخرى	1,024,307	-	-	1,024,307
المجموع	1,259,775,666	96,959,140	35,621,686	1,392,356,492

7. فيما يلي التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الإقتصادي:

	قطاع عام	مالي	تجاري	عقاري	زراعي	أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	132,758,575	-	-	-	-	132,758,575
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	205,445,739	-	-	-	-	205,445,739
تسهيلات ائتمانية مباشرة	370,321,922	-	157,674,029	169,830,624	-	236,242,255	934,068,830
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	40,286,684	-	-	-	-	40,286,684
موجودات مالية أخرى	-	22,124,681	-	-	-	-	22,124,681
المجموع كما في 31 كانون الأول 2022	370,321,922	400,615,679	157,674,029	169,830,624	-	236,242,255	1,334,684,509

	قطاع عام	مالي	تجاري	عقاري	زراعي	أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	157,406,210	-	-	-	-	157,406,210
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	319,725,002	-	-	-	-	319,725,002
تسهيلات ائتمانية مباشرة	405,540,128	-	125,081,964	83,988,931	-	265,006,026	879,617,049
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	25,674,745	-	-	-	-	25,674,745
موجودات مالية أخرى	-	9,933,486	-	-	-	-	9,933,486
المجموع كما في 31 كانون الأول 2021	405,540,128	512,739,443	125,081,964	83,988,931	-	265,006,026	1,392,356,492

8. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2022 و2021:

	31 كانون الأول 2022			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	132,758,575	-	-	132,758,575
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	205,445,739	-	-	205,445,739
قطاع عام	370,321,922	-	-	370,321,922
القروض العقارية	130,341,600	27,416,217	12,072,807	169,830,624
الصناعة والتجارة والزراعة	131,968,031	10,683,834	15,021,831	157,673,696
قطاع خدماتي	79,519,959	16,757,678	2,710,743	98,988,380
قروض استهلاكية	116,183,582	18,308,836	2,761,790	137,254,208
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	39,711,546	-	575,138	40,286,684
موجودات مالية أخرى	22,124,681	-	-	22,124,681
المجموع	1,228,375,635	73,166,565	33,142,309	1,334,684,509

	31 كانون الأول 2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	157,406,210	-	-	157,406,210
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	319,725,002	-	-	319,725,002
قطاع عام	405,540,128	-	-	405,540,128
القروض العقارية	57,108,536	19,669,494	7,210,901	83,988,931
الصناعة والتجارة والزراعة	88,031,410	35,646,189	1,404,365	125,081,964
قطاع خدماتي	79,739,759	4,622,110	130,256	84,492,125
قروض استهلاكية	117,443,312	37,021,347	26,049,242	180,513,901
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	24,847,823	-	826,922	25,674,745
موجودات مالية أخرى	9,933,486	-	-	9,933,486
المجموع	1,259,775,666	96,959,140	35,621,686	1,392,356,492

9. عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام اكثر من سيناريو:

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوء). ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر والخسارة المفترضة عند التعثر.

فيما يلي أثر عوامل الاقتصاد الكلي على الأحداث المستقبلية المتوقعة باستخدام أكثر من سيناريو كما في 31 كانون الأول 2022:

عوامل الاقتصاد الكلي	السيناريو المستخدم	الوزن المرجح لكل سيناريو	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)
		(%)	2022	2023	2024	2025	2026	2027
الناتج المحلي الإجمالي	السيناريو العادي	40	1,61	1,16	0,12	(0,18)	(0,13)	(0,08)
	السيناريو الأفضل	30	9,96	7,78	6,74	6,44	6,49	6,54
	السيناريو الأسوء	30	(4,27)	(5,46)	(6,5)	(6,8)	(6,75)	(6,7)
معدلات التضخم								
	السيناريو العادي	40	5,69	3,8	2,49	2,17	2,29	1,95
	السيناريو الأفضل	30	7,58	4,44	3,13	2,81	2,93	2,59
	السيناريو الأسوء	30	4,27	3,15	1,84	1,52	1,64	1,3

فيما يلي أثر عوامل الاقتصاد الكلي على الأحداث المستقبلية المتوقعة باستخدام أكثر من سيناريو كما في 31 كانون الأول 2021:

عوامل الاقتصاد الكلي	السيناريو المستخدم	الوزن المرجح لكل سيناريو	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)
		(%)	2021	2022	2023	2024	2025	2026
الناتج المحلي الإجمالي	السيناريو العادي	40	2,01	3,57	1,74	0,12	(0,18)	(0,13)
	السيناريو الأفضل	30	9,25	10,80	8,98	7,36	7,06	7,11
	السيناريو الأسوء	30	(5,23)	(3,67)	(5,50)	(7,12)	(7,42)	(7,37)
معدلات البطالة								
	السيناريو العادي	40	1,19	1,69	1,59	1,59	1,59	1,59
	السيناريو الأفضل	30	2,01	2,52	2,42	2,42	2,42	2,42
	السيناريو الأسوء	30	0,36	0,86	0,76	0,76	0,76	0,76

قام البنك باحتساب وزن مرجح بنسبة 100% للسيناريو الأسوء عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لموظفي القطاع العام في المحافظات الجنوبية.

10. تصنيف سندات الدين حسب درجة المخاطر

الجدول التالي يبين تصنيف سندات الدين حسب درجة المخاطر باستخدام التصنيف الائتماني لوكالات التصنيف الائتمانية العالمية:

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
القطاع الخاص:		
من +AAA الى -A	14,651,144	474,217
من +BBB الى -B	14,946,575	14,272,416
أقل من B-	575,138	826,920
غير مصنف	10,113,827	10,101,192
المجموع	40,286,684	25,674,745

ثانياً: مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيمة المخاطر المقبولة ويتم مراقبة ذلك من قبل إدارة البنك بشكل دوري.

1. مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر.

يتم مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات بشكل دوري كما يتم متابعة كلفة الأموال الفعلية واتخاذ القرارات المناسبة بخصوص التسعير استناداً للأسعار السائدة.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الفائدة مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

	2022		2021	
العملة	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل الموحدة)	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل الموحدة)
دولار أمريكي	10	(223,581)	10	(311,824)
شيقل إسرائيلي	10	(133,957)	10	52,898
دينار أردني	10	(81,423)	10	(101,510)
عملات أخرى	10	(25,756)	10	3,578

فجوة إعادة تسعير الفائدة

31 كانون الأول 2022	فجوة إعادة تسعير الفائـــدة							
	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	-	-	-	-	-	234,756,606	234,756,606
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	50,203,906	2,499,972	-	-	-	-	152,741,861	205,445,739
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	-	-	-	-	336,000	336,000
تسهيلات ائتمانية مباشرة	15,791,275	15,408,829	77,040,483	60,114,879	172,196,314	593,517,050	-	934,068,830
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخرى	-	-	-	-	-	-	7,148,340	7,148,340
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	308,536	2,831,176	122,882	-	11,192,213	25,831,877	-	40,286,684
استثمار في شركة حليفة	-	-	-	-	-	-	50,240,259	50,240,259
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	20,946,235	20,946,235
حق استخدام موجودات	-	-	-	-	-	-	6,000,996	6,000,996
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	273,695	273,695
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	3,849,183	3,849,183
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	4,709,866	4,709,866
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	24,255,119	24,255,119
مجموع الموجودات	66,303,717	20,739,977	77,163,365	60,114,879	183,388,527	619,348,927	505,258,160	1,532,317,552
مطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	67,636,451	67,636,451
ودائع العملاء	157,750,565	86,325,058	63,362,870	135,538,873	44,358,621	364,393	645,502,311	1,133,202,691
تأمينات نقدية	1,278,268	1,247,310	6,236,254	4,866,164	3,727,504	-	58,255,268	75,610,768
أموال مقترضة	555,555	-	555,555	18,712,787	555,560	-	-	20,379,457
قروض مساندة	-	-	-	-	31,000,000	-	-	31,000,000
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	6,581,214	6,581,214
مخصصات الضرائب	-	-	-	-	-	-	4,720,244	4,720,244
مطلوبات عقود الايجار	9,116	18,232	31,748	398,069	1,503,616	3,946,429	-	5,907,210
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	22,655,355	22,655,355
مجموع المطلوبات	159,593,504	87,590,600	70,186,427	159,515,893	81,145,301	4,310,822	805,350,843	1,367,693,390
حقوق الملكية								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	113,100,000	113,100,000
علاوة إصدار	-	-	-	-	-	-	17,770,333	17,770,333
احتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	7,786,540	7,786,540
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	3,484,033	3,484,033
احتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	-	-	5,216,291	5,216,291
احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(2,262,093)	(2,262,093)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	19,529,058	19,529,058
صافي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	164,624,162	164,624,162
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	159,593,504	87,590,600	70,186,427	159,515,893	81,145,301	4,310,822	969,975,005	1,532,317,552
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(93,289,787)	(66,850,623)	6,976,938	(99,401,014)	102,243,226	615,038,105	(464,716,845)	-
الفجوة التراكمية	(93,289,787)	(160,140,410)	(153,163,472)	(252,564,486)	(150,321,260)	464,716,845	-	-

31 كانون الأول 2021	فجوة إعادة تسعير الفائــدة							
	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	-	-	-	-	-	290,606,441	290,606,441
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	36,658,488	13,827,054	22,165,865	2,820,875	-	244,252,720	319,725,002
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	-	-	-	-	1,487,573	1,487,573
تسهيلات ائتمانية مباشرة	19,368,736	92,578,413	14,817,133	36,084,934	184,075,870	532,691,963	-	879,617,049
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	-	17,706,139	17,706,139
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	279,461	-	-	153,448	10,747,505	14,494,331	-	25,674,745
استثمار في شركات حليفة	-	-	-	-	-	-	48,090,281	48,090,281
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	19,824,277	19,824,277
حق استخدام موجودات	-	-	-	-	-	-	6,826,148	6,826,148
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	269,695	269,695
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	5,079,498	5,079,498
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	4,163,823	4,163,823
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	11,688,938	11,688,938
مجموع الموجودات	19,648,197	129,236,901	28,644,187	58,404,247	197,644,250	547,186,294	649,995,533	1,630,759,609
مطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	147,387,483	147,387,483
ودائع العملاء	116,474,252	82,072,474	78,454,034	161,408,618	67,473,423	3,082,691	630,420,373	1,139,385,865
تأمينات نقدية	1,365,848	7,614,745	1,218,736	2,968,052	8,875,117	-	50,080,355	72,122,853
أموال مقترضة	555,555	555,555	3,888,889	22,051,963	23,953,345	-	-	51,005,307
قروض مساندة	-	-	-	-	16,500,000	18,500,000	-	35,000,000
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	6,326,286	6,326,286
مخصصات الضرائب	-	-	-	-	-	-	1,281,190	1,281,190
مطلوبات عقود الايجار	8,037	5,403	8,172	1,123,797	2,148,569	3,421,198	-	6,715,176
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	25,790,641	25,790,641
مجموع المطلوبات	118,403,692	90,248,177	83,569,831	187,552,430	118,950,454	25,003,889	861,286,328	1,485,014,801
حقوق الملكية								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	104,553,948	104,553,948
علاوة إصدار	-	-	-	-	-	-	17,770,333	17,770,333
احتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	6,086,418	6,086,418
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	4,085,562	4,085,562
احتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	-	-	5,216,291	5,216,291
احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(2,033,671)	(2,033,671)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	10,065,927	10,065,927
صافي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	145,744,808	145,744,808
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	118,403,692	90,248,177	83,569,831	187,552,430	118,950,454	25,003,889	1,007,031,136	1,630,759,609
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(98,755,495)	38,988,724	(54,925,644)	(129,148,183)	78,693,796	522,182,405	(357,035,603)	-
الفجوة التراكمية	(98,755,495)	(59,766,771)	(114,692,415)	(243,840,598)	(165,146,802)	357,035,603	-	-

2. مخاطر التغير في أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. إن أثر النقص المتوقع في أسعار الأسهم مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه.

	2022			2021		
المؤشر	الزيادة في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الأثر على حقوق الملكية الموحدة	الزيادة في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الأثر على حقوق الملكية الموحدة
	(%)	دولار أمريكي	دولار أمريكي	(%)	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بورصة فلسطين	10	33,600	632,662	10	148,757	1,688,289
أسواق مالية أجنبية	10	-	74,336	10	-	74,488
أسهم غير مدرجة	10	-	7,837	10	-	7,837

3. مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك. يقوم مجلس الإدارة بتحديد العملات المقبول أخذ مراكز بها ووضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك سنوياً. يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي بحيث يتم التحقق من عدم وجود أية تجاوزات في هذه المراكز قد تؤدي إلى تحمل البنك لمخاطر أعلى من المستوى المقبول، كما يتم إتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

إن سعر صرف الدينار الأردني مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي وبالتالي فإن أثر مخاطر التغير في سعر الدينار الأردني غير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الصرف مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

	2022		2021	
العملة	الزيادة في سعر صرف العملة	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الزيادة في سعر صرف العملة	الأثر على قائمة الدخل الموحدة
	(%)	دولار أمريكي	(%)	دولار أمريكي
شيقل إسرائيلي	10	(18,162)	10	(22,921)
عملات أخرى	10	227,406	10	36,174

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية لدى البنك:

31 كانون الأول 2022	دينار أردني	شيقل إسرائيلي	عملات أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	37,687,257	127,612,925	7,697,393	172,997,575
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	24,034,615	88,718,653	24,311,520	137,064,788
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	164,458,375	476,701,977	52,656,732	693,817,084
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10,153,650	-	2,121,228	12,274,878
موجودات مالية أخرى	55,222,965	3,681,294	1,716,219	60,620,478
مجموع الموجودات	291,556,862	696,714,849	88,503,092	1,076,774,803
المطلوبات				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	18,685,970	15,398,061	911	34,084,942
ودائع العملاء	266,128,130	396,865,615	55,033,335	718,027,080
تأمينات نقدية	4,434,733	29,652,159	3,412,014	37,498,906
أموال مقترضة	-	18,712,788	-	18,712,788
مطلوبات مالية أخرى	1,502,966	236,267,850	27,782,777	265,553,593
مجموع المطلوبات	290,751,799	696,896,473	86,229,037	1,073,877,309
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة	805,063	(181,624)	2,274,055	2,897,494
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	3,048,310	26,581,289	14,821,854	44,451,453

31 كانون الأول 2021	دينار أردني	شيقل إسرائيلي	عملات أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	36,125,065	175,981,582	7,351,207	219,457,854
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	42,956,710	159,555,571	26,073,425	228,585,706
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	133,925,519	474,801,365	52,560,701	661,287,585
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10,353,493	-	2,229,553	12,583,046
موجودات أخرى	88,710,576	4,095,525	1,611,856	94,417,957
مجموع الموجودات	312,071,363	814,434,043	89,826,742	1,216,332,148
المطلوبات				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	37,652,120	1,496,280	125,966	39,274,366
ودائع العملاء	265,538,461	358,601,141	72,991,847	697,131,449
تأمينات نقدية	4,635,749	21,088,517	1,487,829	27,212,095
أموال مقترضة	-	42,671,972	-	42,671,972
مطلوبات أخرى	2,024,491	390,805,345	14,859,356	407,689,192
مجموع المطلوبات	309,850,821	814,663,255	89,464,998	1,213,979,074
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة	2,220,542	(229,212)	361,744	2,353,074
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	2,075,342	25,265,577	19,680,087	47,021,006

ثالثاً: مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، ولتجنب هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول.

تهدف سياسة إدارة السيولة في البنك إلى تعظيم إمكانية الحصول على السيولة بأقل التكاليف الممكنة. ومن خلال إدارة السيولة يسعى البنك إلى الحفاظ على مصادر تمويل مستقرة يمكن الاعتماد عليها وبمعدل تكلفة مناسب.

يتم قياس ورقابة وإدارة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة. ويشمل ذلك استخدام تحليل آجال الاستحقاق للموجودات والمطلوبات والنسب المالية المختلفة.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية الموحدة:

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
31 كانون الأول 2022	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	22,574,498	45,061,953	-	-	-	-	-	67,636,451
ودائع العملاء	803,528,200	87,245,115	64,077,460	136,229,747	44,943,641	367,579	-	1,136,391,742
تأمينات نقدية	1,279,559	1,247,310	6,236,254	4,866,164	61,982,772	-	-	75,612,059
أموال مقترضة	610,182	-	591,379	18,712,787	574,066	-	-	20,488,414
قروض مساندة	-	-	-	-	34,297,016	-	-	34,297,016
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	6,581,214	6,581,214
مخصصات الضرائب	-	-	-	4,720,244	-	-	-	4,720,244
مطلوبات عقود الايجار	9,918	19,753	33,820	401,449	2,196,382	4,352,867	-	7,014,189
مطلوبات أخرى	14,174,446	1,889,211	-	4,269,720	-	-	2,321,978	22,655,355
مجموع المطلوبات	842,176,803	135,463,342	70,938,913	169,200,111	143,993,877	4,720,446	8,903,192	1,375,396,684

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
31 كانون الأول 2021	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	22,640,843	124,746,640	-	-	-	-	-	147,387,483
ودائع العملاء	740,518,368	83,068,757	79,423,415	169,106,969	67,596,370	3,139,493	-	1,142,853,372
تأمينات نقدية	1,365,848	7,614,745	1,218,736	2,968,052	15,140,578	43,850,605	-	72,158,564
أموال مقترضة	646,600	-	4,015,999	22,972,105	24,803,420	-	-	52,438,124
قروض مساندة	-	-	-	-	20,249,071	23,054,641	-	43,303,712
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	6,326,286	6,326,286
مخصصات الضرائب	-	-	-	1,281,190	-	-	-	1,281,190
مطلوبات عقود الايجار	8,064	5,457	8,254	1,146,273	2,406,397	4,105,438	-	7,679,883
مطلوبات أخرى	20,489,803	856,329	-	4,444,509	-	-	-	25,790,641
مجموع المطلوبات	785,669,526	216,291,928	84,666,404	201,919,098	130,195,836	74,150,177	6,326,286	1,499,219,255

نسبة تغطية السيولة

تم خلال عام 2018 اصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/4) بشأن تطبيق نسبة تغطية السيولة، والتي تعتبر أداة من أدوات الإصلاحات الكمية المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، بحيث يجب ألا تقل هذه النسبة في جميع الأحوال عن 100%، حيث تهدف نسبة تغطية السيولة إلى تعزيز قدرة البنك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير من خلال ضمان توافر مخزون كاف من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفقا لسيناريو الاجهاد ولمدة 30 يوما، وبغرض استمرار البنك بتقديم خدماته خلال الفترة المذكورة منذ بداية تاريخ الاجهاد ولحين اتخاذ البنك الإجراءات لحل المشكلة بطريقة منظمة.

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة تغطية السيولة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022:

	القيمة قبل تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط) دولار أمريكي	القيمة بعد تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط) دولار أمريكي
مجموع الأصول عالية الجودة	260,300,948	248,532,342
ودائع التجزئة بما فيها ودائع مؤسسات صغيرة الحجم:		
أ- الودائع المستقرة	222,155,003	11,107,750
ب- الودائع الأقل استقراراً	392,492,116	48,372,363
الودائع وأشكال التمويل غير المضمونة للأشخاص الاعتبارين من غير عملاء التجزئة ومؤسسات صغيرة الحجم:		
أ- الودائع التشغيلية	30,008,099	7,024,533
ب- الودائع غير التشغيلية	205,285,532	82,114,213
الودائع والتمويل المضمون	849,940,750	148,618,859
خطوط الائتمان والسيولة الملزمة غير القابلة للإلغاء وعلى الخطوط القابلة للإلغاء خلال فترة 30 يوم	40,068,655	2,003,433
أي تدفقات نقدية تعاقدية خارجة أخرى	445,668,725	76,297,149
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة	1,335,678,130	226,919,441
الإقراض المضمون		
التدفقات النقدية الداخلة من القروض المنتظمة	-	-
أي تدفقات نقدية تعاقدية داخلة أخرى	210,373,282	94,248,928
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	210,373,282	94,248,928
صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات		132,670,513
مجموع الاصول عالية الجودة بعد التعديلات		248,532,342
صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات		132,670,513
نسبة تغطية السيولة (%)		%187

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة تغطية السيولة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021:

	القيمة قبل تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط) دولار أمريكي	القيمة بعد تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط) دولار أمريكي
مجموع الأصول عالية الجودة	213,655,740	198,678,781
ودائع التجزئة بما فيها ودائع مؤسسات صغيرة الحجم:		
أ- الودائع المستقرة	75,679,476	3,783,974
ب- الودائع الأقل استقراراً	545,428,154	69,267,351
الودائع وأشكال التمويل غير المضمونة للأشخاص الاعتبارين من غير عملاء التجزئة ومؤسسات صغيرة الحجم:		
أ- الودائع التشغيلية	5,791,977	1,196,923
ب- الودائع غير التشغيلية	112,755,889	45,102,356
الودائع والتمويل المضمون	739,655,496	119,350,604
خطوط الائتمان والسيولة الملزمة غير القابلة للإلغاء وعلى الخطوط القابلة للإلغاء خلال فترة 30 يوم	40,728,408	2,036,420
أي تدفقات نقدية تعاقدية خارجة أخرى	483,900,947	24,879,652
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة	1,264,284,851	146,266,676
الإقراض المضمون		
التدفقات النقدية الداخلة من القروض المنتظمة	-	-
أي تدفقات نقدية تعاقدية داخلة أخرى	164,292,265	70,903,435
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	164,292,265	70,903,435
صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات		75,363,241
مجموع الاصول عالية الجودة بعد التعديلات		198,678,781
صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات		75,363,241
نسبة تغطية السيولة (%)		%264

نسبة صافي التمويل المستقر

تم اصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/5) بشأن تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر، حيث تهدف نسبة صافي التمويل المستقر الى تعزيز إدارة مخاطر السيولة لدى البنك من خلال الاحتفاظ بمصادر تمويل أكثر استقرار لمواءمة استحقاقات الأصول داخل وخارج الميزانية، والحد من اعتماد البنك على مصادر تمويل قصيرة الأجل وغير مستقرة في تمويل أصولها.

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة صافي التمويل المستقر للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و2021:

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رأس المال الرقابي	178,750,627	162,527,373
ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (المستقرة)	219,181,459	228,044,771
ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (لأقل استقراراً)	540,341,833	619,614,545
التمويل (الودائع) المضمون وغير المضمون	211,258,176	57,507,373
تمويل وودائع أخرى	9,356,394	33,831,580
فئات الالتزامات الأخرى (والتي لم يتم إدراجها في الفئات أعلاه)	-	-
إجمالي التمويل المستقر المتاح	1,158,888,489	1,101,525,642
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الأول غير المرهونة	26,843	-
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/الفئة (أ) غير المرهونة	315,058	217,789
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/ الفئة (ب) غير المرهونة	11,855,339	741,934
القروض والودائع غير المرهونة المقدمة للمؤسسات المالية	-	66,028,652
الأصول السائلة عالية الجودة والمرهونة	-	-
المطالبات على المصارف المركزية	-	-
القروض	751,538,143	572,855,638
أدوات الدين المصدرة أو المضمونة من المؤسسات المالية والبنوك	-	-
الاستثمارات غير المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه	9,273,043	49,634
الاستثمارات المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه	1,959,315	17,846
القروض غير المنتظمة	107,047,704	88,589,396
جميع الأصول الأخرى	14,923,387	12,510,379
تسهيلات الائتمان والسيولة القابلة للإلغاء والغير المشروطة	2,171,761	2,036,420
التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى:	2,003,433	2,041,964
إجمالي التمويل المستقر المطلوب	901,114,026	745,089,652
نسبة صافي التمويل المستقر	%129	%148

نسبة الرفع المالي

أصدرت سلطة النقد الفلسطينية التعليمات رقم (2021/24) بشأن تطبيق نسبة الرفع المالي، حيث تهدف هذه التعليمات الى الحد من تراكم الرفع المالي لدى المصارف وذلك من أجل الحد من أية ضغوطات على النظام المالي وعلى الاقتصاد بشكل عام، وتعزيز متطلبات رأس المال، وتجدر الاشارة الى أنه يجب أن لا تقل نسبة الرفع المالي في جميع الاحوال عن 4%.

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة الرفع المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022:

البند	2022
	دولار أمريكي
إجمالي مقياس التعرضات	1,839,382,560
التعديلات الرقابية ذات العلاقة بالاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية وشركات التامين والكيانات التجارية المجمعة للاغراض المحاسبية لكنها خارج نطاق التجمع الرقابي	37,885,078
التعديلات ذات العلاقة بتعرضات المشتقات	200,967,400
التعديلات ذات العلاقة بعمليات تمويل الأوراق المالية	-
التعديلات ذات العلاقة ببنود خارج مركز البيان المالي	58,847,437
تعديلات/تعرضات أخرى	3,849,183
إجمالي مقياس التعرضات لغاية احتساب نسبة الرفع المالي	1,537,833,462
صافي الشريحة الأولى من رأس المال	113,750,868
نسبة الرفع المالي كما في 31 كانون الأول 2022	%7,4

45. معلومات عن قطاعات أعمال البنك

أ. معلومات عن أنشطة البنك:

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة البنك إلى أربع قطاعات أعمال رئيسية:

- **حسابات الأفراد:** يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- **حسابات الشركات والمؤسسات:** يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من الشركات والمؤسسات.
- **حسابات القطاع العام:** يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالقطاع العام.
- **الخزينة:** يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والاستثمارات.

بالإضافة الى ذلك تم توزيع أنشطة البنك إلى قطاعي أعمال رئيسية:

- **قطاع الصيرفة التجاري:** يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية التجارية الأخرى.
- **قطاع الصيرفة الاسلامي:** يشمل متابعة الودائع الائتمانية والخدمات المصرفية الاسلامية الأخرى.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال موزعة حسب الأنشطة:

31 كانون الأول 2022	أفراد	شركات ومؤسسات وقطاع عام	الخزينة	أخرى	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الإيرادات	19,593,701	44,370,633	17,794,946	3,517,684	85,276,964
صافي إعادة قياس مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1,207,402)	(3,397,951)	11,800	-	(4,593,553)
نتائج قطاع الأعمال	12,146,907	32,464,470	14,207,471	3,267,480	62,086,328
مصاريف غير موزعة					(42,504,710)
ربح السنة قبل الضرائب					19,581,618
مصروف الضرائب					(2,580,400)
ربح السنة					17,001,218
معلومات أخرى					
إجمالي موجودات القطاع	237,219,194	696,849,636	538,213,628	60,035,094	1,532,317,552
إجمالي مطلوبات القطاع	663,165,400	545,648,059	119,015,908	39,864,023	1,367,693,390
استثمار في شركات حليفة					50,240,259
مصاريف رأسمالية					5,790,665
استهلاكات وإطفاءات					6,173,524

31 كانون الأول 2021	أفراد	شركات ومؤسسات وقطاع عام	الخزينة	أخرى	المجموع	يعود إلى	
						قطاع الصيرفة التجاري	قطاع الصيرفة الإسلامي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الإيرادات	38,845,113	55,081,164	17,755,404	3,788,058	115,469,739	80,670,691	34,799,048
صافي إعادة قياس مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	(2,176,188)	(9,547,458)	(230,496)	-	(11,954,142)	(9,418,043)	(2,536,099)
نتائج قطاع الأعمال	21,900,943	32,446,277	15,331,588	4,871,558	74,550,366	45,610,825	28,939,541
مصاريف غير موزعة					(56,385,853)	(36,227,340)	(20,158,513)
ربح السنة قبل الضرائب					18,164,513	9,383,485	8,781,028
مصروف الضرائب					(4,241,777)	(883,400)	(3,358,377)
ربح السنة					13,922,736	8,500,085	5,422,651
معلومات أخرى							
إجمالي موجودات القطاع	183,345,559	693,508,433	705,451,690	48,453,927	1,630,759,609	1,630,759,609	-
إجمالي مطلوبات القطاع	631,624,466	579,884,252	232,968,500	40,537,583	1,485,014,801	1,485,014,801	-
استثمار في شركات حليفة					48,090,281	48,090,281	-
مصاريف رأسمالية					2,170,418	1,224,085	946,333
استهلاكات وإطفاءات					7,437,024	3,880,070	3,556,954

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

	محلي		دولي		المجموع	
	2022	2021	2022	2021	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الإيرادات	83,471,381	113,499,396	1,805,583	1,970,343	85,276,964	115,469,739
مجموع الموجودات	1,366,747,547	1,463,042,291	165,570,005	167,717,318	1,532,317,552	1,630,759,609
المصروفات الرأسمالية	5,336,475	2,170,418	-	-	5,336,475	2,170,418

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

46. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

31 كانون الأول 2022	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	128,361,164	-	-	-	-	-	106,395,442	234,756,606
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	108,306,388	84,162,411	-	-	-	-	12,976,940	205,445,739
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	-	-	-	-	336,000	336,000
تسهيلات ائتمانية مباشرة	15,791,275	15,408,829	77,040,483	60,114,879	172,196,314	593,517,050	-	934,068,830
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	-	7,148,340	7,148,340
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	308,536	2,831,176	122,882	-	11,192,213	25,831,877	-	40,286,684
استثمار في شركة حليفة	-	-	-	-	-	-	50,240,259	50,240,259
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	20,946,235	20,946,235
حق استخدام موجودات	-	-	-	-	-	-	6,000,996	6,000,996
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	273,695	273,695
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	3,849,183	3,849,183
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	4,709,866	4,709,866
موجودات أخرى	647,601	-	-	1,809,463	12,451,487	-	9,346,568	24,255,119
مجموع الموجودات	253,414,964	102,402,416	77,163,365	61,924,342	195,840,014	619,348,927	222,223,524	1,532,317,552
مطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	22,574,498	45,061,953	-	-	-	-	-	67,636,451
ودائع العملاء	803,252,876	86,325,058	63,362,870	135,538,873	44,358,621	364,393	-	1,133,202,691
تأمينات نقدية	1,278,268	1,247,310	6,236,254	4,866,164	61,982,772	-	-	75,610,768
أموال مقترضة	555,555	-	555,555	18,712,787	555,560	-	-	20,379,457
قروض مساندة	-	-	-	-	31,000,000	-	-	31,000,000
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	6,581,214	6,581,214
مخصصات الضرائب	-	-	-	4,720,244	-	-	-	4,720,244
مطلوبات عقود الايجار	9,116	18,232	31,748	398,069	1,503,616	3,946,429	-	5,907,210
مطلوبات أخرى	14,174,446	1,889,211	-	4,269,720	-	-	2,321,978	22,655,355
مجموع المطلوبات	841,844,759	134,541,764	70,186,427	168,505,857	139,400,569	4,310,822	8,903,192	1,367,693,390
حقوق الملكية								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	113,100,000	113,100,000
علاوة اصدار	-	-	-	-	-	-	17,770,333	17,770,333
احتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	7,786,540	7,786,540
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	3,484,033	3,484,033
احتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	-	-	5,216,291	5,216,291
احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(2,262,093)	(2,262,093)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	19,529,058	19,529,058
صافي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	164,624,162	164,624,162
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	841,844,759	134,541,764	70,186,427	168,505,857	139,400,569	4,310,822	173,527,354	1,532,317,552
فجوة الاستحقاق	(588,429,795)	(32,139,348)	6,976,938	(106,581,515)	56,439,445	615,038,105	48,696,170	-
الفجوة التراكمية	(588,429,795)	(620,569,143)	(613,592,205)	(720,173,720)	(663,734,275)	(48,696,170)	-	-

31 كانون الأول 2021	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	182,619,572	-	-	-	-	-	107,986,869	290,606,441
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	95,298,951	132,435,880	17,606,571	50,993,637	2,820,875	-	20,569,088	319,725,002
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	-	-	-	-	1,487,573	1,487,573
تسهيلات ائتمانية مباشرة	19,368,736	92,578,413	14,817,133	36,084,934	184,075,870	532,691,963	-	879,617,049
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخرى	-	-	-	-	-	-	17,706,139	17,706,139
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	279,461	-	-	153,448	10,747,505	14,494,331	-	25,674,745
استثمار في شركات حليفة	-	-	-	-	-	-	48,090,281	48,090,281
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	19,824,277	19,824,277
حق استخدام موجودات	-	-	-	-	-	-	6,826,148	6,826,148
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	269,695	269,695
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	5,079,498	5,079,498
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	4,163,823	4,163,823
موجودات أخرى	1,165,258	-	-	12,449	3,474,332	290,582	6,746,317	11,688,938
مجموع الموجودات	298,731,978	225,014,293	32,423,704	87,244,468	201,118,582	547,476,876	238,749,708	1,630,759,609
مطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	23,508,111	91,196,749	3,745,000	28,937,623	-	-	-	147,387,483
ودائع العملاء	740,159,886	82,072,474	78,454,034	168,143,357	67,473,423	3,082,691	-	1,139,385,865
تأمينات نقدية	1,365,848	7,614,745	1,218,736	2,968,052	15,140,579	43,814,893	-	72,122,853
أموال مقترضة	555,555	555,555	3,888,889	22,051,963	23,953,345	-	-	51,005,307
قروض مساندة	-	-	-	-	16,500,000	18,500,000	-	35,000,000
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	6,326,286	6,326,286
مخصصات الضرائب	-	-	-	1,281,190	-	-		1,281,190
مطلوبات عقود الايجار	8,037	5,403	8,172	1,123,797	2,148,569	3,421,198	-	6,715,176
مطلوبات أخرى	20,054,093	1,716,329	-	2,565,312	-	-	1,454,907	25,790,641
مجموع المطلوبات	785,651,530	183,161,255	87,314,831	227,071,294	125,215,916	68,818,782	7,781,193	1,485,014,801
حقوق الملكية								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	104,553,948	104,553,948
علاوة اصدار	-	-	-	-	-	-	17,770,333	17,770,333
احتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	6,086,418	6,086,418
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	4,085,562	4,085,562
احتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	-	-	5,216,291	5,216,291
احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(2,033,671)	(2,033,671)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	10,065,927	10,065,927
صافي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	145,744,808	145,744,808
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	785,651,530	183,161,255	87,314,831	227,071,294	125,215,916	68,818,782	153,526,001	1,630,759,609
فجوة الاستحقاق	(486,919,552)	41,853,038	(54,891,127)	(139,826,826)	75,902,666	478,658,094	85,223,707	-
الفجوة التراكمية	(486,919,552)	(445,066,514)	(499,957,641)	(639,784,467)	(563,881,801)	(85,223,707)	-	-

47. السياسات التطورية للبنك

انطلاقاً من الخطة الاستراتيجية للبنك وحرصاً من البنك على تلبية احتياجات العملاء المصرفية وخدمتهم بصورة متكاملة قام البنك بالتوسع في العديد من القطاعات الجديدة لخدمة هذا الهدف حيث أن أبرز ما تتضمنه الخطة الاستراتيجية للبنك الأمور التالية:

- بناء شبكة فروع وصرافات آلية تغطي كافة المناطق في الضفة الغربية.
- تطوير منتجات جديدة غير تقليدية تلبي حاجات العملاء المصرفية المتعددة فيما يتعلق بالإقراض والاستثمار في جميع القطاعات المصرفية (أفراد، شركات، مشاريع صغيرة، الخزينة، والشركات الصغيرة والمتوسطة).
- تحسين الإجراءات المتبعة لخدمة العملاء بالسرعة والكفاءة التي تعكس رؤية البنك وأهدافه.
- بناء ذراع استثماري خاص بالبنك يقوم بإدارة الاستثمارات لصالح العملاء والبنك.
- بناء وتطوير شراكات استراتيجية مع المؤسسات والشركات المالية.
- تطوير وتدريب طاقم متخصص في الأمور المصرفية المتعددة من الطاقم البشري في البنك.
- تطوير وتحسين الأنظمة البنكية التكنولوجية التي تخدم العملاء عن بعد بسهولة ويسر وسرعة.

48. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأسمال البنك هو الحفاظ على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط البنك ويُعظم حقوق المساهمين. يقوم البنك بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات الظروف الإقتصادية وطبيعة العمل. لم يقم البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنة الحالية، بإستثناء قيام البنك برفع رأس ماله المصرح به من 110 مليون دولار أمريكي إلى 115 مليون دولار أمريكي، وتوزيع أرباح كأسهم مجانية على المساهمين بنسبة 8,13% من رأس المال المدفوع ليصل رأس المال إلى 113,100,000 دولار أمريكي (أيضاح 1).

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/8) المستندة لمقررات بازل III. وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال للسنة:

	2022			2021		
	المبلغ	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	المبلغ	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر
	دولار أمريكي	%	%	دولار أمريكي	%	%
رأس المال التنظيمي	136,189,429	8,89	15,17	118,780,102	7,28	15,17
رأس المال الأساسي	113,750,868	7,42	12,67	99,206,640	6,08	12,67

يقوم البنك بإدارة رأس المال بشكل يضمن استمرارية عملياته التشغيلية وتحقيق أعلى عائد ممكن على حقوق الملكية، ويتكون رأس المال لعام 2022 وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/8) المستندة لمقررات بازل III كما هو مبين في الجدول التالي:

	31 كانون الأول 2022
	دولار أمريكي
صافي الأسهم العادية (CET 1)	113,750,868
الشريحة الأولى لرأس المال	113,750,868
الشريحة الثانية لرأس المال	22,438,562
قاعدة رأس المال	136,189,430
مخاطر الائتمان	789,907,587
مخاطر السوق	3,751,120
المخاطر التشغيلية	103,883,749
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	897,542,456
	%
نسبة الأسهم العادية (CET 1) إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	12,67
نسبة الشريحة الأولى إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	12,67
نسبة الشريحة الثانية إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	2,50
نسبة الشريحة الأولى إلى الموجودات	7,42
نسبة رأس المال التنظيمي إلى الموجودات	8,89
نسبة كفاية رأس المال	15,17

49. إرتباطات والتزامات محتملة

على البنك بتاريخ القوائم المالية الموحدة التزامات محتمل أن تطرأ مقابل ما يلي:

	2022	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كفالات	26,574,590	26,661,627
إعتمادات مستندية	22,801,384	25,274,265
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	40,068,655	40,728,408
	89,444,629	92,664,300

بلغت العقود الآجلة لبيع وشراء العملات للعملاء القائمة كما في 31 كانون الأول 2022 مبلغ 2,140,951 دولار أمريكي (31 كانون الأول 2021: 5,559,881 دولار أمريكي)، ولا يتم الإفصاح عنها ضمن الارتباطات والالتزامات المحتملة نظراً لقيام البنك بتغطية مخاطر هذه العقود عبر إبرام عقود مقابلة لها لدى بنوك أخرى، بالإضافة إلى قيامه بحجز تأمينات نقدية بنسبة 5% إلى 10% من كل عقد لتغطية أية انحرافات قد تحدث في الأسعار أو عدم التزام العميل بالعقد.

50. القضايا المقامة على البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك مبلغ 50,049,156 دولار أمريكي و44,809,467 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2022 و2021، على التوالي. علماً بأن الجزء الأكبر من هذا المبلغ 32,866,675 دولار أمريكي تتعلق بقضايا الحدث التشغيلي وبرأي المستشار القانوني والإدارة التنفيذية للبنك أنها لا تستند إلى أي أساس قانوني.

فـي تقديـر إدارة البنـك والمستشـار القانونـي للبنـك فإنـه لـن يترتـب علـى البنـك أيـة إلتزامـات لقـاء هـذه القضايـا بإسـتثناء مـا تـم تخصيصـه.

51. تركز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمـارس البنـك أنشـطته فـي فلسـطين. إن عـدم اسـتقرار الوضـع السياسـي والاقتصـادي فـي المنطقـة يزيـد مـن خطـر ممارسـة البنـك لأنشـطته وقـد يؤثـر سـلباً علـى أدائـه.

52. أرقام المقارنة

تـم إعـادة تبويـب بعـض أرصـدة القوائـم الماليـة كمـا فـي 31 كانـون الأول 2021 لتتناسـب مـع عـرض أرصـدة القوائـم الماليـة كمـا فـي 31 كانـون الأول 2022. إن هـذه التبويبـات لا تؤثـر علـى أربـاح السـنوات السـابقة أو حقـوق الملكيـة.